الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2023

التقرير حول نشـــاط الصنـاديق الخـاصة

ملحق 10

الجمهورية التونسية

تقرير حول نشاط الصناديق الخاصة لسنة **2023**

الفهرس

5 ملخّص تنفيذي

9 تقديم عام

17 تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2019-2023

19 I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2019-2021

93 II. النتائج المنتظرة لسنة 2022

99 III. تقديرات سنة 2023

105 IV. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2023

135 الملاحق

137 ملحق 1 : التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

138 ملحق 2 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

139 ملحق 3 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

140 ملحق 4 : التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية

141 ملحق 5 : التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون

142 ملحق 6 : خارطة التوزيع الجغرافي لتدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2021

143 ملحق 7 : بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة

ملخّص تنفيذي

1. تمّ ضبط موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

	إنجازات 2019	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 محيّنة	تقديرات 2023	نسبة التطوّر
الموارد	1244715	1262778	2184515	2107027	2419556	% 14,8
النفقات	424720	467441	1369134	1157473	1330800	% 15,0

تتضمّن موارد الصناديق تحويلات الدولة وموارد ذاتية وأرصدة متبقية من تصرّف السنوات السابقة.

ويفسّر التطوّر المتوقع في الموارد لسنة 2023 والبالغ 14,8 % أساسا بأهمية الفوائض المتوقع نقلها من تصرّف سنة 2022 إلى تصرّف سنة 2023 والترفيع الهامّ في منحة الدولة، في حين يتوقع تراجع حجم الموارد الذاتية وذلك دون إعتبار تلك الراجعة لصندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتظر دخوله حيّز النشاط سنة 2023.

وبالتوازي، ستشهد نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 تطوّرا بـ 15,0 % مقارنة بسنة 2022 ستخصّص لـ:

- مزيد دفع الإستثمار الخاص والمحافظة على ديمومة النشاط وعلى مواطن الشغل،
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأطير ومرافقة الهياكل العمومية في هذا المجال،
- التقليص من المخاطر التي تواجه المستثمرين والناجمة عن التغيرات المناخية أو تقلبات سعر الصرف أو تبعا لركود النشاط الاقتصادي وتقلص المرابيح.
- تقديم الدعم المالي للجماعات المحلية لإنجاز إستثماراتها وإستكمال تسوية مبالغ الديون المحمولة عليها.

2. وتتوزع موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 حسب مجال التدخل كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

مجال التدخّل / الصندوق	تقديرات الموارد سنة 2023	تقديرات النفقات سنة 2023
الصناديق المخصّصة لدفع الإستثمار والتنمية الجهوية والمحلية	**1193551**	**1032800**
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	32114	30000
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	51931	20000
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	58411	25000
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	126479	90000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	825	800
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	45791	2000
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	863000	863000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	15000	2000
الصناديق المخصّصة لتمويل بعض أنظمة الضمان وتغطية المخاطر	**1226005**	**298000**
الصندوق الوطني للضمان	683241	6000
صندوق تغطية مخاطر الصرف	260000	260000
صندوق ضمان المؤمن لهم	88470	2000
صندوق تعويض الاضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	144294	30000
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	50000	-
الجملة	**2419556**	**1330800**

3. هذا، وقد شهدت النتائج المسجّلة للصناديق الخاصة سنة 2021 تطوّرا مقارنة بسنتي 2020 و2019 وذلك على إثر دخول صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية حيّز النشاط سنة 2021. حيث بلغت الموارد 2184515 أد سنة 2021 مقابل 1262778 أد سنة 2020 و1244715 أد سنة 2019. وإرتفعت النفقات إلى 1369134 أد سنة 2021 مقابل 467441 أد سنة 2020 و424720 أد سنة 2019.

وبغضّ النظر عن إنعكاس دخول الصندوق آنف الذكر حيّز النشاط، شهدت موارد الصناديق سنة 2021 تطوّرا بـ 8,4 % مقارنة بسنة 2020 وبـ 10,0 % مقارنة بسنة 2019 بفضل تحسّن مبالغ الإستخلاصات للموارد الذاتية وتطوّر الرصيد المتبقي بالصناديق الخاصة من سنة إلى أخرى. وبالتوازي، شهدت نفقات الصناديق سنة 2021 تطوّرا بـ 18,4 % مقارنة بسنة 2020 وبـ 30,3 % مقارنة بسنة 2019 يعود أساسا إلى سداد صندوق ضمان المؤمن لهم لمبلغ أصل القرض الرقاعي دفعة واحدة لفائدة خزينة الدولة سنة 2021.

4. وفيما يخصّ التوزيع الجغرافي للتدخلات، فقد إستأثرت ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد وزغوان وقفصة وصفاقس بـ **43,2 %** من جملة تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون لسنة 2021.

5. وبإعتبار التراجع الكبير لمجهود الإستثمار الخاص وضعف مجهود التنمية مقارنة بالأهداف المرسومة بالمخطّط السابق، فإنّه ولتجاوز الضعف الحالي يتعيّن إتخاذ الإجراءات التالية لسنة 2023 :

- وضع إجراءات تدخّل ناجعة للصناديق المخصّصة لدفع الإستثمارالخاص تراعي وضعية المستثمر وطبيعة الإستثمار وذلك عند المصادقة على إسناد الإمتيازات وعند صرف المنح والمساهمات في رأس المال،

- تبسيط إجراءات وشروط وآجال التمتّع بالتعويضات المسندة على موارد الصناديق المخصّصة للضمان والتغطية ضدّ المخاطر وتنويع خدمات ومنتجات التأمين بما يدعم كافة الأنشطة الاقتصادية والمستثمرين،

- تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للأولويات والنجاعة الاقتصادية وتبسيط القواعد والأساليب المعتمدة للشراكة،

- تسريع نسق إنجاز المشاريع التنموية الجهوية والمحلية ورفع العراقيل لتجنّب مزيد ارتفاع كلفة التجهيزات والمواد المطلوبة،

- تعبئة أفضل للموارد الراجعة للصناديق الخاصة بما يمكّن من تعزيز تدخلاتها في ظلّ تزايد الضغوطات على ميزانية الدولة.

تقديم عام

شهدت تونس منذ سنة 2020 إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ الإستقلال بسبب مخلفات جائحة «كورونا»، وقد تفاقمت هذه الأزمة خلال السداسي الأول من سنة 2022 بعد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وفي ظلّ هذا الظرف، تعطّل الإستثمار والتصدير وظلّ الإستهلاك أحد أهم محرّكات النموّ الأساسية في تونس لكنّه شهد تذبذبا خلال السداسي الأول من سنة 2022 مع الإرتفاع المتواصل للأسعار وزيادة نسبة التّضخم وتسجيل مستوى مرتفع لنسبة الفائدة بالسوق النقدية.

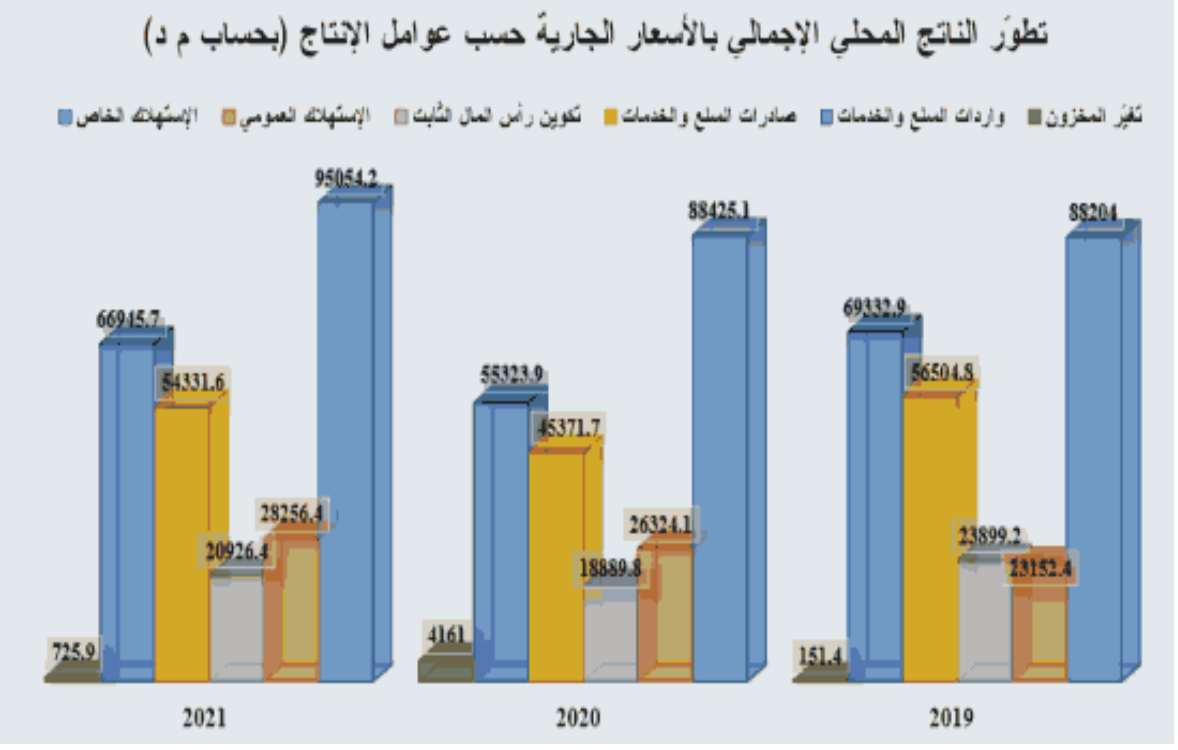

وانعكست هذه الوضعية على مناخ الأعمال وعلى التنمية الجهوية والمحلية في تونس. حيث تراجعت نوايا الاستثمار في القطاع الصناعي خلال السّداسي الأوّل من سنة 2022 بنسبة 20,5 % من حيث كلفة الإستثمارات المصرّح بها و11,3 % من حيث عدد المشاريع المزمع إنجازها مقارنة مع نتائج نفس الفترة من السنة الفارطة.

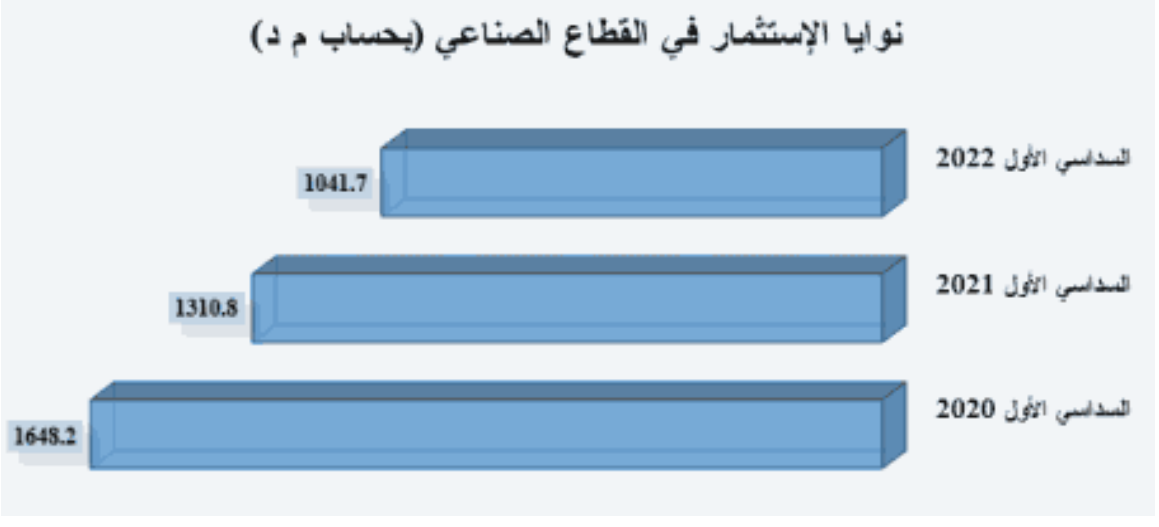

وتراجعت نوايا الاستثمار في القطاع الفلاحي خلال السّداسي الأوّل من سنة 2022 بنسبة 22,3 % من حيث كلفة الإستثمارات المصرّح بها و19,9 % من حيث عدد المشاريع المزمع إنجازها مقارنة مع نتائج نفس الفترة من السنة الفارطة.

ومن جهة أخرى، سجّلت الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 إرتفاعا بـ 18,9 % مقارنة مع نتائج نفس الفترة من السنة الفارطة، لتبلغ قيمتها 1645,0 م د. وتتوزع هذه الإستثمارات بين إستثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1639,4 م د (مقابل 1365,3 م د خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 أي بنسبة تطوّر بـ 20,1 %) وإستثمارات المحفظة المالية بقيمة 5,6 م د (مقابل 18,1 م د خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 أي بنسبة تراجع بـ 69,1 %).

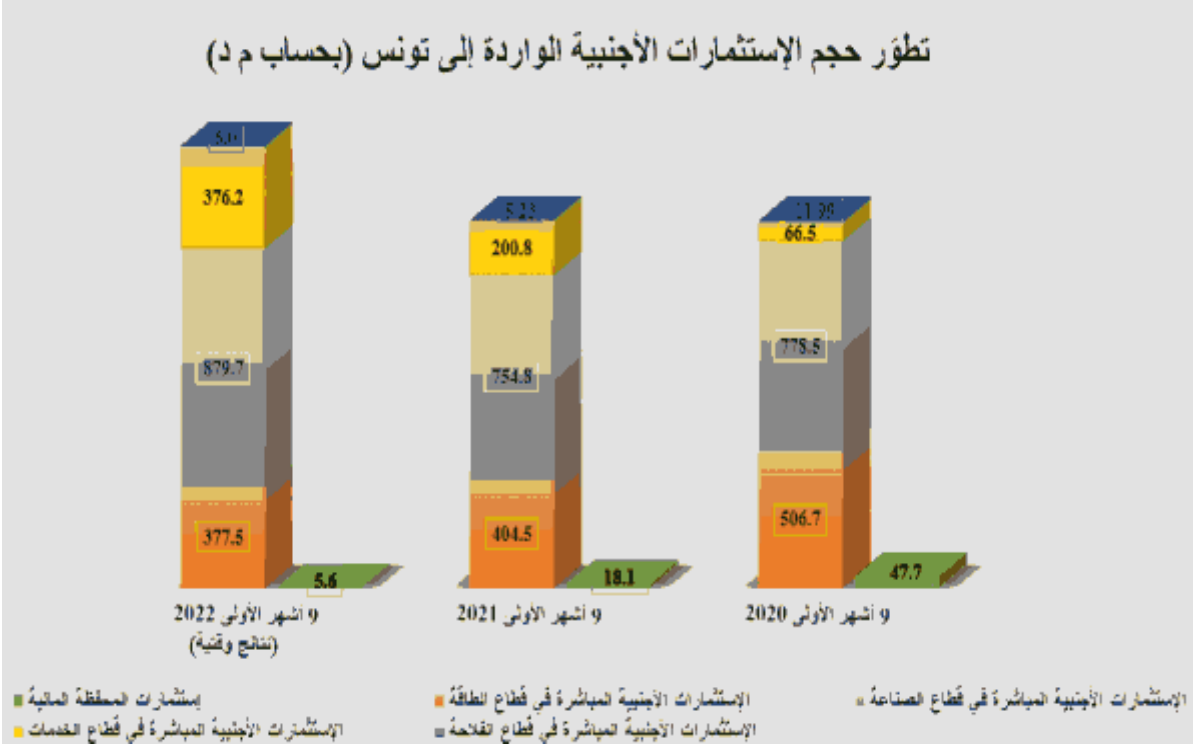

هـذا، ولا تـزال بعـض المؤسسـات الإقتصاديـة تعـرف صعوبـات هيكليـة وظرفيـة جعلتهـا تنشـط وفـق وتـيرة يصعـب معهـا مجابهـة أعبـاء الديـون.

كمـا يعتـبر حجـم نفقـات التنميـة مـن جملـة نفقـات ميزانيـة الدولـة دون خدمـة الديـن ضعيفـا ودون المسـتوى المطلـوب وإن شـهد تحسّـنا طفيفـا خـلال الفـترة 2018-2021. كمـا يعتـبر حجـم نفقـات التنميـة الجهويـة والمحليـة مـن جملـة نفقـات الجماعـات المحليـة متواضعـا خـلال الفـترة 2019-2021 ويقـلّ عـن المسـتوى المسجّـل سـنة 2018. حيـث بلغـت نسـبة نفقـات التنميـة مـن جملـة نفقـات ميزانيـة الدولـة دون خدمـة الديـن 21.6 % سـنة 2021 مقابـل 19.1 % و18.8 % و19,9 % علـى التـوالي خـلال السـنوات 2020 و2019 و2018.

وبلغـت نسـبة نفقـات التنميـة الجهويـة والمحليـة مـن جملـة نفقـات الجماعـات المحليـة 46.3 % سـنة 2021 مقابـل 44.0 % و49.4 % و55,0 % علـى التـوالي خـلال السـنوات 2020 و2019 و2018.

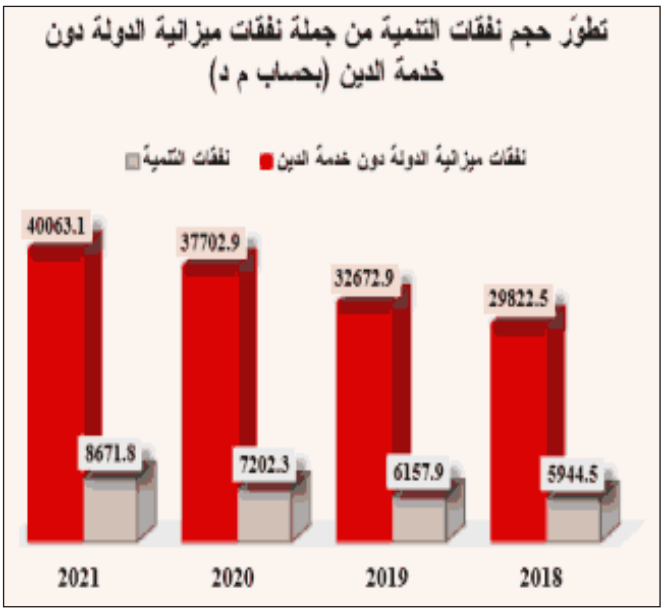

وإذ تتطلّـع البـلاد إلى تـدارك أوضاعهـا الإقتصاديـة والماليـة والخـروج التدريجي من حالة الإنكمـاش الإقتصـادي إلى التعـافي الجـزئي أو الكلّـي بدايـة مـن مـوفى سـنة 2022 وخـلال الفـترة 2023-2025. ويعتـبر تحسـين منـاخ الأعمـال وإعـادة هيكلـة المؤسسـات الإقتصاديـة الـتي تمـرّ بصعوبـات ماليـة ظرفيـة ودفـع التنميـة بالجهـات مـن بـين الحلـول للخـروج مـن الأزمـة. ولذلـك، قـد تسـاعد التمويـلات والتدخـلات الـتي تقدّمهـا الصناديـق الخاصـة علـى تحقيـق هـذه الأهـداف في إطـار التكافـل بـين مختلـف الأطـراف (الدولـة، الجماعـات المحليـة، الشريـك الخـاص، المؤسسـات الإقتصاديـة المسـتفيدة مـن تمويـلات الصناديـق الخاصـة، الهيـاكل المتصرفـة في الصناديـق الخاصـة) والتوجّـه نحـو مرونـة في التـصرّف في مـوارد هـذه الصناديـق لتدعيـم تدخلاتهـا.

حيث تعمل الصناديق الخاصة على توفير موارد تكميلية تتأتى أساسا من :

- الإستخلاصات بعنوان القروض والمساهمات في رأس المال المسندة للمستفيدين والفوائض والقيمة الزائدة الناجمة عنها،
- توظيف الموارد المتوفرة بالصناديق،
- مساهمات المنتفعين بتدخلات الصناديق،
- المعاليم الموظفة على بعض المنتوجات،
- المبالغ المخصومة من أرباح بعض المؤسسات المالية أو أي مصادر أخرى.

وذلك بالإضافة إلى المنحة التي تسندها ميزانية الدولة لفائدتها.

وتمثل الصناديق الخاصة آلية تعتمدها الدولة لإنجاز تدخلات في مجالات معيّنة وأساسا لـ :

- دفع نسق إحداث الإستثمارات الخاصة وخلق مواطن شغل جديدة من خلال توفير جزء من التمويل الذاتي للمستثمرين،
- مساعدة المؤسسات الإقتصادية على المحافظة على نشاطها وعلى طاقتها التشغيلية وخاصّة تلك المتضرّرة من الكوارث الطبيعية أو التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وذلك من خلال تمويل آليات التغطية ضدّ مختلف المخاطر وبرامج إعادة الهيكلة المالية وآليات ضمان القروض غير المستخلصة،
- دعم القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل غير القار لإقتناء أو بناء مسكن من خلال تمويل نظام ضمان القروض السكنية المسندة لفائدتهم،
- تعزيز الدور التنموي للجماعات المحلية من خلال توفير التمويلات اللازمة لفائدتها لمجابهة الأعباء المحمولة عليها والرفع من نسق إنجاز مشاريعها الإستثمارية،
- دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات للمشاريع المزمع إنجازها في هذا الإطار.

ويستعرض الملحق عدد 7 تعريفا مفصّلا للصناديق الخاصة وما يميّزها عن الحسابات الخاصة.

سيتطرق هذا التقرير إلى متابعة تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة

2019-2023. وتضـمّ قائمـة الصناديـق الخاصـة 13 صندوقـا، بمـا في ذلـك صنـدوق دعم الشراكـة بـين القطـاع العـام والقطـاع الخـاص المحـدث بقانـون الماليـة لسـنة 2022، والآتي ذكـرهم :

- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري
- الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون
- الصندوق الوطني للضمان
- صندوق تغطية مخاطر الصرف
- صندوق ضمان المؤمن لهم
- صندوق تعويض الاضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية
- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية
- صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

وقـد أظهـرت المـؤشرات الماليـة لنشـاط الصناديـق الخاصـة بعنـوان السداسـية الأولى مـن سـنة 2022 مـا يـلي :

- تراجعا بنسبة 8,5 % لحجم مواردها مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 لتستقر في حدود 1290591 أد في موفى جوان 2022 مقابل 1410331 أد في موفى جوان 2021،
- تراجعا بنسبة 33,5 % لحجم تدخلاتها مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 لتستقر في حدود 408013 أد في موفى جوان 2022 مقابل 614062 أد في موفى جوان 2021.

وفي ظلّ النتائج المسجّلة للصناديق الخاصة بعنوان السداسية الأولى من سنة 2022 وزيادة الضغوطات على المالية العمومية خلال الفترة السابقة للحرب الروسية الأكرانية والمتوقع تفاقمها في الفترة المقبلة من ناحية والمخاطر المرتبطة بالإستثمار الخاصّ في الوقت الراهن والتي أدّت إلى تردّد المستثمرين في الإقدام على إنجاز المشاريع منها

إرتفاع أسعار المواد الأولية بالسوق العالمية وتقلّص نسق الإنتاج وتعطل سلاسل توريد السلع في العالم وإرتفاع أسعار الشحن والتأمين والنسبة المرتفعة للتضخم المحلي من ناحية أخرى، فقد تمّ تحيين تقديرات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة لكامل سنة 2022 ليبلغ حجم الموارد المقدّرة 2107027 أد وليبلغ حجم النفقات المقدّرة 1157473 أد.

وحيث تطمح الدولة التونسية لإستعادة القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وجذب الإستثمار الأجنبي وتشجيع الإستثمار المحلي خاصّة في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الإطار، ستتكثف الجهود خلال سنة 2023 قصد توفير الموارد اللازمة للصناديق المخصّصة لدفع الإستثمار الخاص وللمحافظة على نشاط المؤسسات الإقتصادية وديمومتها وعلى طاقتها التشغيلية. وذلك بالإضافة إلى تبني الدولة التونسية لإستراتيجية متكاملة لإرساء حوكمة مؤسساتية ناجعة للإستثمار ولتطوير منظومة الإستثمار في إتجاه تحرير المبادرة الخاصة وتبسيط إجراءات بعث المشاريع وتنويع مصادر التمويل ورفع العوائق القانونية للإستثمار لا سيّما المتعلقة بالملكية والصرف والإقتراض وعقود الشغل.

كما سيتركز العمل على دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز المشاريع والمرافق العمومية. ولعلّ تفعيل صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعزيز موارده إنطلاقا من سنة 2023 سيمكّن من تطوير الشراكات بين الهياكل العمومية والمستثمرين الخواص وتأهيل الهياكل العمومية للتفاوض المثمر مع الطرف الخاص ومرافقتها في تقييم الدراسات المتعلقة بالمشروع المقترح إنجازه في إطار الشراكة وطرق إبرام عقود الشراكة.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 على دعم المسار اللامركزي الذي سيجعل من الجماعات المحلية شريكا فاعلا في دفع التنمية الجهوية والمحلية بالجهات، حيث سيلعب صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية دورا هامّا في توفير الموارد المالية للجماعات المحلية بما يضمن توازنها المالي ونجاعة تدخلاتها وتحسين الخدمات المسداة للمواطنين. وذلك بالتوازي مع إستكمال تركيز مؤسسات اللامركزية ونقل الصلاحيات للبلديات وللجهات ودعمها بالموارد البشرية اللازمة.

وبإعتبار تراجع التصنيف الإئتماني لبعض البنوك التونسية وتوقّع أفاق سلبية لنشاط القطاع المصرفي التونسي للفترة المقبلة وفق تقرير وكالة التصنيف الإئتماني «موديز»، ممّا سيدعو المقرضين الأجانب إلى مطالبة البنوك التونسية بتسديد بقية أقساط قروضهم بصفة مسبقة أو الترفيع في نسبة الفائدة الموظفة عليها، فإنّه سيكون لصندوق ضمان مخاطر الصرف دور محوري في دعم البنوك التونسية وتغطية خسائر الصرف المتوقعة لسنة 2023.

تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2019-2023

I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2019-2021 :

بلغت جملة موارد الصناديق الخاصة 2184515 أد سنة 2021 مقابل 1262778 أد سنة 2020 و1244715 أد سنة 2019.

ويرجع التطوّر الهامّ لموارد الصناديق الخاصة لسنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019 إلى :

- شروع صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2021، في تعبئة موارد متأتية من ميزانية الدولة بـ 815705 أد سنة 2021،
- تطوّر الفوائض المنقولة من التصرّف السابق حيث بلغت 799823 أد سنة 2021 مقابل 709403 أد سنة 2020 و708236 أد سنة 2019،
- تحسّن مبالغ الإستخلاصات للموارد الذاتية الراجعة للصناديق حيث بلغت 392936 أد سنة 2021 مقابل 382375 أد سنة 2020 و320084 أد سنة 2019.

وبلغت جملة نفقات الصناديق الخاصة 1369134 أد سنة 2021 مقابل 467441 أد سنة 2020 و424720 أد سنة 2019.

ويرجع التطوّر الهامّ لنفقات الصناديق الخاصة لسنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019 إلى :

- دخول صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية طور النشاط سنة 2021 من خلال تقديم تمويلات بـ 815705 أد لفائدة الجماعات المحلية لمساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها،
- أهمية المنح المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 على موارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي) وصندوق النهوض بقطاع الزيتون،
- أهمية المبالغ المصروفة على موارد صندوق ضمان المؤمن لهم والراجعة أساسا إلى سداد مبلغ أصل القرض الرقاعي دفعة واحدة لفائدة خزينة الدولة سنة 2021 والبالغ 80000 أد،
- تطوّر المبالغ المصروفة على موارد صندوق ضمان مخاطر الصرف بعنوان خلاص جزء من مستحقات البنوك والمؤسسات المالية وذلك تبعا لتطوّر موارده،

- تقدّم صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ صعوبات مالية ظرفية في صرف المبالغ المحمولة عليه وأساسا عمولات التّصرف لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والشركة التونسية للضمان.

وتتوزع إنجازات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة خلال الفترة 2019-2021 كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

	انجازات 2019		انجازات 2020		انجازات 2021	
	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	74928	40889	67605	45675	50505	42391
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (*)	37323	17770	21323	21015	23681	20549
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	36475	26396	43214	28796	32154	18610
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	147934	126995	107426	79920	119137	99538
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	920	738	1037	579	1283	868
الصندوق الوطني للضمان	556945	4723	516630	8202	569367	6926
صندوق تغطية مخاطر الصرف(**)	195653	195653	251160	251160	253249	253249
صندوق ضمان المؤمن لهم	87032	6663	103781	10469	123506	87455
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	43923	-	88241	20433	113399	20105
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20000	-	20000	-	40000	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	43582	4893	42361	1192	42529	3738
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	-	-	-	815705	815705
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	-	-	-	-
الجملة	**1244715**	**424720**	**1262778**	**467441**	**2184515**	**1369134**

(*) تتعلق نفقات الصندوق بالمبالغ المسندة إلى الباعثين من طرف البنوك المكلفة بإدارة الصندوق.

(**) تمّ تحيين أرقام الصندوق لسنة 2020 على ضوء تقارير مراقب الحسابات.

هذا، ويشير الرسم البياني الموالي إلى:

- أهمية الموارد المعبئة في إطار الصناديق الخاصة مقارنة بتدخلاتها خلال الفترة 2019-2021،

- تطوّر موارد الصناديق الخاصة حسب مصدرها خلال الفترة 2019-2021.

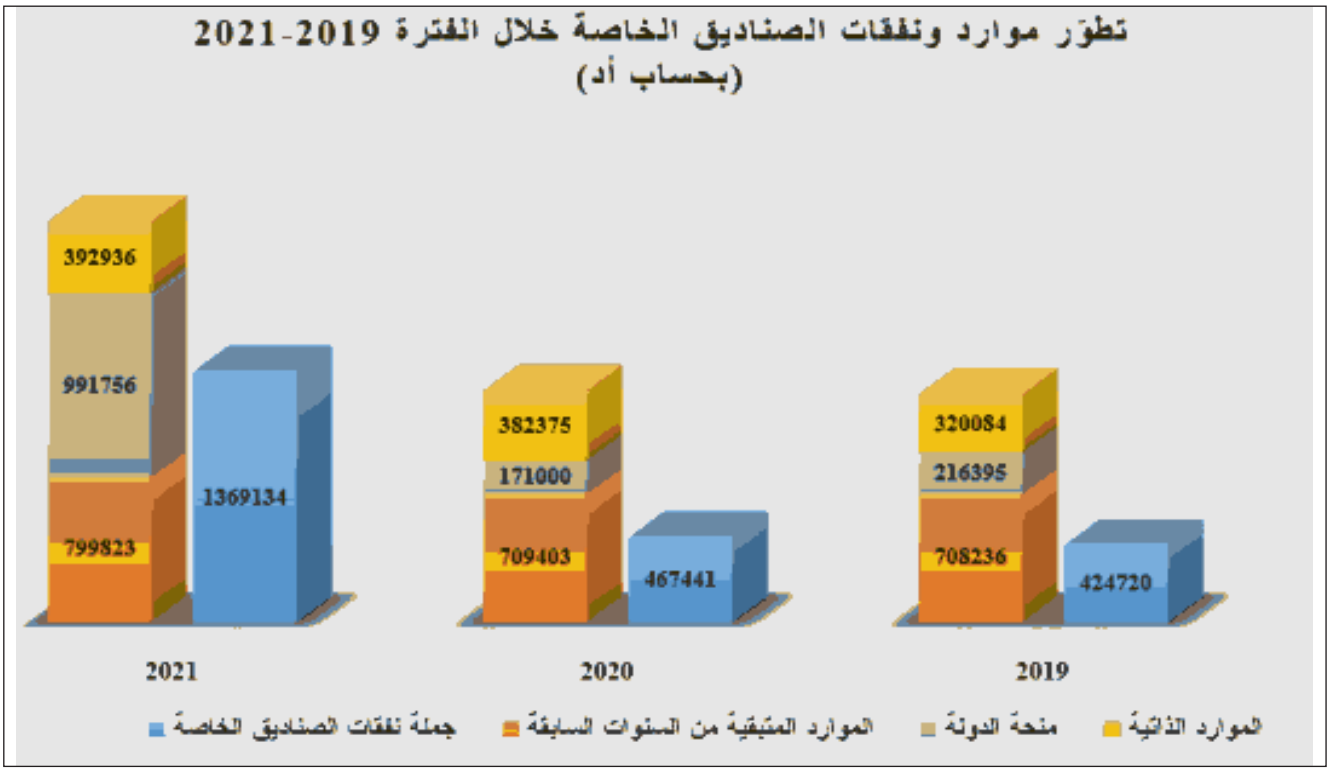

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

مثّل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية منذ إحداثه آلية تهدف للرفع من نسق إحداث المؤسسات في قطاع الصناعة والخدمات المرتطة بها والتشجيع على الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية والإستثمار في القطاعات ذات الأولوية وذلك بالإضافة إلى تشجيع عمليات التوسعة والتجديد للمؤسسات القائمة. وفي هذا الإطار، يتدخل الصندوق من خلال إسناد المنح والمساهمات في رأس المال للمستثمرين المتحصّلين على مقرّرات إسناد إمتيازات والمساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية.

وقد شهدت موارد الصندوق تراجعا حادّا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019، إذ بلغت موارده 50505 أد سنة 2021 مقابل 67605 أد و74928 أد على التوالي سنتي 2020 و2019. ويفسّر تراجع الموارد لسنة 2021 بـ :

- إنخفاض منحة الدولة المحالة للصندوق،
- ضعف المبالغ المستخلصة بعنوان التفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير،
- ضعف المبالغ المستخلصة بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض وخطايا التأخير المترتّبة عنها خاصّة أنّه تمّ إيقاف إسناد هذا الإمتياز بمقتضى قانون الإستثمار لسنة 2016،
- تقلّص حجم الرصيد المتبقي بالصندوق من السنوات السابقة.

وبالتوازي، عرفت تدخلات الصندوق تراجعا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ولكنها تفوق تدخلات سنة 2019. حيث بلغت جملة التدخلات 42391 أد سنة 2021 مقابل 45675 أد سنة 2020 و40889 أد سنة 2019. ويجدر التذكير أنّ إرتفاع تدخلات هذا الصندوق سنة 2020 يرجع إلى صرف منحة إستثمار لفائدة مشروع ذو أهمية وطنية - مركزية الحليب «دليس» بسيدي بوزيد على موارد الصندوق بصفة إستثنائية.

هذا، وقد عرفت بقية الإمتيازات المسندة لباعثي المشاريع تطوّرا ملحوظا وأساسا بالنسبة للمساهمات في رأس المال ومنحة القطاعات ذات الأولوية ومنحة التشجيع على التنمية الجهوية والمنحة المسندة للهياكل المعنية بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية.

كما إرتفع عدد المشاريع المتحصّلة على الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق من 160 مشروع سنة 2020 إلى 214 مشروع سنة 2021. وهو مؤشر على مدى قدرة هذه المشاريع على المقاومة والصمود أمام تبعات الجائحة الصحية بإعتبار أنّ صرف الإمتيازات المالية مرتبط بمدى التقدّم في إنجاز عمليات الإستثمار.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك المركزي التونسي للفترة 2019-2021 :

2021	2020	2019	
50505	**67605**	**74928**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
24000	28000	60000	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
881	1022	485	الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات والفوائض وخطايا التأخير (أد)
3670	4483	3072	الإستخلاصات بعنوان التفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير(أد)
24	60	246	المبالغ المتأتية من إسترجاع الإمتيازات المسحوبة (أد)
21930	34040	11125	الرصيد المتبقي من سنوات سابقة (أد)
42391	**45675**	**40889**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
-	-	**28**	**مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة (أد) (*)**
2217	**342**	**3999**	**مبالغ المساهمات في رأس المال المسندة (أد)**
40168	**44372**	**35732**	**مبالغ المنح المسندة (أد)**
33514	*32848*	*31166*	منها : منحة التشجيع على التنمية الجهوية *(أد)*
3528	*1336*	*363*	: منحة للقطاعات ذات الأولوية *(أد)*
-	*8058*	-	: منحة الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية *(أد)*
2948	*1104*	*2202*	: منحة بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية والمحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس *(أد)*
-	**961**	**1068**	**النفقات المتعلقة بتمويل نشاط مركز المساندة لبعث المؤسسات(أد) (**)**
6	-	**62**	**نفقات أخرى (عمولات تصرف،...)**
214	**160**	**226**	**عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق**
192	*137*	*195*	منها : عدد المشاريع المتحصّلة على منحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية
20	*9*	*4*	: عدد المشاريع المتحصّلة على منحة القطاعات ذات الأولوية
-	*1*	-	: عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المتحصّلة على منحة الإستثمار

المصدر : البنك المركزي التونسي

(*) تمّ إلغاء هذا الامتياز بمقتضى قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 وهو ما يفسّر تراجع المبالغ المتعلقة به.

(**) تمّ إلغاء تمويل هذه النفقات على موارد الصندوق بمقتضى قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 وهو ما يفسّر تراجع المبالغ المتعلقة بها.

مكّن صندوق التطوير واللامركزية الصناعية خلال الفترة 2019-2021 من تمويل 600 مؤسسة بإمتيازات مالية بلغت 126,858 م د منها 120,272 م د في شكل منح و6,558 م د مساهمات في رأس المال و0,028 م د إعتماد مالي واجب إرجاعه (دون إعتبار النفقات المتعلقة بتمويل نشاط مركز المساندة لبعث المؤسسات وعمولات التصرّف للبنوك).

وتضمّ قائمة المشاريع المتحصّلة على منح الصندوق أساسا :

- 192 مشروع تحصّل على منحة التنمية الجهوية في إطار إحداث جديد أو توسعة أو تجديد بما قدرها 33514 أد منها 2784 أد لشركة غير مقيمة «أمفينور تينيزيا» منتصبة بالفحص من ولاية زغوان والمتخصصة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية و2044 أد لشركة «ليلاس» للمنتوجات الصحية بالزريبة من ولاية زغوان و1368 أد لشركة قرطاج للمياه المعدنية بقفصة و1200 أد لمشروع إحداث وحدة صناعية «نيو بوكس تينيزيا» لصناعة وتحويل الألواح إلى الورق المقوى المموّج بالسبيخة من ولاية القيروان و1200 أد لشركة سلطان للزربية بسيدي علوان من ولاية المهدية و1125 أد لشركة «النور» للتمور بتوزر و1107 أد للشركة التونسية للمتفجرات والذخيرة المنتصبة بالقطار من ولاية قفصة و1000 أد لشركة «فيدكوم» المتخصصة في تصنيع المكملات الغذائية بما تحتويه من أملاح وفيتامينات وإضافات أخرى لتغذية الحيوانات والمنتصبة بمارث من ولاية قابس،

- 20 مشروع تحصّل على منحة القطاعات ذات الأولوية منها مشروع إحداث مركزية الحليب «ناتيلي» ببنزرت بكلفة تقدّر بـ 11,259 م د تحصّل على منحة بما قدرها 1000 أد ومشروع إحداث مصنع ألماني جديد بالفجة من ولاية منوبة وتابع للشركة الألمانية «قرونر» التي تنشط في مجال مكونات السيارات (الباكورات الإلكترونية والملفات اللولبية لمحركات السيارات) وكذلك في الشبكة الذكية للطاقة تحصّل على منحة بما قدرها 848,6 أد ومشروع ينشط في قطاع الخدمات بسوسة تحصّل على منحة قدرها 734,898 أد ومشروع إحداث شركة للحوم الحمراء بنابل تحصّل على منحة بما قدرها 207,844 أد ومشروع إحداث شركة للدواجن تحصّل على منحة بما قدرها 202,154 أد بقليبية من ولاية نابل،

كما أنّه وبإعتبار أنّ القانون الجديد للإستثمار عدد 71 لسنة 2016 ونصوصه التطبيقية قد إقتصر على إسناد المنح والمساهمات في رأس المال لفائدة باعثي المشاريع في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها، فإنّ أنشطة مركز المساندة لبعث المؤسسات المتعلقة بتأمين دورات تكوين وحصص مرافقة مجانية وتنظيم تظاهرات لفائدة باعثي

المشاريع والتي كانت تموّل سابقا على موارد الصندوق أصبحت تموّل على ميزانية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

ويبيّن الرسم البياني التالي تطوّر موارد الصندوق والإمتيازات المالية المسندة خلال الفترة 2019-2021 :

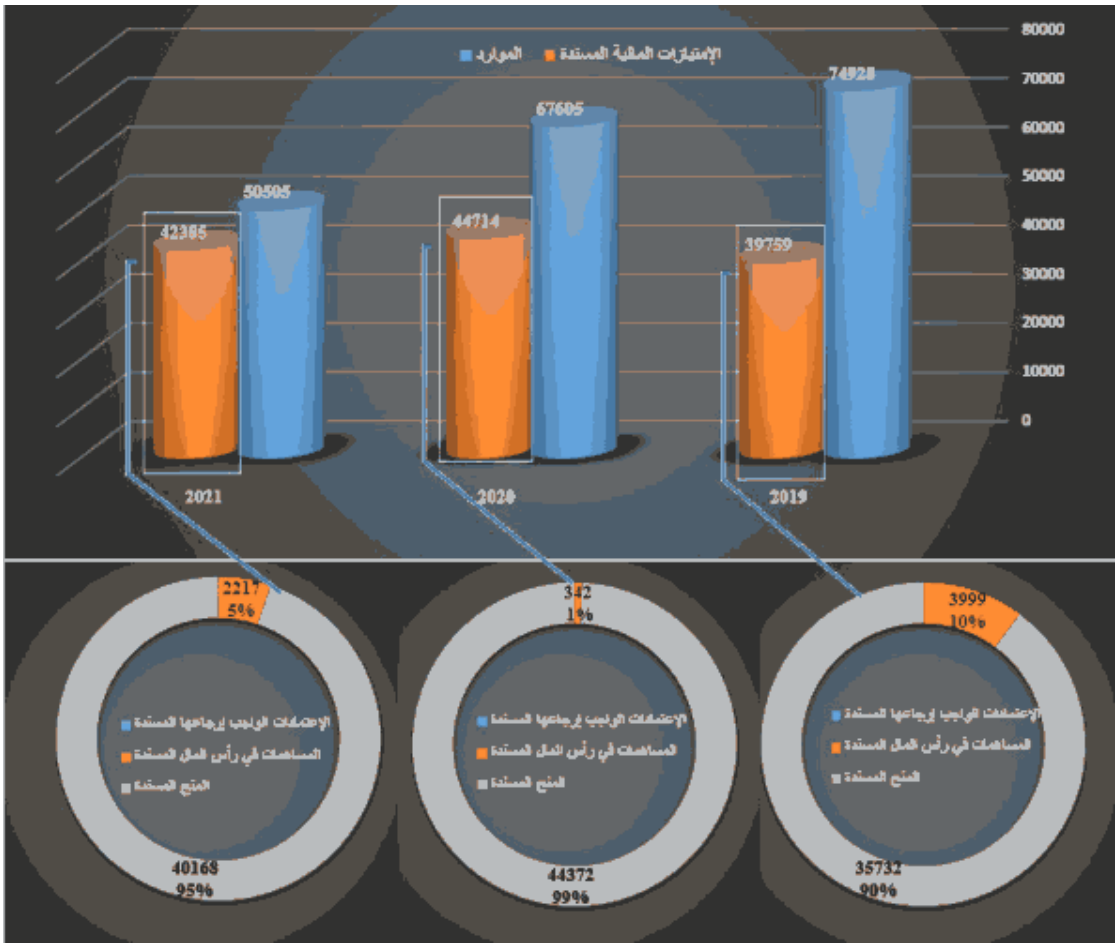

وتتوزّع الإمتيازات المالية المسندة حسب القطاعات كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

القطاع	2019	2020	2021
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	**37557**	**43610**	**39437**
الصناعات الفلاحية والغذائية	18461	26967	16131
مواد البناء والخزف والبلّور	3613	3358	2521
الصناعات الكيميائية	3981	5153	1323
صناعات النسيج والملابس والجلد	1704	372	1880
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	2487	4842	8475
أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة	241	385	1714
صناعات مختلفة	7070	2533	7393
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	**2202**	**1104**	**2948**
الجملة العامة	**39759**	**44714**	**42385**

المصدر : البنك المركزي التونسي

وتشير المعطيات الواردة بالجدول أعلاه إلى ما يلي :

- رغم إستئثار الإستثمارات في قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية بالنصيب الأكبر من الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (38,1 % سنة 2021)، إلاّ أنّه تمّ تسجيل تراجع هامّ في حجم الإمتيازات المالية المسندة للقطاع لسنة 2021 مقارنة بسنتي 2019 و2020 نظرا لعديد الإشكاليات التي ماتزال تواجه القطاع وتزيد من تردّد المستثمرين في الإقدام على إنجاز المشاريع وهي بالأساس عدم إنتظام تزويد وحدات التحويل الأولي بالمواد الفلاحية الطازجة مع تقلب الإنتاج من موسم إلى آخر نتيجة التأثيرات المناخية والأزمة الوبائية وإنخفاض الطلب من النزل والمطاعم الذي يمثل المستهلك الإستراتيجي لمنتوجات القطاع وضعف التعامل بين المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية وعدم تثبيت أسعار المواد الفلاحية الموجهة للتحويل حسب جودتها،

- التقدّم الهامّ للإستثمارات في الصناعات الميكانيكية والكهربائية بإحتلالها المرتبة الثانية من حيث حجم الإمتيازات المالية المسندة لفائدتها على موارد الصندوق لسنة 2021 وهو مؤشر يبيّن التطوّر الذي يعرفه مجال صناعة مكونات السيارات ومجال صناعة الكابلات والأجهزة الكهربائية. غير أنّ هذا القطاع قد شهد مع بداية سنة 2022 مشاكل في التزوّد بالمواد اللازمة للإستثمار نتيجة الحرب الروسية-الأكرانية. حيث تضرّرت صناعة السيارات من ارتفاع سعر النفط والنقص المستمر في أشباه الموصلات semi-conducteurs والرقائق puces والمعادن النادرة الأخرى (البلاتين والنيكل والبلاديوم والألمنيوم...). وقد بدأ صانعو السيارات في العالم والذين يعتمدون على واردات قطع الغيار من الصين وأروبا بالبحث عن حلول بديلة. كما تعتبر روسيا وأكرونيا من أكبر المزودين في العالم للمعادن النادرة المستخدمة في تصنيع أشباه الموصلات والغازات النادرة المستخدمة في الليزر الصناعي لإنتاج الرقائق. وبالتالي ومع توقف التزوّد ببعض المواد، أصبحت صناعة أشباه الموصلات تعاني من أزمة أخرى.

- تطوّر هامّ في حجم الإمتيازات المالية المسندة لقطاع الصناعات المختلفة سنة 2021 مقارنة بسنتي 2019 و2020، ويشمل هذا القطاع الأنشطة المتعلقة بـ : الخشب والفلين والأثاث، عجين الورق والورق والورق المقوّى، أنشطة أخرى. وقد حظيت شركتين ناشطتين في مجال صناعة وتحويل الورق بالنصيب الأكبر من الإمتيازات وهما شركة «ليلاس» للمنتوجات الصحية بالزريبة من ولاية زغوان وشركة «نيو بوكس تينيزيا» لصناعة وتحويل الألواح إلى الورق المقوى المموّج بالسبيخة من ولاية القيروان. تعتمد

الشركات الناشطة في مجال صناعة وتحويل الورق على توريد الورق والورق المقوّى من بعض الدول على غرار تركيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا. وتعتبر عملية التوريد ضرورية لهذا النشاط بالنظر إلى عدم توفر المواد الأولية على المستوى الوطني كمّا أو نوعا. في حين أن صادرات المؤسسات الناشطة في هذا المجال تتعلق أساسا بأكياس ذات السعة الكبيرة لتعبئة الإسمنت والمواد اللاصقة الأخرى والصناديق من الورق المقوى المموّج وكذلك الصناديق المستعملة لتعبئة وتصدير الملابس والتمور والثماروالخضر وغيرها. ويعتبر مجال صناعة وتحويل الورق من بين أهم المجالات في قطاع الصناعات المختلفة من ناحية عدد المؤسسات الناشطة به والتي تشغل أكثر من 10 أشخاص والقيمة المضافة وحجم المبادلات التجارية مع الخارج.

- تراجع حادّ لحجم الإمتيازات المالية المسندة لقطاع البناء والخزف والبلور سنة 2021 بنسبة 24,9 % مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 30,2 % مقارنة بسنة 2019. ويعود هذا التراجع إلى الإضطراب المسجل في السوق وغلق الحدود بين تونس وبعض البلدان المستهلكة للسلع التونسية على غرار السوق الليبية بسبب جائحة كورونا وهو ما يؤدي إلى تقليص الإستثمار في صناعة السلع الموجهة إلى التصدير على غرار مواد البناء وإلى عزوف المستثمر عن توسيع الإستثمار،

- ارتفاع هامّ لحجم الإمتيازات المالية المسندة لقطاع النسيج والملابس والجلد سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وشبه إستقراره في نفس المستوى الذي كان عليه سنة 2019 بعد أن تحركت عجلة التصدير بالنسبة لهذا القطاع على الرغم من الصعوبات الهيكلية والظرفية التي عرفها خلال السنوات الأخيرة من بينها نذكر ارتفاع عدد الشركات المستوردة للملابس الجاهزة وبيعها بالسوق المحلية وتزايد ظاهرة التهريب والأزمة الهيكلية للمؤسسات التونسية التي تسبّبت في غلق العديد منها وفقدان تونس للعديد من الأسواق الخارجية ونموّ الصادرات الصينية إلى الأسواق الأوروبية ممّا ترتب عنه إعادة جدولة الإتحاد الأوروبي لحصص الصادرات التونسية وبأسعار أقل. هذا، ويبقى القطاع في حاجة إلى مزيد من الدعم اللوجستي سواء على مستوى التزوّد بالمواد الأولوية أو على مستوى الإنتاج والتصدير وذلك للصمود أمام تحديات العولمة والمنافسة الآسيوية،

- تحسّنا ملحوظا لحجم الإمتيازات الموجّهة لأنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة لسنة 2021 مقارنة بالسنوات 2016 و2017 و2018 و2019 و2020. هذا، ويتطلب صرف الإمتيازات لمشاريع الخدمات جهدا كبيرا لإنجاز مسح كامل ومعاينة ميدانية لهذه المشاريع ولمتابعة تقدّم تنفيذ الإستثمارات المتفق عليها في ظلّ النقص الحاصل

في الموارد البشرية لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والعدد الهام للمشاريع المتحصلة على مقررات إنجاز إمتيازات،

- إنخفاض كبير وملفت للإنتباه لحجم الإمتيازات المالية المسندة للإستثمارات في قطاع الصناعات الكيميائية سنة 2021 بنسبة 74,3 % مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 66,8 % مقارنة بسنة 2019. ويضمّ هذا القطاع عديد الأنشطة منها صناعة المواد الكيميائية الأساسية واللدائن البلاستيكية وصنع المطاط التركيبي والدهن والملونات والصباغ وصنع الغازات الصناعية والمواد الأزوتية والأسمدة وصنع المواد الكيميائية المستعملة في المنتجات الصيدلانية وفي مستحضرات التجميل والصابون ومواد التنظيف ومواد الصيانة.

ووفقا للمعطيات الواردة بالملحق عدد 1، تتوزع الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية حسب الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها كما يلي :

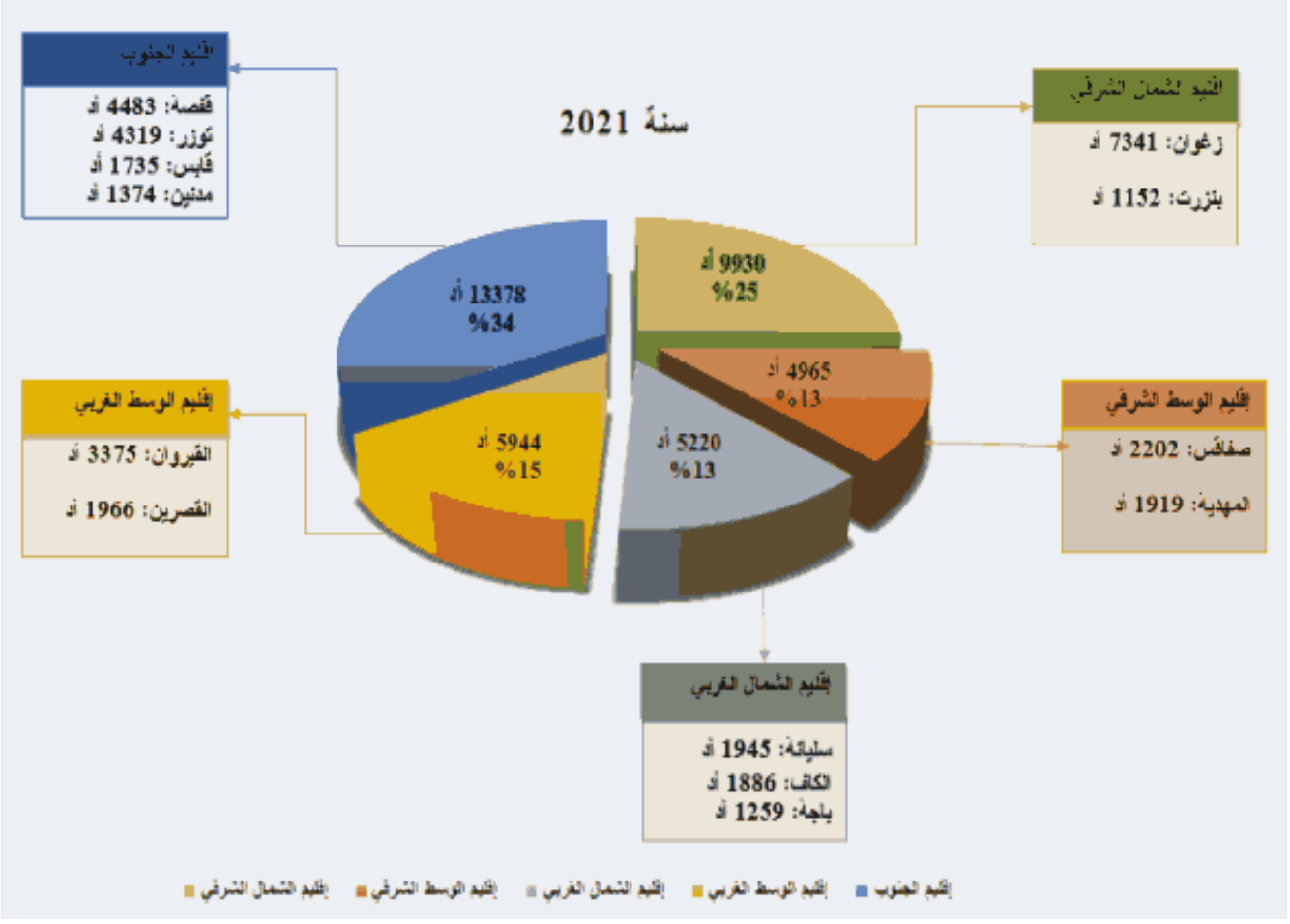

• الصنـدوق الوطنـي للنهـوض بالصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى

يتـوخى الصنـدوق الوطـني للنهـوض بالصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى سياسـة تدخّـل ناجعـة لتشجيـع إحـداث المشـاريع الصغـرى أو توسـعة المؤسسـات الصغـرى في مجـالات الصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى وذلـك مـن خـلال :

- المسـاهمة في توفـير التمويـل الـذاتي المسـتوجب للحصـول عـلى القـروض البنكيـة حسـب النسـب التاليـة :

كلفة المشروع بإعتبار الأموال المتداولة	مساهمة الصندوق	مساهمة الباعث	القرض البنكي
القسط الأول من كلفة الإستثمار : إلى حدود 50 أد	% 32	% 8	% 60
القسط الثاني من كلفة الإستثمار : من 50 أد إلى 150 أد	% 24	% 16	% 60

- التكفـل بكامـل مبلـغ التمويـل الـذاتي المسـتوجب للحصـول عـلى القـروض البنكيـة والبالـغ 40 % مـن كلفـة المـشروع بإعتبـار الأمـوال المتداولـة بالنسـبة لباعـثي المشـاريع مـن أبنـاء العائـلات المعـوزة أو المنتمـين للفـئات ذات الإحتياجـات الخصوصيـة وغـير القادريـن عـلى تقـديم المسـاهمة الشخصيـة.

وقـد شـهدت مـوارد الصنـدوق تحسّـنا ملحوظـا سـنة 2021 مقارنـة بسـنة 2020 غـير أنّهـا تبـقى أقـلّ مـن مـوارده لسـنة 2019 حيـث بلغـت 23681 أد سـنة 2021 مقابـل 21323 أد سـنة 2020 و37323 أد سـنة 2019. ويعـود تطـوّر المـوارد إلى:

- إرتفـاع حجـم المبالـغ المسـتخلصة بعنـوان الإعتمـادات المسـندة إلى الباعثـين والواجـب إرجاعهـا لتسجّـل بذلـك أعـلى مسـتوى لهـا. ولعـلّ ذلـك مـؤشرا عـلى بدايـة تعـافي قطـاع الصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى مـن الآثـار السـلبية للأزمـة الوبائيـة ‹كورونـا› وعودتـه التدريجيـة للنشـاط،

- ارتفـاع حجـم المبالـغ المسـتخلصة من الباعثين بعنوان فوائـد التأخير.

هـذا، ونشـير إلى أنّـه تمّ تسجيـل تأخـير في إحالـة منحـة الدولـة لفائـدة الصنـدوق والبالغـة 9000 أد لسـنة 2021. حيـث تمّ رفـع التجميـد عـن المبالـغ المتعلقـة بهـا بتـاريخ 27 ديسمـبر 2021. وهـو مـا أدّى إلى تسجيلهـا بحسـابات البنـك المركـزي التونـسي لسـنة 2022.

وقد شهدت تدخلات الصندوق لفائدة باعثي المشاريع تراجعا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 2,2 % من حيث حجم الإمتيازات المسندة و6,0 % من حيث عدد المشاريع المموّلة. غير أنّ تدخلات الصندوق لسنة 2021 تبقى هامّة مقارنة بسنة 2019. إذ بلغ حجم الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة إلى الباعثين 20549 أد سنة 2021 مقابل 21015 أد سنة 2020 و17770 أد سنة 2019. كما ساهم الصندوق في تمويل 1591 مشروع في مجالي الصناعات التقليدية والمهن الصغرى سنة 2021 مقابل 1693 مشروع سنة 2020 و1482 مشروع سنة 2019 وذلك على الموارد المالية الراجعة له وعلى الموارد العادية للبنوك في شكل تسبقات. ومكّنت هذه المشاريع من إحداث ما يناهز 3362 موطن شغل سنة 2021 مقابل 3117 موطن شغل سنة 2020 و2779 موطن شغل سنة 2019.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك المركزي التونسي للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**37323**	**21323**	**23681**
الإعتمادات السنوية المحالة للبنك المركزي التونسي(أد)	-	-	-
الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات المسندة إلى الباعثين(أد)	15215	12878	16586
الإستخلاصات بعنوان قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (أد)	9	7	-
فوائد التأخير المستخلصة من الباعثين (أد)	710	615	772
خطايا التأخير المستخلصة من البنوك (أد)	-	-	-
الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك المركزي التونسي(أد)	21389	7823	6323
المبالغ المحالة من البنك المركزي التونسي إلى البنوك دون اعتبار تسبقات البنوك والرصيد المتبقي لديها من السنة السابقة (أد)	**29500**	**15000**	**5500**
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**17770**	**21015**	**20549**
مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة إلى الباعثين (أد)	17770	21015	20549
منح الإستثمار المسندة إلى الباعثين وعمولات التصرف (أد)	-	-	-
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	**1482**	**1693**	**1591**
عدد مواطن الشغل المصرّح بها	**2779**	**3117**	**3362**
حجم الاستثمارات المموّلة على موارد الصندوق (أد)	**58971**	**70259**	**69219**
منها : قروض بنكية (أد)	35383	42175	41531
: مساهمة الباعث (أد)	5818	7069	7139

المصدر : البنك المركزي التونسي

تتوزع الإستثمارات المموّلة في إطار الصندوق والبالغ حجمها 198,449 م د خلال الفترة 2019-2021 حسب هيكلة التمويل كما يلي :

- قرض بنكي : 119,089 م د (60 %)
- مساهمة الصندوق : 59,334 م د (29,9 %)
- مساهمة الباعث : 20,026 م د (10,1 %)

ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر تدخلات الصندوق وعدد المشاريع المموّلة خلال الفترة 2019-2021 :

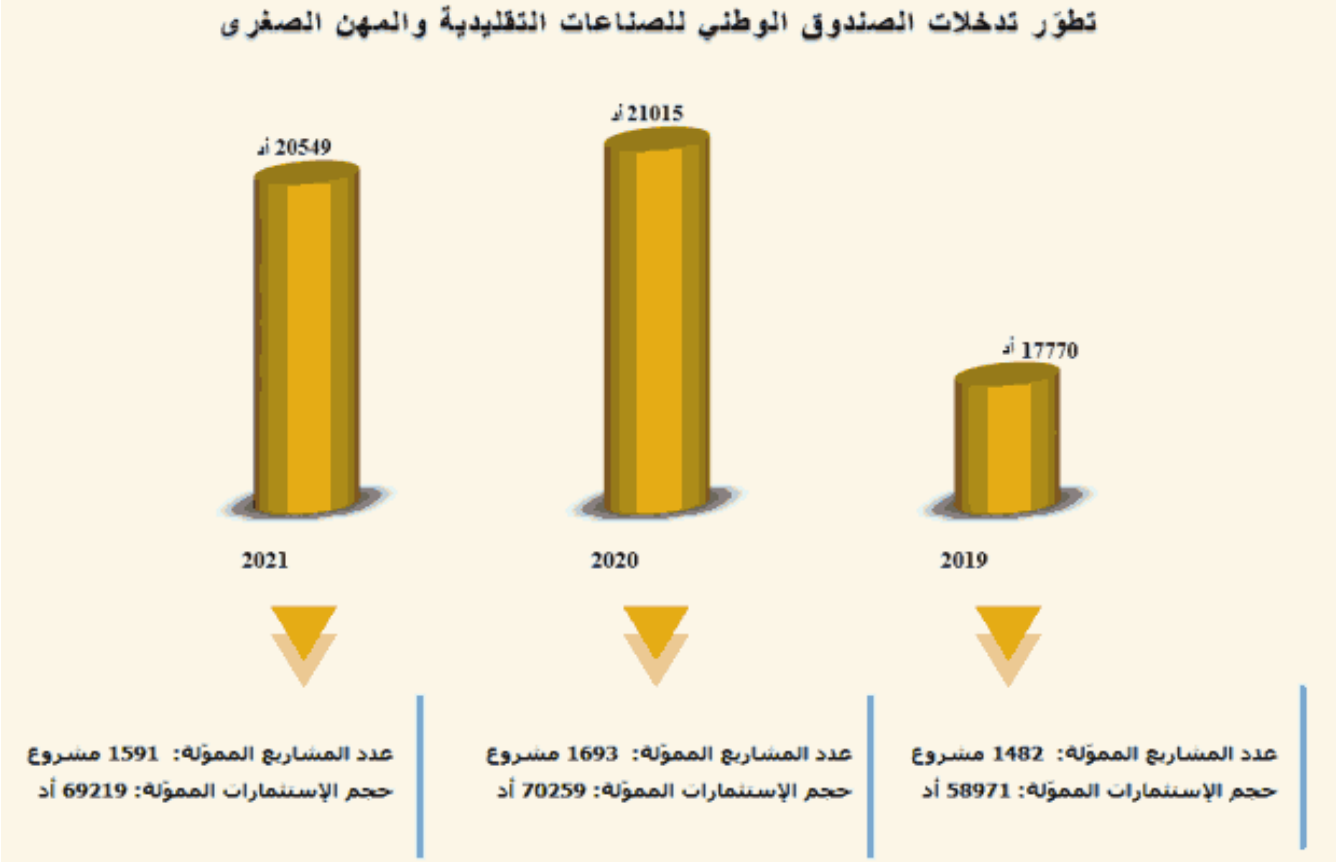

وتتوزّع تدخلات الصندوق حسب الأنشطة كما يلي :

النشاط	2019		2020		2021	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)
الصناعات التقليدية	33	305	25	262	28	259
المهن الصغرى	1449	17465	1668	20753	1563	20290
الجملة	**1482**	**17770**	**1693**	**21015**	**1591**	**20549**

المصدر : البنك المركزي التونسي

يشير توزيع تدخلات الصندوق حسب الأنشطة إلى :

- توجيه النصيب الأكبر من الإمتيازات إلى مشاريع المهن الصغرى حيث تستأثر بـ98,7 % من جملة التدخلات سنة 2021. وتتوزع تدخلات الصندوق لفائدة المهن الصغرى أساسا على النحو التالي :

- حرف الخدمات المختلفة : 10,418 م د
- الحرف الصغرى في الصناعات الغذائية: 1,849 م د
- المهن شبه الطبية : 1,785 م د
- حرف الخدمات المرتبطة بالصيانة : 1,579 م د
- الحرف الصغرى في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية : 1,138 م د
- الحرف في صناعات الخشب والحلفاء والسعف : 0,729 م د
- الحرف في الورق والطباعة : 0,716 م د
- حرف الخدمات المرتبطة بقطاع البناء : 0,669 م د

- تراجع حجم الإمتيازات المسندة إلى قطاع الصناعات التقليدية سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019. وتتوزع تدخلات الصندوق لفائدة مشاريع الصناعات التقليدية كما يلي :

- حرف الخشب : 129,7 أد
- حرف الإكساء :65,3 أد
- حرف الطين والحجارة : 26,1 أد
- حرف المعادن : 14,2 أد
- حرف الجلد والأحذية : 2,9 أد
- حرف مختلفة : 20,6 أد

وبالرغم من الأهمية الإقتصادية لهذا القطاع، إلاّ أنّ نشاط الصناعات التقليدية يشكو من عديد الإشكاليات الهيكلية نذكر منها :

- ضعف النسيج المؤسساتي المهيكل وإنتشار الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم وغير المهيكلة،

- تدني جودة منتوجات الصناعات التقليدية بسبب صعوبة التزوّد بالمواد الأولية ذات الجودة المطلوبة،

- غياب التأطير والمرافقة للحرفيين وضعف الكفاءة المهنية الحرفية،

- ضعف الطلب على المنتوج التونسي بسبب غياب الإبتكار والتجديد ومنافسة المنتوجات المورودة من الخارج للمنتوج التونسي،
- ضعف التسويق والترويج للمنتوجات التونسية.

وقد زادت جائحة ‹كورونا› في تأزّم وضعية القطاع خلال سنتي 2020 و2021. حيث أدّى تأجيل أو إلغاء المعارض وإضطراب التزوّد بالمواد الأولية وإرتفاع أسعارها إلى تقلّص مداخيل بيع منتوجات الصناعات التقليدية وتردّي الوضعية المالية للحرفيين.

وأمام هذه الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع، أصبح من الضروري التسريع في تنفيذ الإجراءات والإصلاحات التي تقتضيها الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع والمتعلقة أساسا بالمحاور التالية :

- تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها وتحسين قدرتها التنافسية،
- النهوض بالإستثمار وحفز المبادرة في الإختصاصات الواعدة،
- النهوض بتسويق المنتوج وترويجه وتحسين تموقعه في الأسواق العالمية،
- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني.

ووفقا للمعطيات الواردة بالملحق عدد 2، تتوزع تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حسب الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها كما يلي :

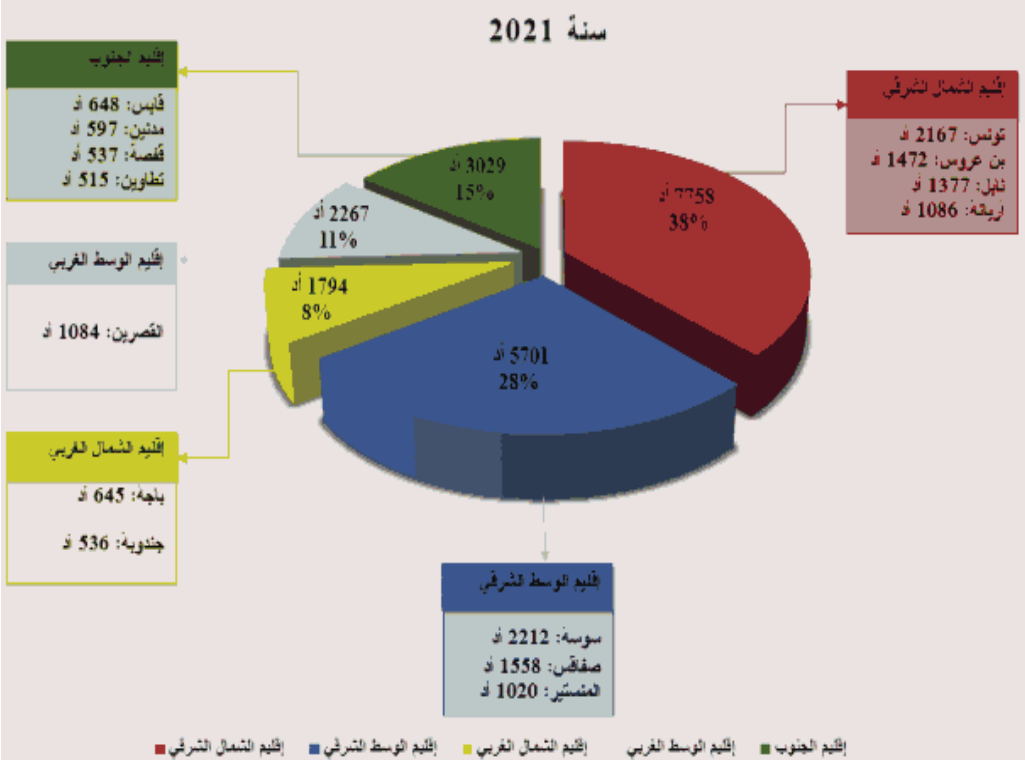

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

يمثل التمويل الإشكالية الأكبر التي تواجه المستثمرين في القطاع الفلاحي والصيد البحري لا سيّما صغار المستغلين الفلاحيين وصغار البحارة. حيث أنّ البنوك ومؤسسات التمويل الصغير تفرض نسب فوائد مرتفعة وضمانات كبيرة على القروض بحجة المخاطر الإئتمانية المرتفعة. وفي هذا الإطار، يعتبر الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري ممولا رئيسيا لـ :

- المشاريع الفلاحية التي لا تفوق كلفتها 60 أد،
- مشاريع الصيد البحري التي لا تفوق كلفتها 90 أد،
- مشاريع تربية الأحياء المائية التي لا تفوق كلفتها 100 أد.

وذلك من خلال صرف الإمتيازات المالية المسندة بمقتضى قانون الإستثمار لسنة 2016.

هذا، ولا يزال الإستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري يواجه عديد الإشكاليات الأخرى منها :

- الإرتفاع المستمر لتكاليف الإنتاج بسبب تّضخم أسعار المدخلات خاصة وأنها مستوردة في أغلبها،
- ضعف فرص الدخول إلى الأسواق لتسويق المنتوجات ممّا يدفع المستثمر غالبا إلى الإستعانة بالوسطاء للولوج إلى مسالك التوزيع رغم هوامش الربح المرتفعة التي يفرضونها،
- عدم إنتفاع المستغلات الفلاحية المتواجدة بالمناطق الريفية المعزولة بالبنى التحتية كالمسالك الريفية المعبّدة أو بالخدمات الأساسية كمياه الشرب والكهرباء والري والصرف الصحي،
- ضعف نسبة إنخراط المستغلين الفلاحيين في التعاونيات. كما تواجه المجامع التي تمّ إحداثها صعوبات عديدة في علاقة بضعف فرص الوصول إلى الأسواق ونقص التأطير،
- محدودية إستخدام الآلات الفلاحية والممارسات الفلاحية السيئة ممّا يؤثر سلبا على الإنتاجية،
- تقدّم سنّ المستغلين الفلاحيين وتدنّي مستوياتهم التعليمية،

- تقلّب الظروف المناخية ونقص الموارد المائية،

- الإستخدام المكثف وغير المراقب للمبيدات وتأثيراتها على الصحّة.

وفي إنتظار إعداد إستراتيجيات للتنمية الفلاحية تتضمن رؤية جديدة لحلّ الإشكاليات المذكورة، يواصل الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري تمويله لمشاريع الفلاحة والصيد البحري. وقد عرفت تدخلاته تراجعا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2019 و2020، حيث بلغت 18610 أد سنة 2021 مقابل 28796 أد و26396 أد على التوالي سنتي 2020 و2019 مسجلة بذلك أدنى مستوى لها منذ سنة 2010.

هذا، وقد تمكّن الصندوق سنة 2021 من تعبئة موارد متأتية من إستخلاصات أصل القروض والفوائض الناجمة عنها بالإضافة إلى الرصيد المتبقي من السنة السابقة. حيث بلغت جملة موارد الصندوق 32154 أد سنة 2021 مقابل 43214 أد سنة 2020 و36475 أد سنة 2019.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن للفترة 2019-2021 :

2021	2020	2019	
32154	**43214**	**36475**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
10000	**27000**	**7500**	**الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي(أد)**
5000	**3000**	**-**	**الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك التونسي للتضامن(أد)**
2730	**2472**	**3560**	**مبالغ الإستخلاصات (أد)**
2169	*1996*	*2924*	إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي
386	*336*	*468*	إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي
130	*118*	*137*	إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن
45	*22*	*31*	إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن
13062	**10938**	**24958**	**الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك الوطني الفلاحي (أد)**
1362	**(*)-196**	**457**	**الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك التونسي للتضامن (أد)**
18610	**28796**	**26396**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
2759	**2882**	**4578**	**مبالغ القروض المسندة (أد)**
2759	*2882*	*4578*	القروض المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي *(أد)*
-	-	-	القروض المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن *(أد)*
15851	**25914**	**21818**	**مبالغ المنح المسندة (أد)**
13852	*24332*	*20997*	المنح المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي *(أد)*
1999	*1582*	*821*	المنح المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن *(أد)*

المصدر : البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

(*) يفسّرالرصيد المتبقي السلبي لسنة 2020 بقيام البنك التونسي للتضامن بإسناد منح لفائدة المنتفعين على موارده الذاتية في شكل تسبقات ليتمّ خصمها في ما بعد من موارد حساب الصندوق المفتوح لديه.

ويشير الرسم البياني الموالي إلى نسق تطوّر موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري مقارنة بتدخلاته خلال الفترة 2019-2021 :

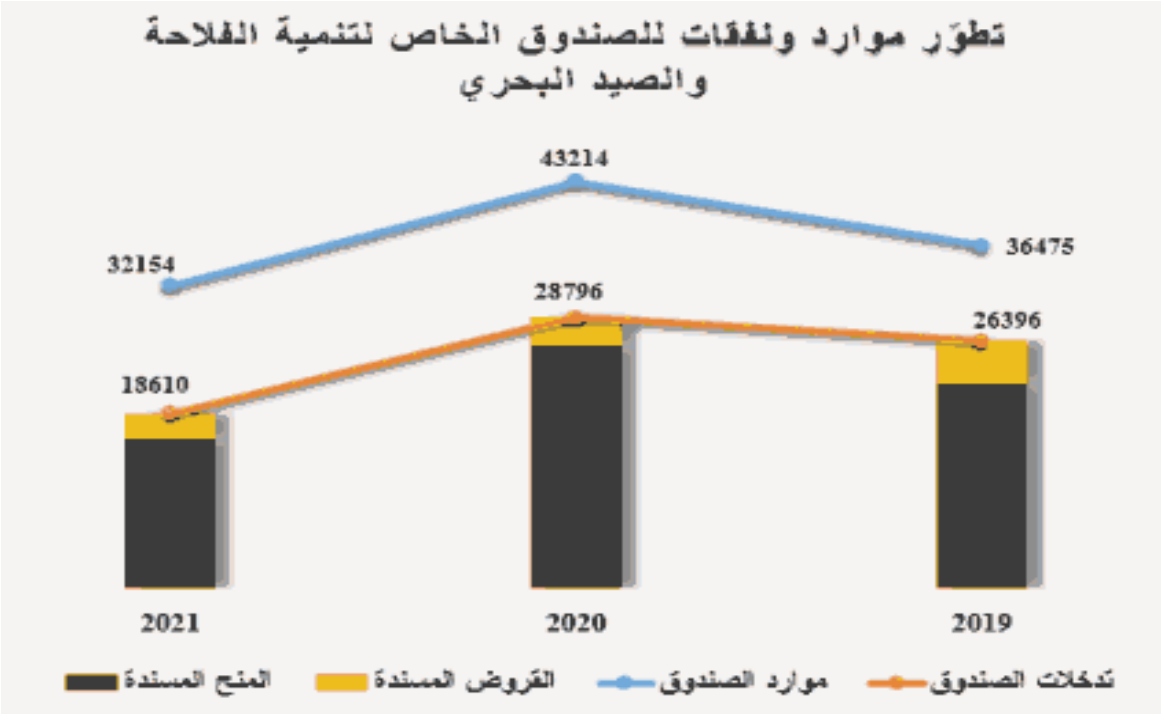

وتبعا لتراجع حجم تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري، فقد ترجع عدد المنتفعين بالإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق، حيث تمّ إسناد :

- منح لفائدة 4331 منتفع سنة 2021 مقابل 6956 منتفع سنة 2020 و6631 منتفع سنة 2019،
- قروض لفائدة 708 منتفع سنة 2021 مقابل 781 منتفع سنة 2020 و1350 منتفع سنة 2019.

وتتوزع مبالغ المنح والقروض المسندة سنة 2021 على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي والبالغة 16611 أد حسب الأنشطة على النحو التالي :

- **التجهيزات والمعدات الفلاحية :** 3991 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات وشاحنات نقل وسيارات نفعية وآلات حصاد العلف وآلات حرث وآلات حفر وقطع غيار وتركيز مصدات رياح ومعدات الوقاية من الصقيع وغيرها من التجهيزات الفلاحية،
- **الري الفلاحي :** 4756 أد تتعلق ببناء خزّانات المياه وإحداث بئر عميقة وحفر وتهيئة الآبار وكهربتها وإقتناء المولّدات الكهربائية وإقتناء معدات الريّ قطرة قطرة ومعدات الريّ بالرشّ وإنجاز أشغال الربط بالقنوات،

- **تنمية الأشجار والمحافظة على التربة :** 4458 أد تتعلق أساسا بغراسة أشجار الزياتين وأشجار زياتين الزيت والنخيل واللوز والفستق والأشجار المثمرة والنباتات العلفية وغراسة البصل والصبار والغراسات المروية والبعلية وبإنجاز الأشغال التحضيرية لما قبل الزراعة وأشغال العناية بالزراعات وغير ذلك من المصاريف الأخرى كأموال متداولة لخلاص اليد العاملة،

- **البناءات الريفية والتهيئات :** 1214 أد تتعلق ببناء وتهيئة مساكن ريفية ومخازن لحفظ المنتوجات الفلاحية وصوامع تخزين الحبوب ومستودعات وأحواض مائية،

- **تربية الماشية :** 1192 أد تتعلق أساسا بتربية الأغنام والماعز والنحل والدواجن والأرانب والأبقار وما يتطلبه ذلك من إقتناء أعلاف وتهيئة المراعي والإستطبلات والمداجن وإقتناء بيوت لتربية النحل،

- **الصيد البحري :** 1000 أد تتعلق بإقتناء مراكب ومعدات الصيد البحري ومحركات المراكب وإنجاز أشغال إصلاح وصيانة القوارب والمحرّكات.

وتتوزع تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري لسنة 2021، وفقا للمعطيات الواردة بالملحق عدد 3، حسب الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها كما يلي :

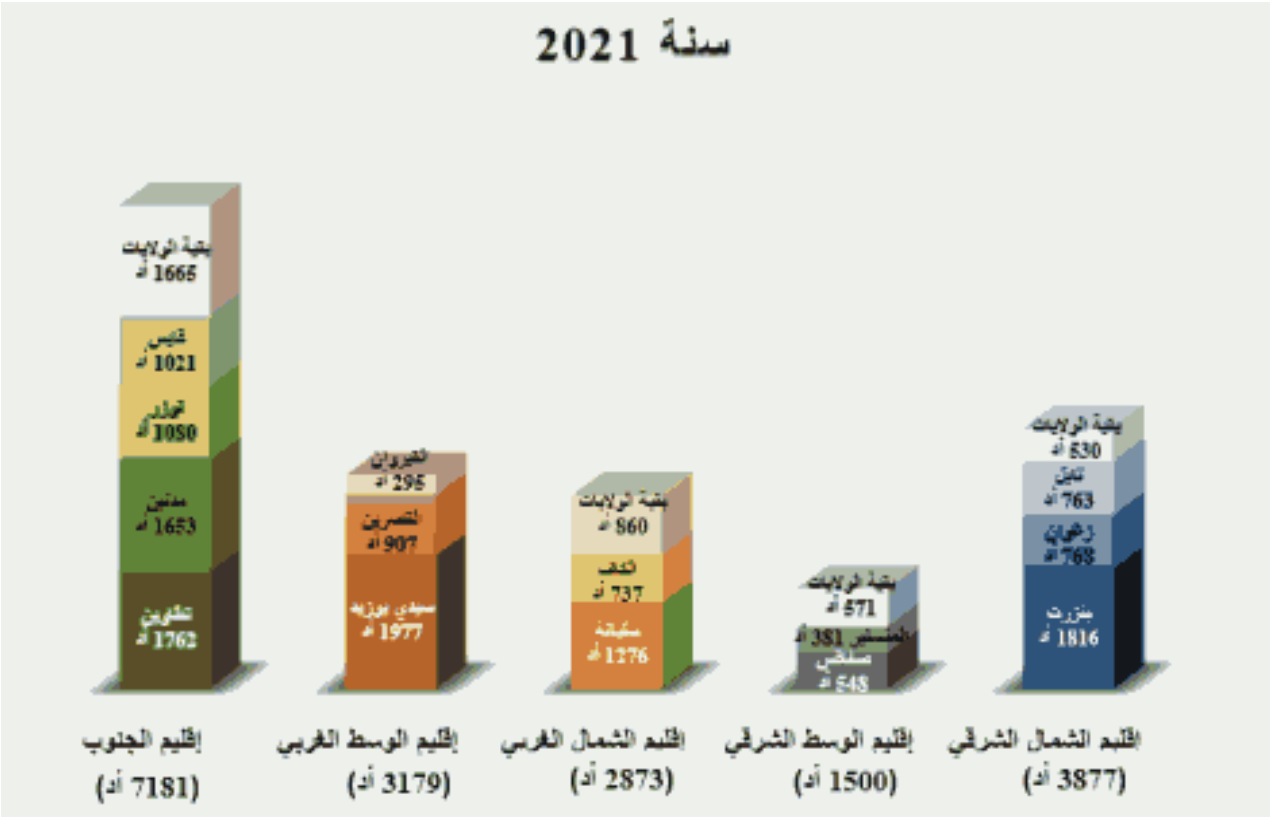

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)

يضطلع الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) بدور حيوي في التنمية الفلاحية. وإعتبارا للعجز الذي لا يزال قائما في توفير بعض المواد الفلاحية الأساسية مثل الحبوب نتيجة التغيرات المناخية من موسم إلى آخر وكذلك الإستغلال غير المحكم للموارد الطبيعية المتوفرة بالإضافة إلى الإشكاليات التي يعاني منها المجال البحري على مستوى التجهيزات والموانئ والصيد العشوائي ومشكلة الحدود البحرية وغلاء المستلزمات وتدهور مردودية البحارة، فقد أولت الدولة إهتماما خاصّا بقطاعي الإنتاج الفلاحي والصيد البحري خاصّة عبر إسناد التشجيعات والحوافز المالية للإستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري بما سيمكّن من تحقيق الأمن الغذائي وتحسين القدرة التنافسية للقطاعين وتشجيع الصادرات مع إحكام نظام المراقبة والحماية والسلامة الصحية للمنتوجات الفلاحية والغذائية.

وفي هذا الإطار، يتولى الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) تمويل التشجيعات والحوافز المالية المنصوص عليها بقانون الإستثمار لسنة 2016 وذلك لفائدة :

- الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة التي تتراوح كلفتها بين 60 أد و15000 أد،
- الإستثمارات المنجزة في قطاع الصيد البحري التي تتراوح كلفتها بين 90 أد و15000 أد،
- مشاريع تربية الأحياء المائية التي تتراوح كلفتها بين 100 أد و15000 أد،
- مشاريع الخدمات المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري التي لا تتجاوز 15000 أد،
- مشاريع التحويل الأولي المندمج لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري،
- الإستثمارات التي تنجزها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

ولئن عاش قطاع الفلاحة والصيد البحري كسائر القطاعات الإقتصادية على وقع مخلفات كورونا خلال سنتي 2020 و2021 ممّا أدّى إلى تراجع نسق إنجاز عمليات الإستثمار الفلاحي، إلاّ أنّه وبتكثيف جهود المصالح الفنية لوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية على مستوى كافة حلقات منظومة الإستثمار الخاص والخدمات المتصلة بها

من تأطير مباشر للمستثمرين والتصريح بالإستثمار والقيام بالعمل الميداني لمتابعة التقدّم في إنجاز الإستثمار وصرف المنح فقد إرتفع حجم تدخلات الصندوق لسنة 2021 بنسبة 24,5 % مقارنة بسنة 2020. حيث بلغت تدخلاته 99538 أد سنة 2021 مقابل 79920 أد سنة 2020 و126995 أد سنة 2019. هذا، ويعتبر حجم تدخلات الصندوق لسنة 2021 هامّا مقارنة بالسنوات السابقة بإستثناء سنة 2019 التي شهدت أرفع مستوى لتدخلاته منذ إحداثه.

وبالتوازي سجّلت موارد الصندوق إرتفاعا بنسبة 10,9 % سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث بلغت موارده 119137 أد سنة 2021 مقابل 107426 أد سنة 2020 و147934 أد سنة 2019. ويرجع ذلك إلى تطوّر منحة الدولة المحالة للصندوق وأهمية المبالغ المستخلصة بعنوان القروض العقارية والفوائض الناجمة عنها والمبالغ المستخلصة بعد التقاضي سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بالإضافة إلى أهمية الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2020.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي للفترة 2019-2021 :

2021	2020	2019	
119137	**107426**	**147934**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
86226	82150	112364	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)
3836	2801	3161	الإستخلاصات بعنوان القروض العقارية والفوائض (أد)
83	132	610	الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض (أد)
-	-	-	الإستخلاصات بعنوان المساهمات والقيمة الزائدة (أد)
1127	930	-	المبالغ المستخلصة أصلا وفائضا بعد التقاضي (أد)
91	-	-	إستخلاصات بقية البنوك بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض (أد)
27774	21413	31799	الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)
99538	**79920**	**126995**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
89796	71062	112691	مبالغ المنح المسندة (أد)
-	-	1	مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة (أد)
9491	8496	13777	مبالغ القروض العقارية المسندة (أد)
-	-	-	مبالغ المساهمات المسندة (أد)
251	362	526	اعتمادات محالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بعنوان مشاريع التحويل الأولي المندمج (أد)

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ويبرز الرسم البياني الموالي تطوّر موارد وتدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) خلال الفترة 2019-2021 :

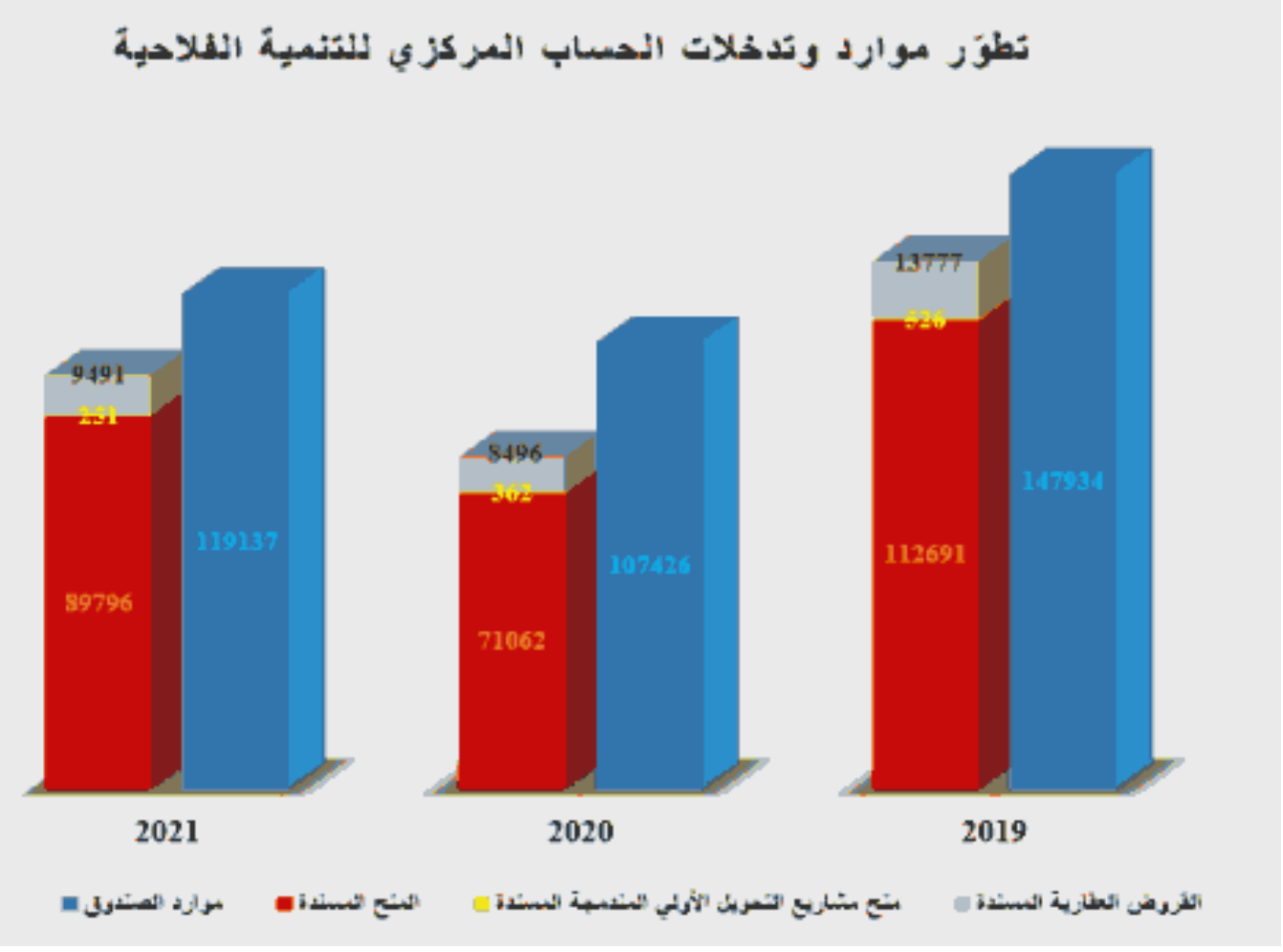

مكّنت تدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) من :

- إسناد منح لفائدة 2635 منتفع سنة 2021 مقابل 2489 منتفع سنة 2020 و3833 منتفع سنة 2019،

- إسناد منح لفائدة 9 مشاريع للتحويل الأولي المندمج سنة 2021 مقابل 4 مشاريع سنة 2020 و7 مشاريع سنة 2019،

- إسناد قروض عقارية لفائدة 124 منتفع سنة 2021 مقابل 126 منتفع سنة 2020 و159 منتفع سنة 2019.

وتتوزع مبالغ المنح المسندة والبالغة 90047 أد سنة 2021 بما في ذلك منح مشاريع التحويل الأولي المندمج، حسب الأنشطة، على النحو التالي :

- **التجهيزات والمعدات الفلاحية :** 50873 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات وشاحنات نقل وآلات حصاد وتجهيزات تبريد وبيوت المحمية لوقاية الزراعات وآلات نثر الحبوب ومعدات الوقاية من الصقيع وتجهيزات لتصنيع الحليب،
- **الغراسات :** 11868 أد تتعلق أساسا بغراسة أشجار الزياتين وزياتين الزيت والأشجار المثمرة وإنتاج المشاتل والبذور وغراسة أشجار اللوز والقوارص والعنب والتفاح والفراولة والنخيل والفستق والزراعات المحمية والزراعات البيولوجية وزارعة النباتات العلفية والطماطم بالإضافة إلى مصاريف الأشغال التحضيرية لما قبل الزراعة،
- **البناءات الريفية والتهيئات :** 9187 أد تتعلق بتهيئة معاصر زيت زيتون ومخازن تبريد وبناء أحواض مائية ومخازن لحفظ المنتوجات الفلاحية وتهيئة مساكن ريفية وإحداث منابت للأشجار والخضروات،
- **الري الفلاحي :** 6286 أد تتعلق بإقتناء معدات الريّ قطرة قطرة ومعدات الريّ بالرشّ وإحداث بئر عميقة وحفر الآبار وكهربتها وتهيئة الآبار السطحية وبناء خزّانات المياه وإقتناء مضخات ومولّدات كهربائية ومرشات بمحرك ومرشات ظهر،
- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :** 4755 أد تتعلق بإقتناء مراكب الصيد البحري ومعدات الصيد بالأضواء والصيد بالجرّ ومحركات مراكب الصيد وإستثمارات تربية الأحياء المائية،
- **الخدمات المرتبطة بالقطاع ومصاريف مختلفة :** 4067 أد تتعلق بتكييف الخضر والغلال وصيانة المعدات الفلاحية ومعدات الصيد البحري ومصاريف الدراسات والتحاليل المخبرية وخدمات الإستشارات الفلاحية ومصاريف مختلفة في شكل مال متداول لخلاص اليد العاملة ومصاريف الإنتصاب لأوّل مرة،
- **تربية الماشية :** 2760 أد تتعلق أساسا بتربية الماعز والأغنام والنحل والخيول والديك الرومي ومصاريف التكوين في تربية الدواجن وما يتطلبه الإستثمار في هذا النشاط من تهيئة المداجن والمراعي والإستطبلات وإقتناء بيوت لتربية النحل بالإضافة إلى إقتناء علف للماشية،
- **التحويل الأولي المندمج :** 251 أد تتعلق ببعث 3 وحدات خزن وتبريد بولايات تونس ونابل والمهدية و3 معاصر زيت الزيتون منها 2 معاصر بمدنين و1 معصرة بالمنستير ومشروع لتكييف الغلال والخضر بالمهدية وإقتناء تجهيزات لمركزية الحليب «فيتالي» بالمهدية وأشغال ربط بالتيار الكهربائي لمشروع بمعتمدية الحنشة من ولاية صفاقس.

وتتوزع مبالغ القروض العقارية المسندة والبالغة 9491 أد سنة 2021 بين قروض لشراء الأرض وقروض التهيئة قصد إنجاز مشروع فلاحي. وقد واصلت ولاية القصرين إستئثارها بالنصيب الأوفر من حيث حجم القروض العقارية المسندة بما قدره 3692 أد (38,9%) تليها ولاية صفاقس بما قدره 1088 أد (11,5%) ثمّ ولاية سيدي بوزيد بما قدره 989 أد (10,4%) وولاية الكاف بما قدره 839 أد (8,8%) وولاية قفصة بما قدره 650 أد (6,8%) وولاية زغوان بما قدره 553 أد (5,8%).

توزع تدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) لسنة 2021، وفقا للمعطيات الواردة بالملحق عدد 4، حسب الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها كما يلي :

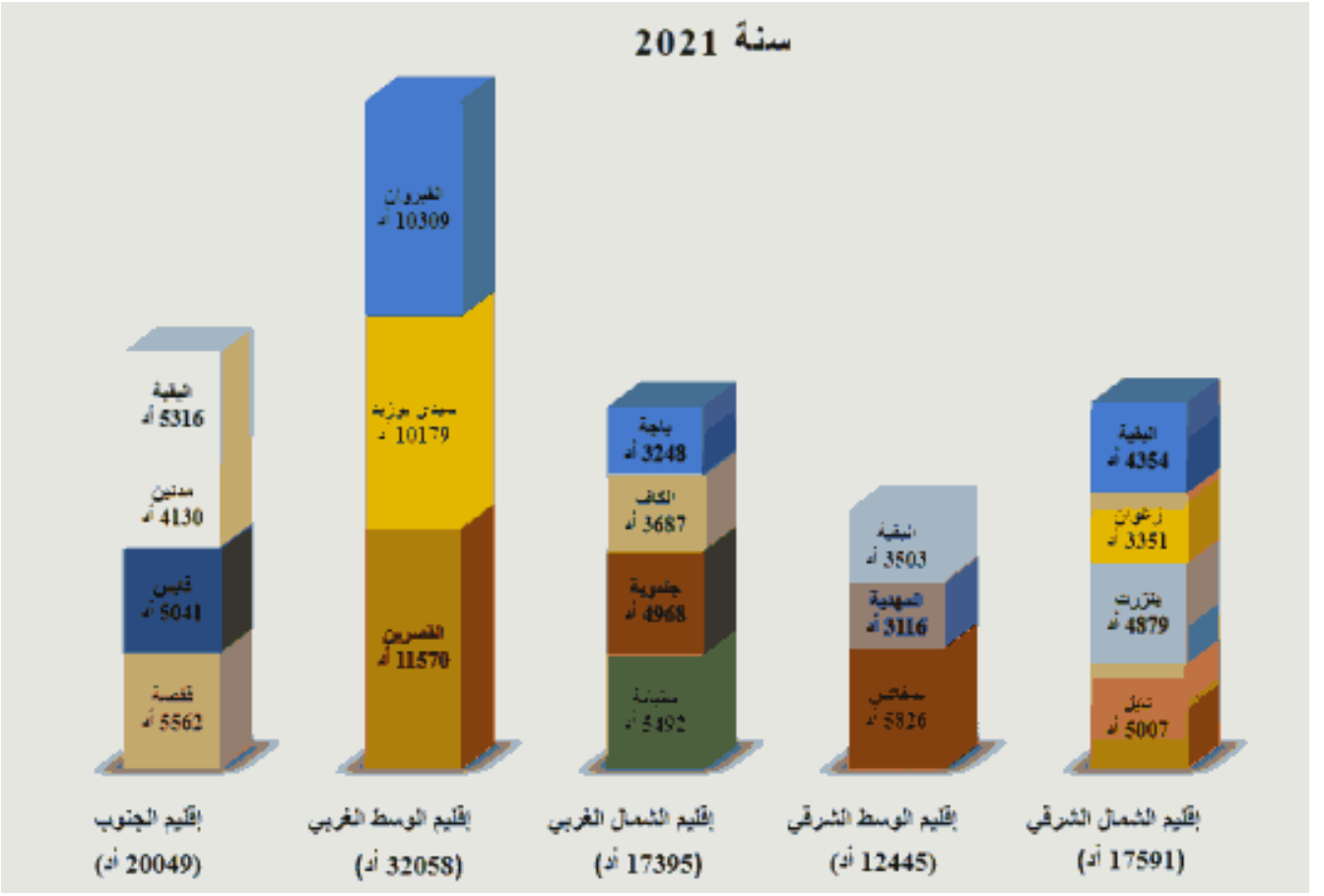

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون

يتدخل صندوق النهوض بقطاع الزيتون قصد تنمية إنتاج الزيتون وتحسين جودته والزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بـ :

- إقتلاع الزياتين المسنّة في الأراضي الصالحة لغراسة الزيتون قصد إعادة غراستها،
- إحداث غراسات جديدة بعلية أو مكثفة أو سقوية لزياتين الزيت أو المائدة،
- إبادة النجم بالطريقة الميكانيكية أو الكيميائية،
- إقتناء المعدات والتجهيزات الخصوصية للزياتين،
- عمليات صيانة الزياتين : تسميد وتقليم وحراثة.

وقد شهدت موارد الصندوق تطوّرا خلال الفترة 2019-2021، حيث بلغت 1283 أد سنة 2021 مقابل 1037 أد سنة 2020 و920 أد سنة 2019. وبالتوازي، تطوّرت تدخلات الصندوق لسنة 2021 مقارنة بسنتي 2019 و2020، حيث بلغت 868 أد سنة 2021 مقابل 579 أد و738 أد على التوالي سنتي 2020 و2019.

وعموما، تعتبر الموارد المخصّصة للصندوق وحجم نفقاته ضئيلة وذلك يعود إلى أنّ معظم تدخلاته أصبحت تموّل على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وذلك في إطار الإمتيازات المسندة بمقتضى قانون الإستثمار بإعتبار أهمية هذه الإمتيازات مقارنة بالإمتيازات المسندة في إطار صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**920**	**1037**	**1283**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	-	**850**	**825**
مبالغ الإستخلاصات (أد)	**1**	**1**	-
إستخلاص أصل القروض (أد)	*1*	*0,5*	-
إستخلاص فوائض القروض(أد)	-	*0,5*	-
الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)	**919**	**183**	**458**
موارد أخرى (إلغاء إسناد منحة الإستثمار) (أد)	-	**3**	-
حجم تدخلات الصندوق (أد)	**738**	**579**	**868**
مبالغ منح الإستثمار المسندة (أد)	**738**	**579**	**865**
لفائدة : الأفراد	*738*	*579*	*865*
: التعاضديات	-	-	-
مبالغ القروض متوسطة أو طويلة المدى المسندة (أد)	-	-	**3**
مبالغ القروض قصيرة المدى المسندة (أد)	-	-	-
لفائدة : الأفراد	-	-	-
: التعاضديات	-	-	-

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ويبرز الرسم البياني الموالي تطوّر موارد وتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون خلال الفترة 2019-2021 :

كما مكّنت تدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون من إسناد :

- منح لفائدة 382 منتفع سنة 2021 مقابل 272 منتفع سنة 2020 و695 منتفع سنة 2019،

- قرض متوسط المدى لفائدة منتفع واحد سنة 2021. مع العلم أنّه لم يتم إسناد قروض خلال سنتي 2020 و2019.

وقد إحتلّ إقليم الوسط الغربي المرتبة الأولى من حيث حجم الإمتيازات المسندة لفائدته على موارد الصندوق لسنة 2021 بنسبة 52,8 % من جملة الإمتيازات المسندة ليتراجع بذلك ترتيب إقليم الجنوب إلى المرتبة الثانية بنسبة 43,6 % وبعد أن كان يحتلّ المرتبة الأولى خلال سنتي 2019 و2020. في حين تمّ تسجيل ضعف في حجم الإمتيازات

المسندة على موارد الصندوق إلى كلّ من إقليم الشمال الشرقي وإقليم الوسط الشرقي وإقليم الشمال الغربي وفقا للمعطيات الواردة بالملحق عدد 5 حول التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

وتتوزع تدخلات الصندوق لسنة 2021 بين مختلف الولايات على النحو التالي :

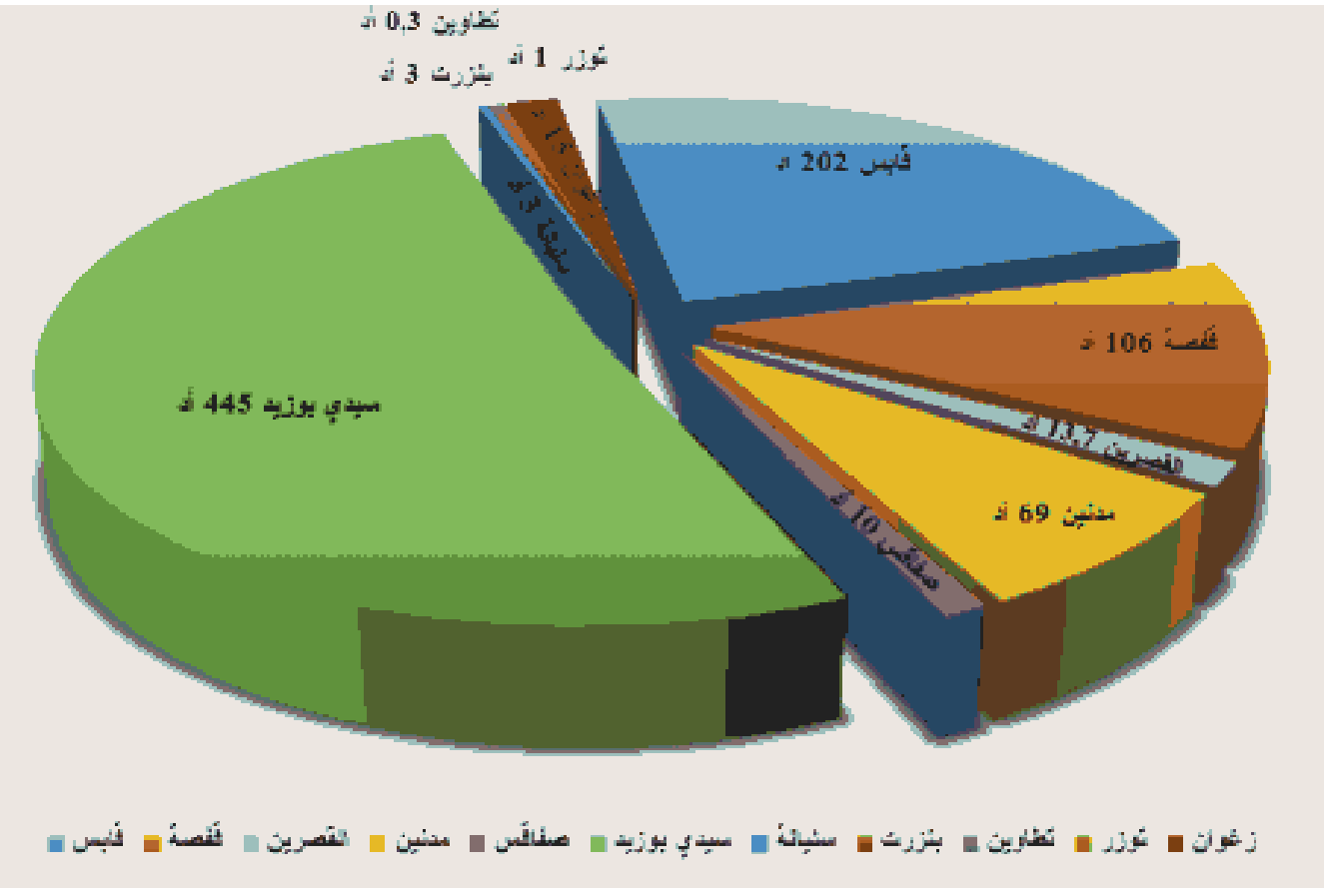

وتتلخص إحصائيات وأهمّ مؤشرات كامل منظومة قطاع الزيتون حسب بيانات وزارة الفلاحة والموارد المائية والديوان الوطني للزيت ومختلف الهياكل الإحصائية كما يلي :

ولمزيد تحسين مردودية قطاع الزيتون وتطويره وتحسين جودته، يتجه العمل على إعداد خطة إستراتيجية تتضمن المحاور والتوجهات التالية :

المحور 1 : تحسين الإنتاج ومتطلبات الجودة وتثمين المنتوج من خلال :

وضع برنامج خصوصي للرفع من الإنتاجية في قطاع الزيتون وضبط تشجيعات خصوصية لدعم الزراعات في مناطق الإنتاج الأكثر ملاءمة من ناحية الظروف المناخية والتي يتوقع تحقيق نسبة نجاح أفضل بها،

وضع برنامج لتجديد أشجار الزيتون الهرمة وتكثيف التشجير ولتعزيز الريّ في القطاع،

بعث برنامج للتوعية والتحسيس حول إستعمال التكنولوجيات الحديثة عند الإنتاج،

تكثيف خدمات الإرشاد الفلاحي في مجال وقاية أشجار الزيتون من الأمراض والآفات،

إرساء خطة وطنية لتطوير إنخراط الفلاحين في تعاونيات وإدماج هذه الأخيرة أكثر في سلاسل القيمة،

إرساء آلية لمواكبة تطوّر التشريعات في مجال الجودة والصحة النباتية في العالم،

مزيد تطوير مساحات غراسات زيتون الزيت البيولوجي،

الترويج لتونس كبلد يمتلك غابات زيتون من أكثر الغابات الحابسة للكربون في العالم وهي بالتالي من بين الأكثر إستدامة على المستوى الدولي.

المحور 2 : تحسين خدمات النقل واللوجستية من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات خاصة بالمناطق الريفية لخفض تكاليف نقل الزيتون إلى المعاصر أو إلى مراكز التجميع المحلية.

المحور 3 : الحوكمة وتنظيم المتدخلين في القطاع من خلال تحسين الإطار التشريعي المنظّم للقطاع وتبسيط إجراءات بعث المشاريع الفلاحية.

• الصندوق الوطني للضمان

يهدف الصندوق الوطني للضمان إلى تقاسم المخاطر المنجرّة عن التمويل مع البنوك وجمعيات القروض الصغرى وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وذلك من خلال تحمّل :

- الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية عند حدوث جفاف وذلك لمدّة لا تتجاوز 5 سنوات،

- نسبة من أصل القروض غير القابلة للإستخلاص المسندة من طرف البنوك وجمعيات القروض الصغرى،

- نسبة من بعض أصناف المساهمات التي تقوم بها شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية،

- قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض غير القابلة للإستخلاص.

وقد عرفت موارد الصندوق تطوّرا سنة 2021 بـ 10,2 % مقارنة بسنة 2020 وبـ 2,2 % مقارنة بسنة 2019. إذ بلغت موارده 569367 أد سنة 2021 مقابل 516630 أد سنة 2020 و556945 أد سنة 2019. ويعود هذا التطوّر إلى أهمية الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق. في حين شهدت موارد التوظيفات وعمولات الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية ومساهمات المستفيدين بالقروض البنكية وبالقروض المسندة من طرف الجمعيات تراجعا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

كما شهدت تدخلات الصندوق تراجعا حادّا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 15,6 % ولكنها تبقى مقبولة مقارنة بسنة 2019. إذ بلغت تدخلاته 6926 أد سنة 2021 مقابل 8202 أد سنة 2020 و4723 أد سنة 2019.

وعموما، ورغم ضعف تدخلات الصندوق فإنّ تعهداته بعنوان القروض الجارية والمصرح بها لضمان الصندوق تعتبر هامّة مقارنة بموارده.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

2021	2020	2019	
569367	**516630**	**556945**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
28992	30489	29775	عمولة الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)
2394	2444	2291	مساهمة المستفيدين بالقروض البنكية (أد)
556	605	665	مساهمة المستفيدين بالقروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)
-	-	-	مساهمة من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)
28722	30870	24894	التوظيفات (أد)
274	-	-	إسترجاع بعنوان تعويضات لقروض غير قابلة للإسترجاع (أد)
508429	(*) 452222	499320	رصيد السنوات السابقة (أد)
6926	**8202**	**4723**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض البنكية (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)
1407	1534	2222	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض عند حدوث جفاف (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان مردودية مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية(أد)
5020	6146	2147	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض غير القابلة للإستخلاص المسندة من طرف الجمعيات (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع (أد)
205	208	82	مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض غير القابلة للإستخلاص (أد)
294	314	272	عمولات التصرف (أد)
2270747	**2128375**	**1987098**	**جملة تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية إلى موفى السنة (أد)**

المصدر : الشركة التونسية للضمان

(*) تمّ تحويل إعتماد بـ 100 أد من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق الوطني للضمان لتمويل آلية جديدة لضمان قروض التصرّف والإستغلال المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المتضرّرة من جائحة «كورونا». وتتولى الشركة التونسية للضمان التصرّف في هذه الآلية الجديدة.

بلغ عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق 31587 قرضا سنة 2021 بقيمة 196,281 م د أي بنسبة تطوّر بـ 0,9 % مقارنة بسنة 2020 من حيث حجم القروض المصرح بها. في حين تراجع عدد وحجم القروض المصرّح بها لسنة 2021 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 8,5 % من حيث الحجم و26,1 % من حيث العدد.

هذا، وتشير الأرقام الواردة بالجدول الموالي إلى :

- تواصل تراجع حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق والمسندة من طرف جمعيات القروض الصغرى للمشاريع متناهية الصغر وتلك المسندة من طرف البنوك لمشاريع قطاع الخدمات خلال سنة 2021،

- تطوّر ملحوظ لحجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق والمسندة من طرف البنوك لمشاريع الحرف والمهن الصغرى والصناعات التقليدية خلال الفترة 2019-2021.

	2019		2020		2021	
	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)
الصناعة	119	1445	88	1449	70	1121
الفلاحة والصيد البحري	3091	55064	2325	46535	2458	52997
الخدمات	2166	49206	3493	45632	1967	42939
الحرف والمهن الصغرى والصناعات التقليدية	1612	38798	1640	41863	1748	45568
المشاريع متناهية الصغر	35747	70094	30686	58993	25344	53656
الجملة	**42735**	**214607**	**38232**	**194472**	**31587**	**196281**

المصدر : الشركة التونسية للضمان

وتتمثّل تدخلات الصندوق الوطني للضمان في ما يلي :

ـ التكفّل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية :

أسفرت دراسة مطالب تحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية إلى النتائج التالية :

الموسم الفلاحي	القروض المعاد جدولتها المرفوضة		القروض المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	
	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)
الموسم 2015-2014	8	83	1036	12786
الموسم 2016-2015	8	131	1001	12274
الموسم 2017-2016	8	34	918	5564
الموسم 2018-2017	17	51	1725	11143
الموسم 2019-2018	-	-	-	-
الموسم 2020-2019	20	17	722	5940

المصدر : الشركة التونسية للضمان

ويرجع عدم إنتفاع 20 قرض فلاحي بتكفل الصندوق بفوائض إعادة جدولتها خلال الموسم الفلاحي 2019-2020 إلى :

- عدم وجود شهادة معاينة إجاحة مسلمة من المندوبية العامة للتنمية الفلاحية تثبت الضرر أو عدم وجود قرار إعادة الجدولة مسلّم من البنك بالنسبة لـ 10 قروض فلاحية بمبلغ جملي قدره 8 أد ممّا دعى إلى تعليق النظر فيها،
- عدم التصريح بالقرض الأصلي بالنسبة لـ 10 قروض بمبلغ جملي قدره 9 أد ممّا دعى إلى رفض تحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولتها.

وقد قام الصندوق بصرف مبالغ بـ 1407 أد سنة 2021 تتعلق بالتكفّل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية للمواسم الفلاحية 2015-2016 و2016-2017 و2017-2018 و2019-2020. في حين لم ترد خلال الموسم الفلاحي 2018-2019 أيّة مطالب لتحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية نظرا لأن هذا الموسم لم يشهد الجفاف.

الموسم الفلاحي	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)	الفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها(أد)							المبلغ الجملي للفوائض (أد)
			ما قبل 2019	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
متخلدات المواسم السابقة			507							**507**
الموسم 2014-2015	1036	12786	2462	400	197					**3059**
الموسم 2015-2016	1001	12274	1723	562	367	181				**2833**
الموسم 2016-2017	918	5564	421	335	244	157	77			**1234**
الموسم 2017-2018	1725	11143	-	925	726	525	333	166		**2673**
الموسم 2018-2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموسم 2019-2020	722	5940	-	-	-	545	446	319	200	95 **1605**
جملة تدخلات الصندوق بعنوان التكفل بالفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها (أد)			**5113**	**2222**	**1534**	**1407**	**856**	**485**	**200**	**95** **11911**

المصدر : الشركة التونسية للضمان

ـ تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع :

أسفرت دراسة مطالب تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع إلى النتائج التالية :

السنوات	القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع والتي تمّ دراستها			القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	مبلغ أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	مبلغ ضمان أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	426	1458	124	356	1008	64
2017	447	2113	135	374	1601	68
2018	202	988	66	150	640	29
2019	1623	9954	893	395	2147	82
2020	1697	10322	370	1025	6146	208
2021	1002	8544	370	915	5020	205

المصدر : الشركة التونسية للضمان

قامت اللجنة الداخلية للتعويض خلال سنة 2021 بدراسة 1002 مطلب لقروض بنكية غير قابلة للإسترجاع بقيمة 8544 أد من حيث الأصل ومصاريف تقاضي بقيمة 370 أد. وقد إنتفع 915 مطلب بتدخّل الصندوق بعنوان تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع بما قدره 5020 أد أي بنسبة 58,8 % من حجم مبالغ أصل القروض غير القابلة للإسترجاع وبعنوان تحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي لهذه القروض بما قدره 205 أد.

ويعزى عدم إنتفاع بعض القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع بالتعويض إلى :

- تعليق النظر فيها لعدم إستيفاء إجراءات الإستخلاص القضائي أو لعدم توفير الوثائق المستوجبة،
- أو رفض تعويضها لعدم قيام البنك بإجراءات الإستخلاص القضائي على أكمل وجه أو لتمكّن البنك من إستخلاصها بالكامل أو لإنتفاع القرض بالتعويض سابقا أو لأن تعويض القرض لا يدخل ضمن تدخلات الصندوق على غرار القروض الفلاحية المسندة لكبار الفلاحين.

هذا، وقد تمكّن الصندوق سنة 2021 من إسترجاع تعويضات قام بصرفها لفائدة البنوك بعنوان أصل قروض غير قابلة للإسترجاع بما قدره 274 أد وذلك بعد أن تمكّن البنك من إستخلاص جزء منها أو بالكامل.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تطبيقا لقرار الهيئة المتصرّفة في الصندوق بتاريخ 30 جانفي 2009، لا يتحمل الصندوق الوطني للضمان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق. وتقدّر مبالغ هذه الفوائض حسب الشركة التونسية للضمان بـ 6,3 م د إلى موفى ديسمبر 2020.

ـ تعويض مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع :

لم ترد خلال السنوات 2019 و2020 و2021 أية مطالب تعويض لمساهمات شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية غير قابلة للإسترجاع والتي تندرج ضمن تدخلات الصندوق الوطني للضمان. في حين أسفرت دراسة مطالب تعويض مساهمات شركات الإستثمار للسنوات السابقة إلى النتائج التالية :

السنوات	المساهمات غير القابلة للاسترجاع الواردة والتي تمّ دراستها			المساهمات غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	1	255	-	1	170	-
2017	-	-	-	-	-	-
2018	1	216	-	1	144	-
2019	-	-	-	-	-	-
2020	-	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-	-

المصدر : الشركة التونسية للضمان

• صندوق تغطية مخاطر الصرف

أحدث صندوق تغطية مخاطر الصرف قصد تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية عند تسديد البنوك والمؤسسات المالية لديونها الخارجية. ممّا قد يساهم في تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تعبئة موارد القروض الخارجية لتمويل الإقتصاد والتنمية. ويكتسي هذا الصندوق أهمية كبرى نظرا لغياب آليات أخرى لتغطية مخاطر الصرف على المدى المتوسط والطويل.

وقد سجّلت موارد الصندوق سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما يلي :

- تطوّر المبالغ المتأتية من مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والتي تستخلص عند حلول آجال تسديد أقساط القروض الخارجية،
- إستقرار الموارد المتأتية من أرباح الصرف سنة 2021 في نفس المستوى لسنة 2020 وأهمّها تلك الراجعة لبنك قطر الوطني بتونس،

- تراجع حجم المبالغ المتأتية من العمولات على القروض البنكية والمخصومة على المكشوفات البنكية،

- تراجع هامّ لموارد التوظيفات،

وبالتوازي، سجّلت تعهدات الصندوق سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما يلي :

- إرتفاع خسائر الصرف سنة 2021 يرجع إلى قيام البنك التونسي الكويتي بتسديد جميع أقساط قروضه المتبقية دفعة واحدة وبصفة مسبقة وذلك بطلب من المقرض الأجنبي تبعا لتغيير حوكمة البنك والمساهم الرئيسي في رأس ماله،

- إستقرار عمولة التصرّف للشركة التونسية لإعادة التأمين والتي تحتسب على أساس 1 % من العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية،

- التقدّم في خلاص المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية تبعا لحجم الموارد المحققة لسنة 2021.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

	2019	2020 محيّن (*)	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**195653**	**251160**	**253249**
مساهمات البنوك والمؤسسات المالية (أد)	123734	152061	156455
الموارد المتأتية من أرباح الصرف (أد)	807	4029	4132
العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)	71067	94962	92596
فوائض التأخير الناجمة عن عدم تحويل البنوك والمؤسسات المالية للمبالغ الراجعة للصندوق (أد)	-	-	-
المبالغ المخصومة من أرباح البنك المركزي التونسي (أد)	-	-	-
موارد ذاتية أخرى (فوائد التوظيف) (أد)	45	108	66
بقايا موارد السنوات السابقة (أد)	-	-	-
جملة تعهدات الصندوق (أد)	**195653**	**251160**	**253249**
خسائر الصرف (أد)	188387	175572	184137
عمولة التصرف (أد)	711	950	926
متخلدات بذمة الصندوق في طور الخلاص (أد)	6555	74638	68186
إلغاء فوائد (أد)	-	-	-
العجز التراكمي للصندوق إلى موفى السنة (أد)	**-237983**	**-163344**	**-95160**
مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق (أد)	**2812020**	**2862131**	**1935618**
عدد البنوك والمؤسسات المالية المنتفعة بتدخلات الصندوق	**17**	**18**	**18**

المصدر : الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*) تمّ تحيين أرقام الصندوق لسنة 2020 على ضوء تقرير مراقب الحسابات

وقد عرفت مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق إنخفاضا حادّا سنة 2021 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بالعلاقة مع عدم وجود سحوبات لقروض خارجية جديدة بالإضافة إلى تقدّم البنوك والمؤسسات المالية في سداد جزء هامّ من أقساط قروضها الخارجية. ونشير إلى ما يلي :

- 91 % من مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق مسندة بالأورو و9 % بالدولار الأمريكي،

- تحتسب مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق بالدينار التونسي على أساس معدّل سعر الصرف بتاريخ سحب القرض.

هذا، وقد شهد العجز التراكمي للصندوق تراجعا هامّا سنة 2021 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بالعلاقة مع تراجع المتخلدات بذمّته تجاه البنوك والمؤسسات المالية وتوقّع إستخلاص موارد سنة 2022 راجعة لتصرّف سنة 2021.

الوحدة : ألف دينار

2020 محيّن	
المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان سنة 2020	- 187 262
عمولات الشركة التونسية لإعادة التأمين غير المسدّدة بعنوان سنة 2020	- 1 663
مساهمات البنوك والمؤسسات المالية المستخلصة سنة 2021 والراجعة لسنة 2020	-
فوائد التوظيفات المستخلصة سنة 2021 والراجعة لسنة 2020	54
العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية المستخلصة سنة 2021 والراجعة لسنة 2020	23 738
الرصيد المتوفر بالصندوق في 2020/12/31	1 789
العجز التراكمي للصندوق في 2020/12/31	**- 163 344**

الوحدة : ألف دينار

2021	
المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان سنة 2021	- 143 095
عمولات الشركة التونسية لإعادة التأمين غير المسدّدة بعنوان سنة 2021	- 1 879
مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي ستستخلص موفى سنة 2022 والراجعة لسنة 2021	20 278
فوائد التوظيفات المستخلصة سنة 2022 والراجعة لسنة 2021	60
العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية المستخلصة سنة 2022 والراجعة لسنة 2021	26 720
الرصيد المتوفر بالصندوق في 2021/12/31	2 756
العجز التراكمي للصندوق في 2021/12/31	**- 95 160**

المصدر : الشركة التونسية لإعادة التأمين

وتتوزع المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى موفى ديسمبر 2021 والبالغة 143095 أد كما يلي :

البنوك والمؤسسات المالية	إلى 2021/12/31				
	المساهمات (أد)	أرباح الصرف(أد)	خسائر صرف(أد)	النتيجة (أد)	متخلّدات بذمّة الصندوق (أد)
بنك الأمان AB	20879	138	45103	-24086	21048
الشركة العربية الدولية للإيجار المالي AIL	40	-	1037	-997	1391
البنك العربي لتونس ATB	1508	-	2869	-1361	1442
الشركة العربية التونسية للإيجار الماليATL	8245	-	4650	3595	-
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة BFPME	490	52	4088	-3546	3976
بنك الإسكان BH	30372	465	11557	19280	-
بنك تونس العربي الدولي BIAT	107	-	1910	-1803	1493
البنك الوطني الفلاحيBNA	226	-	4067	-3841	3144
بنك ABC	10322	-	1443	8878	-
البنك التونسي BT	16611	88	18667	-1969	7405
بنك قطرالوطني QNB	18569	2701	605	20665	-
البنك التونسي الكويتي BTK	6511	-	43780	-37269	32810
الشركة الدولية للإيجار المالي CIL	6355	-	1828	4527	-
التجاري للإيجار المالي GL	3085	62	735	2412	-
الشركة التونسية للبنك STB	1055	-	439	617	56226
تونس للإيجار المالي TL	17241	118	13438	3922	1676
الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة UBCI	4519	-	24454	-19935	12472
الإتحاد الدولي للبنوك UIB	10320	508	3467	7361	-
البنك التونسي الإماراتي BTEI	-	-	-	-	10
الإتحاد التونسي للإيجار المالي UTL	-	-	-	-	2
الجملة	**156455**	**4132**	**184137**	**-23550**	**143095**

المصدر : الشركة التونسية لإعادة التأمين

• صندوق ضمان المؤمن لهم

يؤدي صندوق ضمان المؤمن لهم دورا هامّا في مجال التأمين، حيث يتدخل قصد التحمّل الكلّي أو الجزئي لـ :

- مستحقات المستفيدين من عقود التأمين في حالة عجز مؤسسة التأمين عن الوفاء بإلتزاماتها،
- التعويضات المستوجبة لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد وذلك بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الإتصال،
- التعويضات المستوجبة لفائدة المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 وذلك بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمؤسسات الإقتصادية الناشطة في قطاعي الفلاحي والصيد البحري والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الإتصال.

وقد سجلّت موارد الصندوق تطوّرا هامّا خلال الفترة 2019-2021، إذ بلغت 123506 أد سنة 2021 مقابل 103781 أد سنة 2020 و87032 أد سنة 2019. ويرجع ذلك أساسا إلى :

- تطوّر مساهمات مؤسسات التأمين والتي تحتسب على أساس 1 % من رقم المعاملات على غير الحياة صافية من الإلغاءات والضرائب وإعادة التأمين،
- أهمية الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية وبحسابات كلّ من الشركة التونسية لإعادة التأمين والشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين والتي لم يتم صرفها بعد لفائدة مستحقيها.

وبالتوازي، شهدت تدخلات الصندوق تطوّرا هامّا خلال الفترة 2019-2021، إذ بلغت 87455 أد سنة 2021 مقابل 10469 أد سنة 2020 و6663 أد سنة 2019. ويرجع ذلك إلى تسديد مبلغ أصل القرض الرقاعي دفعة واحدة لفائدة خزينة الدولة والبالغ 80000 أد وذلك بالإضافة إلى تسديد القسط السنوي من فوائض القرص الرقاعي والبالغ 4960 أد وصرف التعويضات المستوجبة لفائدة المؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمؤمن لهم والمصاريف المنجرّة عن ذلك بعنوان أتعاب الخبراء العدليين والمحامين ومراقب الحسابات وغيرها.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**87032**	**103781**	**123506**
مساهمات مؤسسات التأمين والمؤمن لهم والخطايا المستخلصة بعنوان المخالفات (أد)	21667	22549	29996
موارد القروض الرقاعية (أد)	-	-	-
موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)	228	863	198
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	65137	80369	(*) 93312
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**6663**	**10469**	**87455**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤمن لهم لعدم وفاء مؤسسات التأمين بإلتزاماتها تجاههم (أد)	748	572	650
أتعاب الخبراء العدليين والمحامين ومراقب الحسابات ومنح أعضاء اللجنة الفنية ومستحقات شركات التأمين لدى تعاضدية الإتحاد	6	111	22
تسديد أصل وفوائض القروض الرقاعية (أد)	4960	4960	84960
عمولات التصرف للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين (أد)	38	38	34
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية (أد)	-	-	-
المبالغ المصروفة بعنوان أتعاب المحامين والإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)	6	-	3
نفقات تسيير ودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)	343	553	-
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات الإقتصادية المتضررة من الفيضانات (أد)	562	4066	1422
المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الفيضانات ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)	-	169	69
نفقات تسيير ودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الفيضانات وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)	-	-	295
عدد المؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق	**18**	**16**	**3**
عدد المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الاضطرابات والتحركات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق	**-**	**-**	**-**
عدد المؤسسات الاقتصادية المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق	**18**	**94**	**40**

المصدر : الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*) تشمل مبالغ تمّ إرجاعها من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين إلى حساب الصندوق المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية بما قدره 7244 أد سنة 2017 و4500 أد سنة 2021.

وتتمثّل تدخلات الصندوق في ما يلي :

ـ صرف التعويضات لفائدة المؤمن لهم :

على إثر صدور قرار وزير المالية المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 والمتعلق بسحب الترخيص من الشركة التعاضدية للتأمين وإعادة التامين «الإتحاد» بداية من غرة أكتوبر2003، أسندت مبالغ التعويضات بعنوان التأمين على غير الحياة والمتعلقة بالحوادث الحاصلة للمؤمن لهم قبل غرة أكتوبر 2003 على موارد صندوق المؤمن لهم. وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 45770 ملف بجملة تعهدات تقدر بـ 104900 أد قابلة للإرتفاع وفقا لنسق دراسة الملفات والمصادقة عليها من طرف لجنة ضمان المؤمن لهم.

ونظرا لمحدودية الموارد الذاتية للصندوق مقارنة بحجم تعهداته، أقرت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 16أفريل 2004 بأن يتمّ خلاص المتضرّرين المعنيين بتدخل الصندوق في حدود نسبة 50 % من المبالغ المستحقة وتمكين الصندوق من قرض رقاعي بمبلغ 30000 أد تمّ سحبه على قسطين (القسط الأول 20000 أد والقسط الثاني 10000 أد). وقد تمّ تسديدهما كليّا لفائدة الخزينة.

تمّ خلال الفترة 2004-2021 صرف تعويضات بـ 54870 أد لفائدة 13939 مستفيد في إنتظار إستكمال الإجراءات القضائية وصدور الأحكام النهائية في بقية الملفات.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2021 حسب طبيعة الأضرار كما يلي :

طبيعة الأضرار	تقديرات التعهدات (أد)	التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2021		
		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2020 (أد)	التعويضات المصروفة سنة 2021 (أد)	الجملة (أد)
تعويضات الأضرار البدنية	84300	42758,8	194	42952,8
تعويضات الأضرار المادية	9400	1000,4	-	1000,4
تعويض جرايات حوادث الشغل	8800	9941,8	456	10397,8
تأمين النقل	600	200	-	200
تعويض أضرار مختلفة	700	219	-	219
متخلدات إتفاقات التعويض	1100	100	-	100
الجملة	**104900**	**54220**	**650**	**54870**

المصدر : الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين

ـ صرف التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد :

تبعا لتوسيع مجال تدخّل الصندوق بموجب المرسوم عدد 40 لسنة 2011 ليشمل تسديد التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة أعمال حرق وإتلاف أو نهب مرتبطة بالإضطرابات والتحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011، فقد تمّ تمكين الصندوق من قرض رقاعي بمبلغ 80000 أد. وقد تمّ الإنتهاء من سداد كامل أقساط القرض لفائدة الخزينة العامة في ماي 2021.

وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 1080 ملف لـ 1080 مؤسسة منها 357 ملف لا يشملها التعويض و723 ملف تحصلت على الموافقة على تعويضها بمبلغ يقدر بـ 51087 أد.

لم يتّم خلال سنتي 2020 و2021 صرف أي تعويضات. وبالتالي بلغت التعويضات المصروفة 49451 أد خلال الفترة 2011-2021 وتتعلق بـ 695 ملف في إنتظار إستكمال الإجراءات القضائية وصدور الأحكام النهائية في بقية الملفات.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011-2021 حسب القطاعات كما يلي :

القطاع	التعهدات		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011-2021	
	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	332	22041	325	21828
صناعة	114	13596	110	12615
خدمات	95	4345	90	4232
فلاحة	182	11106	170	10776
الجملة	**723**	**51087**	**695**	**49451**

المصدر : الشركة التونسية لإعادة التأمين

ـ صرف التعويضات لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 :

تمّ بموجب القانون عدد 24 لسنة 2019 مزيد توسيع مجال تدخّل الصندوق ليشمل إسناد مساهمة إستثنائية وظرفية للمؤسسات الاقتصادية بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018. ولتمويل التدخلات الجديدة، تمّ رصد قسط أوّل من الإعتمادات قدره 10000 أد من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق.

وقد بلغ العدد الجملي لملفات التعويض الواردة على الصندوق 872 ملفا لا يستجيب بعضها لشروط الحصول على تعويضات الصندوق. وقد تمّ الإقصاء الآلي للملفات التي لم يستظهر أصحابها بما يفيد تسوية الوضعية الجبائية والوضعية تجاه الصناديق إجتماعية.

وقامت الشركة التونسية لإعادة التأمين بإصدار بلاغ لدعوة أصحاب المؤسسات الاقتصادية، التي قامت بإيداع ملف للحصول على تعويضات الصندوق، لإستكمال جميع الوثائق المستوجبة والمنصوص عليها بالفصل الخامس من الأمر عدد 614 المؤرخ في 12 جويلية 2019 وذلك قبل 31 ديسمبر 2021 وأنّه بإنقضاء هذا الأجل سيتمّ حفظ الملفات غير المستكملة وإقرار عدم إستحقاقها للتعويض.

تمّ خلال الفترة 2019-2021 دراسة 207 ملف بقيمة أضرار تقدّر بـ 24726 أد منها 163 ملف تحصّل على الموافقة على التعويض بمبلغ يقدّر بـ 6090 أد في حين تمّ رفض تعويض 44 ملف للأسباب التالية:

- عدم توفّر فواتير شراء للمعدات المتضرّرة حسب تقارير الإختبارات المنجزة،
- حصول بعض المؤسسات المتضرّرة والمكتتبة لعقد تأمين على تعويضات تجاوزت 70 % من قيمة الأضرار من مؤسسات التأمين. وفي هذا الإطار، يجدر التذكير أنّ صندوق ضمان المؤمن لهم يتولى صرف التعويضات لفائدة المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 كما يلي :

- تغطية بنسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقود تأمين تغطي هذه الأضرار،

- تغطية تكميلية للتعويضات المسندة في إطار عقود التأمين بنسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد وعلى ألاّ تتجاوز التغطية التكميلية ومبلغ التعويض المسند من قبل شركة التأمين 70 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة.

هذا، وقد تمّ خلال الفترة 2019-2021 صرف تعويضات بـ 6050 أد لفائدة 152 مؤسسة متضرّرة من جملة 163 مؤسسة تحصّلت على الموافقة على التعويض وذلك نظرا لـ :

- عدم تقديم أصحاب بعض المؤسسات المتحصلّة على الموافقة على التعويض لإلتزام بعدم منازعة الصندوق في مبلغ التعويض،
- تخلي بعض المؤسسات على حقّها في التعويض لضعف مبلغ التعويض المحتسب لفائدتها .

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019-2021 حسب القطاعات كما يلي :

القطاع	الملفات التي تمّت دراستها خلال الفترة 2019-2021		المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض خلال الفترة 2019-2021		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019-2021					
					التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019-2020		التعويضات المصروفة سنة 2021		الجملة	
	عدد الملفات التي تمّت دراستها	قيمة الأضرار المقدرة حسب الإختبار (أد)	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	141	5944	106	2260	84	1908	17	445	101	2353
صناعة	39	12502	35	1973	19	1625	15	207	34	1832
خدمات	27	6280	22	1857	9	1095	8	770	17	1865
الجملة	**207**	**24726**	**163**	**6090**	**112**	**4628**	**40**	**1422**	**152**	**6050**

المصدر : الشركة التونسية لإعادة التأمين

• صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية

يضطلع صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بدور هامّ في مجال التأمين الفلاحي. حيث يضع الصندوق على ذمّة الفلاحين والصيادين البحريين المنخرطين فيه آليات لتعويض الخسائر الناجمة عن الجوائح الطبيعية التي لا تدخل في مجال التأمين العادي كالفيضانات والعواصف والرياح والجفاف والثلوج والجليدة. وتحتسب التعويضات على أساس نسبة الضرر التي تمّ ضبطها بتقارير الإختبارات ودون أن يتجاوز مبلغها نسبة 60 % من قيمة المنتوج أو من نفقات الإنتاج. وتندرج ضمن تدخلات الصندوق الأنشطة والمجالات التالية: الزراعات السقوية والمطرية، تربية المواشي، المنتجات الفلاحية والبحرية.

وقد عرفت موارد الصندوق نسقا تصاعديا خلال الفترة 2019-2021. إذ بلغت 113399 أد سنة 2021 مقابل 88241 أد سنة 2020 و43923 أد سنة 2019. وبالنظر إلى إستقرار المبالغ المحالة إلى الصندوق من ميزانية الدولة خلال هذه الفترة، فإنّ تطوّر الموارد يعود إلى:

- تطوّر الرصيد المتبقي بالصندوق من سنة إلى أخرى،
- أهمّية المبالغ المتأتية من المعلوم التضامني على منتوجات الصيد البحري والخضر والغلال والزيتون والحبوب والمحالة للصندوق،
- شبه إستقرار لموارد التوظيفات لسنتي 2020 و2021،
- شبه إستقرار للمبالغ المتأتية من مساهمة المكتتبين لسنتي 2020 و2021.

وشهدت سنة 2021 صرف مبالغ هامّة بعنوان التعويضات لفائدة الفلاحين المتضرّرين من الجوائح الطبيعية وتحديدا من الجفاف والجليدة التي أثّرت على مردودية الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة. كما تولى الصندوق التكفّل بتكاليف الإختبارات المنجزة لمعاينة وتقييم الأضرار الفلاحية.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**43923**	**88241**	**113399**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	30000	30000	30000
مساهمة المصرّحين (أد)	33	1326	1271
المبالغ المتأتية من المعلوم التضامني على منتوجات الصيد البحري والخضر والغلال والزيتون والحبوب المجمّعة من قبل ديوان الحبوب (أد)	13367	12880	14210
موارد التوظيفات المنجزة من طرف الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي (أد)	-	112	110
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	523	43923	67808
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**-**	**20433**	**20105**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المصرّحين المتضرّرين (أد)	-	20325	19992(*)
المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة(أد)	-	108	113
عمولات التصرّف (أد)	-	-	-
عدد العقود المنتفعة بتعويضات الصندوق	**-**	**1019**	**1677**
العدد الجملي للإكتتابات في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	**46**	**1415**	**1840**

المصدر : الخزينة العامة للبلاد التونسية، مؤسسة «كتاما»

(*) تتعلق هذه المبالغ بإستكمال صرف تعويضات لـ 4 عقود بعنوان الموسم الفلاحي 2019-2020 بما قدره 67 أد وصرف تعويضات لـ 1673 عقد بعنوان الموسم الفلاحي 2020-2021 بما قدره 19925 أد.

بلغ عدد الإكتتبات بالصندوق 1840 عقد خلال الموسم الفلاحي 2020-2021 يتعلق بتأمين مستغلات فلاحية بمساحة جملية تبلغ 90139 هكتار وبرأس مال جملي يناهز 30501 أد. وقد شملت هذه الإكتتابات :

الزراعات الكبرى : إنطلقت عملية الإكتتاب في الصندوق للموسم الفلاحي 2020-2021 يوم 03 ديسمبر 2020 إلى موفى ديسمبر 2020 لفترة أولى، ثمّ لفترة ثانية بعد قرار اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية التمديد في آجال إكتتاب العقود إلى موفى شهر جانفي 2021 وقد سجلت مؤسسة «كتاما» النتائج التالية :

- عدد العقود المكتتبة للموسم 2020-2021 : 1817 عقدا تهمّ 9000 مستغلة فلاحية بإعتبار أنّ عقد التأمين يمكن أن يضمّ أكثر من مستغلة فلاحية واحدة،
- المساحة الجملية لهذه المستغلات الفلاحية المؤمّنة : 61894 هكتار وبرأس مال جملي 29876 أد،
- قيمة المساهمات المدفوعة من قبل المكتتبين : 1245 أد.

وبالتالي، فقد تمّ تسجيل إرتفاعا في عدد العقود المكتتبة للموسم الفلاحي 2020-2021 بنسبة 28,4 % وفي المساحات المؤمنة بنسبة 3,1 % في حين تراجعت قيمة رأس المال المؤمن بنسبة 45,0 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2019-2020. هذا، وتجدر الملاحظة أنّ العقود التي لم تمّ تجديدها خلال الموسم الفلاحي 2020-2021 تقدّر بـ 466 عقدا بمبلغ مساهمات جملي يناهز 457 أد.

الأشجار المثمرة : إنطلقت عملية الإكتتاب في الصندوق للموسم الفلاحي 2020-2021 من 04 مارس إلى 22 مارس 2021 وقد سجلت مؤسسة «كتاما» النتائج التالية :

- عدد العقود المكتتبة للموسم 2020-2021 : 23 عقدا،
- المساحة الجملية للمستغلات الفلاحية المؤمّنة : 28245 هكتار وبرأس مال جملي 625 أد،
- قيمة المساهمات المدفوعة من قبل المكتتبين : 26 أد.

وبذلك، يتوزع العدد الجملي للعقود المكتتبة والمساحات المؤمنة ومساهمات المكتتبين حسب الولايات كما يلي :

الولاية	الموسم 2019-2020			الموسم 2020-2021		
	عدد العقود المكتتبة (زراعات كبرى وأشجار مثمرة)	المساحة المؤمنة (هكتار)	مساهمات المكتتبين (أد)	عدد العقود المكتتبة (زراعات كبرى وأشجار مثمرة)	المساحة المؤمنة (هكتار)	مساهمات المكتتبين (أد)
سليانة	530	24937	520	521	33759	397
الكاف	411	14709	262	771	36018	470
القصرين	242	4702	71	368	10834	137
باجة	135	6738	253	118	4996	176,7
بنزرت	8	249	12	3	338	14
زغوان	42	4217	101	35	2754	52
جندوبة	24	708	26	14	171	7
منوبة	16	3091	95	5	379	13
نابل	4	205	7	2	40	1
القيروان	1	167	4	1	500	0,3
سيدي بوزيد	-	-	-	2	350	3
بن عروس	2	304	8	-	-	-
الجملة	**1415**	**60027**	**1359**	**1840**	**90139**	**1271**

المصدر : مؤسسة "كتاما"

وقد بلغ عدد التصاريح بحصول ضرر جراء جائحة الجليدة 31 تصريحا بقيمة أضرار جملية تبلغ 467 أد. وتتوزع كما يلي :

- 07 تصاريح في الزراعات الكبرى (ولايات سليانة وباجة ومنوبة)،
- 08 تصاريح في البقوليات (ولايات سليانة وباجة ومنوبة)،
- 16 تصريح في الأشجار المثمرة (ولايات الكاف والقصرين وسليانة والقيروان).

بلغ عدد التصاريح بحصول ضرر جراء جائحة الجفاف 1648 تصريحا بقيمة أضرار جملية تبلغ 19483 أد. وتتوزع على ولايات الكاف وسليانة والقصرين وزغوان وباجة ومنوبة.

وقد قامت مؤسسة «كتاما» في مرحلة أولى بمعاينة الأضرار الحاصلة، وفي مرحلة ثانية تمّ تكليف خبراء لتقييم الأضرار النهائية وقيمة التعويض لكلّ مصرّح وذلك بعد الحصول على ترخيص من اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية. وقد أمّن عملية الإختبارات 08 خبراء معتمدين من الجامعة التونسية لشركات التأمين ورافقهم رؤساء مكاتب تأمينات «كتاما» في الجهات التضرّرة.

ويجدر الإشارة إلى أنّه تمّ رفض البتّ في 06 تصاريح بحصول ضرر كما يلي :

- تصريح وحيد بحصول ضرر للأشجار المثمرة جراء الجفاف في منطقة بوعرادة من ولاية سليانة،
- 05 تصاريح بحصول ضرر للأشجار المثمرة ناتجة عن الرياح القوية خاصة في ولاية الكاف نظرا لأنّ مستوى الرياح لا يرتقي لتصنيفه كجائحة.

هـذا، وقـد أدّت عمليـة تقييـم الأضـرار الفلاحيـة الناجمـة عـن الجـوائح الطبيعيـة للمـوسم الفـلاحي 2020-2021 إلى النتـائج التاليـة :

الموسم الفلاحي	مطالب الإعلام بحصول أضرار ناجمة عن الجليدة أو الجفاف			المطالب التي تمّت دراستها			الملفات المتحصّلة على التعويض		
	عدد التصاريح بحصول أضرار	عدد المستغلات الفلاحية المتضرّرة	قيمة الأضرار المقدّرة حسب الإختبار (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
الموسم 2019-2020	1027	3572	34012,4 (*)	1027	3572	20407	1023 (***)	3566 (***)	20392 (***)
الموسم 2020-2021	1679	4539	19950 (**)	1679	4539	19950	1673	4529	19925

(*) تتعلق بقيمة الأضرار القصوى المحتملة عند حصول إجاحة شاملة والمحتسبة على أساس 60 % من رأس المال المؤمن.

(**) تتعلق بقيمة الأضرار الحقيقية المحتسبة على ضوء تقارير الإختبارات والتي تمّ ضبطها على أساس نسبة من قيمة المنتوج أو من نفقات الإنتاج.

(***) تمّ تحيين معطيات الموسم الفلاحي 2019-2020 على إثر صرف تعويضات لـ 4 ملفات بما قدره 67 أد.

وتتمثّل أسبـاب عدم تعويـض بعـض الملفـات بعنـوان المـوسم الفلاحـي الفـارط 2020-2021 والبالـغ عددهـا 6 ملفـات بمبلـغ تعويـض جملـي قـدره 25 أد وتهـمّ 10 مسـتغلات فلاحيـة في عـدم تقـديم أصحابهـا لشهـادة في الوضعيـة الجبائيـة مسـوّاة.

هذا، وقد تمّ خلال سنة 2021 صرف تعويضات بـ:

- 67 أد بعنـوان المـوسم الفـلاحي الفـارط 2019-2020 وذلـك لـ 4 ملفـات تمّ تعليـق النظـر فيهـا سـنة 2020 إمّـا لعـدم إسـتكمال أصحابهـا لجميـع الوثائـق المطلوبـة أو لوجـود خطـأ في إحتسـاب مبلـغ التعويـض حيـث تمّ إحتسـابه عـلى مسـتغلة فلاحيـة واحـدة في حـين أنّ عقـد التأمـين يشـتمل عـلى عـدّة مسـتغلات مجاحـة،

- 45 أد بعنـوان المـوسم الفـلاحي الفـارط 2019-2020 لفائـدة 4 مطالـب إعـتراض مـن جملـة 14 مطلـب إعـتراض ورد سـنة 2020 وذلـك بعـد موافقـة اللجنـة الوطنيـة للجوائح الطبيعيـة وعـلى إثـر التوصّـل بتقريـر الإختبـار. وبإعتبـار عـدم تكويـن المدّخـرات الضروريـة لتغطيـة هـذه النفقـات عنـد إعـداد تقديـرات التعويضـات للمـوسم الفـلاحي 2019-2020 والـتي بلغـت آنـذاك 20407 أد، فقـد تمّ الأخـذ بعـين الإعتبـار لهـذه النفقـات عنـد إعـداد تقديـرات التعويضـات للمـوسم الفـلاحي 2020-2021 والـتي بلغـت 19950 أد.

• صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار

أحدث صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 قصد تشجيع الفئات الإجتماعية الضعيفة ومتوسطة الدخل على إقتناء أو بناء مسكن وذلك من خلال تحمّل 70 % من مبالغ القروض السكنية غير القابلة للإستخلاص بعنوان الأصل والفوائض التعاقدية التي حلّ أجلها.

وقد رصدت لفائدة الصندوق موارد من ميزانية الدولة بما قدره 40000 أد إلى موفى سنة 2021 تمّ تجميدها بالخزينة العامة للبلاد التونسية إلى حين التقدّم في تفعيل هذه الآلية على مستوى الشركة التونسية للضمان والبنوك المنخرطة في البرنامج.

ونشير إلى أنّه تمّ بدعم فني من البنك الدولي تنظيم ندوة للتعريف ببرنامج الصندوق لدى البنوك والإدارات المعنية. كما إنتفع 3 إطارات من الشركة التونسية للضمان بتكوين بالخارج. وقامت الشركة التونسية للضمان بإبرام إتفاقيات ثنائية مع 5 بنوك أبدت إنخراطها في الصندوق وهي بنك الإسكان، التجاري بنك، بنك الأمان، البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن. بالإضافة إلى تنظيم ملتقى سنة 2019 لدراسة المخاطر المحتملة من هذا البرنامج الموجّه للفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار.

كما قامت الشركة التونسية للضمان بتطوير منظومة معلوماتية داخلية قصد تسهيل التبادل الإلكتروني للوثائق مع البنوك المنخرطة بالصندوق.

هذا، وقد إنعقدت جلسة عمل خلال سنة 2022 بين الشركة التونسية للضمان ووزارة المالية وبحضور ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية لمتابعة تقدّم تركيز الصندوق والنظر في إمكانية رفع التجميد عن جزء من الإعتمادات المرصودة لفائدة الصندوق لتتمكّن الشركة التونسية للضمان من التعهد بمطالب التصريح الواردة من البنوك وتوظيف الموارد المعبئة في إطار الصندوق.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**20000**	**20000**	**40000**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	-	-	20000
مساهمة المنتفعين بالقروض السكنية (أد)	-	-	-
توظيفات الصندوق (أد)	-	-	-
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	20000	20000	20000
موارد أخرى (الإسترجاعات بعنوان تسوية الملفات المنتفعة بالتعويض)(أد)	-	-	-
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**-**	**-**	**-**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة البنوك (أد)	-	-	-
عمولات التصرّف (أد)	-	-	-
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	**-**	**-**	**-**
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	**-**	**-**	**-**

المصدر : الشركة التونسية للضمان

• صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية

يهدف صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية المحدث بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 إلى مساعدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على مواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل فيها والوفاء بديونها.

وقد إنتفعت بتدخلات الصندوق :

- المؤسسات المتحصّلة على قرض من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو الهيكل المكلّف بالتصرّف في موارد الصندوق،

- المؤسسات المنتفعة بمساهمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.

تمّ، بتاريخ 04 مارس 2019، إيقاف العمل بتدخلات الصندوق وذلك بعد إحداث خط إعتماد لدعم الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 مفتوح لدى البنك المركزي التونسي وله نفس التدخلات التي يقوم بها صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية ولكن ليشمل كلّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتحصلة على قروض بنكية أو على مساهمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.

سيقتصر هذا الجزء من التقرير على متابعة تقدّم تعبئة الموارد الراجعة لصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وتصفية تعهداته بعنوان آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة وآلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة وآلية الضمان.

عرفت موارد الصندوق تطوّرا طفيفا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ولكنها تبقى دون ما تمّ تحقيقه سنة 2019، حيث بلغت 44333 أد سنة 2021 مقابل 42361 أد سنة 2020 في حين بلغت الموارد 43582 أد سنة 2019 تبعا لإحالة منحة من ميزانية الدولة لفائدة الصندوق قبل أن يتمّ إيقاف العمل بتدخلاته.

ويعزى تطوّر موارد الصندوق لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 إلى :

- أهمية الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2020 إلى تصرّف سنة 2021 وذلك رغم تحويل مبلغ قدره 1804 أد سنة 2021 من حساب الصندوق المفتوح لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى خزينة الدولة،

- إرتفاع حجم الموارد الذاتية للصندوق المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطار آلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة والفوائد وفوائد التأخير.

في حين عرفت موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية للضمان تراجعا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة تخفيض البنك المركزي التونسي لنسبة الفائدة الدنيا على الإدّخار منذ سنة 2020.

وبالتوازي، عرفت تدخلات الصندوق تطوّرا هامّا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت 3738 أد سنة 2021 مقابل 1192 أد سنة 2020 و4893 أد سنة 2019. ويعود تطوّر التدخلات لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 إلى تطوّر حجم العمولات الراجعة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بعنوان سنة 2021 والسنوات السابقة. في حين تراجع حجم المبالغ المصروفة بعنوان مختلف الآليات سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019 نظرا للتقدّم الكبير خلال السنوات السابقة في صرف مستحقات إعادة الهيكلة لعدد من المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وعدم تسجيل تقدّم في برنامج إعادة الهيكلة بالنسبة لبقية المؤسسات. كما أنّ مختلف الإجراءات التي إتخذتها الدولة لدعم سيولة المؤسسات خلال سنتي 2020 و2021

قد ساعدت هذه المؤسسات على خلاص جزء من ديونها وبالتالي عدم لجوء البنوك وشركات الإستثمار إلى التقاضي وتفعيل تدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021:

2021	2020	2019	
42529	**42361**	**43582**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
13169	**13858**	**16845**	**1- الموارد المخصصة لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة**
-	-	6531	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
140	-	13	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية والقيمة الزائدة والمرابيح المتعلقة عنها (أد)
1422 (*)	1077	1499	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية القروض والفوائد وفوائد التأخير المتعلقة بها (أد)
414 (**)	396	237	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية قروض المساهمة وفوائد التأخير المتعلقة بها المتعلقة بها (أد)
11193 (***)	12385	8565	بقايا موارد سنوات سابقة لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)
29360	**28503**	**26737**	**2- الموارد المخصصة لفائدة الشركة التونسية للضمان**
5	5	44	مساهمات المستفيدين بآلية الضمان (أد)
1183	2195	2649	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية للضمان (أد)
28172	26303	24044	بقايا موارد سنوات سابقة لدى الشركة التونسية للضمان (أد)
3738	**1192**	**4893**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
2	**8**	**22**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة (أد)**
3	**6**	**374**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية (أد)**
-	**702**	**1891**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية القروض (أد)**
-	**52**	**1848**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية قروض المساهمة (أد)**
-	**-**	**23**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)**
-	-	-	مبالغ التعويضات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع *(أد)*
-	-	-	مبالغ التسبيقات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية في طور الإستخلاص القضائي *(أد)*
-	-	*23*	مبالغ التعويضات بعنوان فوائد الخزينة على القروض غير المستخلصة *(أد)*
-	-	-	مصاريف التقاضي *(أد)*
3372 (****)	**5**	**185**	**عمولات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)**
98 (*****)	**88**	**139**	**عمولات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)**
263	**331**	**411**	**عمولات الشركة التونسية للضمان (أد)**

المصدر : بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الشركة التونسية للضمان

(*) منها 347 أد تتعلق بإستخلاصات بعنوان السنوات السابقة

(**) منها 149 أد تتعلق بإستخلاصات بعنوان السنوات السابقة

(***) تمّ إرجاع مبلغ قدره 1804 أد سنة 2021 من الرصيد المتبقي بالصندوق إلى الخزينة العامة للبلاد التونسية من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

(****) تتعلق بعمولات البنك للفترة 2016-2021 بعنوان إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطار آلية القروض والفوائد المنجرّة عنها. مع العلم أنّ عمولة البنك لسنة 2021 قد بلغت 562 أد

(*****) منها 9 أد تتعلق بعمولات شركات الإستثمار بعنوان سنة 2020

وتتمثل تدخلات الصندوق في ما يلي :

ـ صرف مستحقات إعادة الهيكلة بعنوان آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة وآلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة :

تتعلق مستحقات إعادة الهيكلة المالية بما يلي :

- تسديد أتعاب الخبراء المكلفين بإنجاز دراسة التشخيص المالي والإقتصادي وعمليات المرافقة لدى المؤسسات المالية ومتابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة (آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة)،

- وضع إعتمادات على ذمّة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية لتمكين المؤسسات المعنية من تدعيم أموالها الذاتية وخلاص عمولات التصرّف لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (آلية تدعيم الأموال الذاتية)،

- تمويل عمليات إعادة الجدولة وإسناد قروض متوسطة وطويلة الأجل لإنجاز إستثمارات جديدة تتطلبها عملية إعادة الهيكلة المالية (آلية القروض)،

- إسناد قرض مساهمة بدون نسبة فائدة للباعث أو المساهم الرئيسي بالمؤسسة للترفيع في رأس مال المؤسسة وخلاص عمولة التصرّف لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (آلية قروض المساهمة).

وقد عقدت لجنة تسيير الصندوق خلال سنة 2021 إجتماعين بتاريخ 30 مارس 2021 و01 أكتوبر 2021 لمتابعة تقدّم إنجاز برنامج إعادة هيكلة 122 مؤسسة تحصّلت على المصادقة النهائية بجملة تعهدات تقدّر بـ 61653 أد دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات. فتمّ خلال هذين الإجتماعين:

- دراسة ملفات بعض المؤسسات المتحصّلة على المصادقة النهائية والنظر في إلغاء القرض المتوسط المدى المصادق عليه أو إلغاء كامل برنامج الهيكلة المالية المصادق عليه. وقد أفضت أشغال اللجنة إلى إلغاء برنامج هيكلة 03 مؤسسات لعدم تسجيل تقدّم في تنفيذ البرنامج بسبب إمّا عدم الحصول على موافقة البنك على إعادة جدولة الديون أو لإشكاليات في مسألة تحاصص الضمانات. وتبعا لذلك، بلغ عدد المؤسسات المتحصّلة على المصادقة النهائية على إعادة هيكلتها 119 مؤسسة بجملة تعهدات تقدّر بـ 58474 أد دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات، قابلة للإنخفاض حسب مدى التقدّم في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة،

- متابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات التي تمّ إعفاء الخبراء المكلفين بمتابعتها من مهامهم. حيث أنّه تمّ برمجة إعداد 119 تقرير متابعة من طرف الخبراء لفائدة 119 مؤسسة متحصّلة على المصادقة النهائية على إعادة هيكلتها. وقد قامت لجنة تسيير الصندوق بالمصادقة على 23 تقرير وإلغاء إنجاز 85 تقرير لم يقم الخبراء المكلفين بها بتقديمها في الآجال المتفق عليها ورفض 11 تقرير إمّا لضعف محتواها أو لعدم قيام الخبير بتقييم مدى قدرة برنامج إعادة الهيكلة على تمكين المؤسسة من تجاوز الصعوبات التي واجهتها وذلك للتأخير الحاصل في تنفيذ الإجراءات التي تتطلبها إعادة الهيكلة. وتبعا لذلك، تولّت المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة متابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات التي تمّ إعفاء الخبراء المكلفين بمتابعتها من مهامهم. وقد تمّ خلال سنة 2021 عرض 24 مذكرة متابعة على أنظار لجنة تسيير الصندوق تتعلق بـ 24 مؤسسة.

وتتلخص إحصائيات الصندوق إلى موفى سنة 2021 حسب بيانات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كما يلي :

قدّرت الطاقة التشغيلية للمؤسسات، المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها والبالغ عددها 119 مؤسسة : 2367 موطن شغل.

ويبلغ عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة 2196 موطن شغل إضافي. وتقدّر مجموع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة الشركات دون إعتبار العمولات وأتعاب الخبراء 58474 أد أي بمعدل 492 أد لإعادة هيكلة الشركة الواحدة وبتكلفة تقديرية تبلغ 12,8 أد لخلق موطن شغل أو للحفاظ عليه.

وتتوزع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات حسب الآليات كما يلي :

السنوات	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على إعادة هيكلتها	عدد مواطن الشغل الحالية	عدد مواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة	آلية القروض		آلية قروض المساهمة (أد)	آلية تدعيم الأموال الذاتية : مساهمات شركات الإستثمار (أد)	آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة : أتعاب الخبراء	مجموع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات
				قروض إعادة الجدولة (أد)	قروض التمويل (أد)				
تعهدات الصندوق من 2015 إلى موفى 2021	119	2367	2196	31982	5397	10850	10245	-	**58474**
أتعاب الخبراء				-	-	-	-	1110	**1110**
العمولات				-	-	1085	2121	-	**3206**
مجموع التعهدات بإعتبار العمولات وأتعاب الخبراء				**31982**	**5397**	**11935**	**12366**	**1110**	**62790**

المصدر : بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وتتوزع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات حسب قطاع النشاط كما يلي :

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها	تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات (أد)
الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية	8	4209
الصناعات الغذائية	25	14427
الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	12	8060
التنشيط الشبابي والترفيه والعناية بالطفولة ورعاية المسنين	2	367
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	13	8575
خدمات في الدراسات والخبرات والمعونة	3	798
الصناعات المختلفة	11	5682
صناعات النسيج والإكساء والجلود والأحذية	18	6558
الخدمات البيئية	1	173
الفلاحة	5	886
أنشطة الإنتاج والصناعات الثقافية	1	141
أشغال عامة	1	500
السياحة	2	1101
خدمات أخرى	17	6997
الجملة	**119**	**58474**

المصدر : بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

ويشير توزيع تعهدات الصندوق لإعادة الهيكلة حسب قطاع النشاط الوارد بالجدول أعلاه إلى إنتفاع المؤسسات الناشطة في قطاعي الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والإكساء والجلود والأحذية بالنصيب الأوفر من تعهدات الصندوق وذلك بسبب هشاشة هذه القطاعات وتأثرها المباشر بمتغيرات السوق العالمية خاصّة منها ارتفاع سعر صرف العملة الصعبة بالإضافة إلى أنّ مداخيل هذه المؤسسات متأتية أساسا من التصدير.

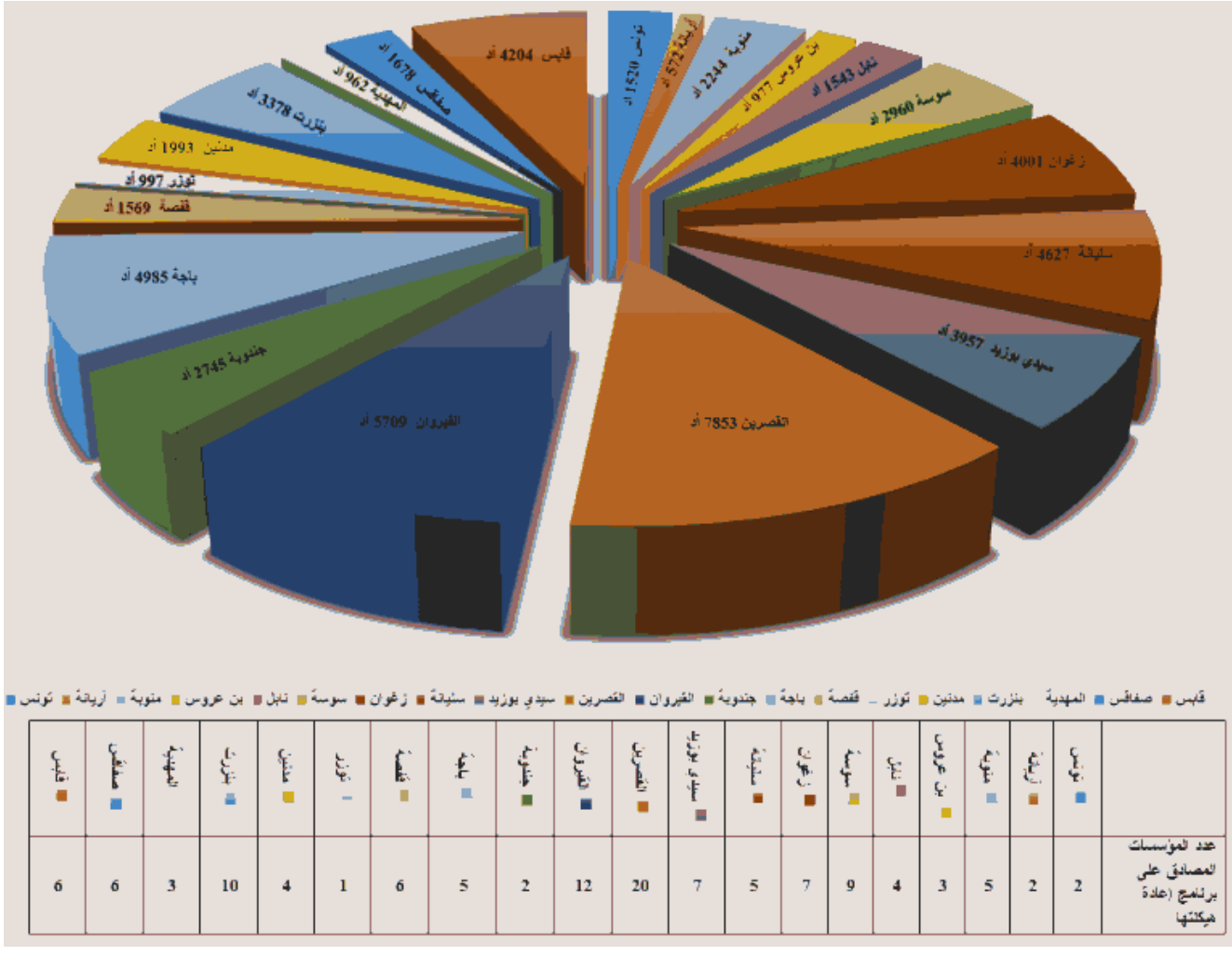

	تونس	أريانة	منوبة	بن عروس	نابل	سوسة	زغوان	سليانة	سيدي بوزيد	القصرين	القيروان	جندوبة	باجة	قفصة	توزر	مدنين	بنزرت	المهدية	صفاقس	قابس
عدد المؤسسات المصادق على برنامج إعادة هيكلتها	2	2	5	3	4	9	7	5	7	20	12	2	5	6	1	4	10	3	6	6

وتتوزع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات حسب الولايات كما يلي :

يلاحظ من خلال توزيع تعهدات الصندوق حسب الولايات ما يلي:

- **بالنسبة لولاية الكاف** : لم يسجل المكتب الجهوي لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركة التنمية والإستثمار للشمال الغربي إقبالا على الإنخراط ضمن تدخلات الصندوق وذلك رغم الزيارات المتعدّدة التي قام بها رئيس المكتب الجهوي للبنك والمدير العام للبنك والرئيس المدير العام لشركة التنمية لكافة المؤسسات

التي تلاقي صعوبات بالجهة ومحاولات إقناعها بجدوى الإنخراط ضمن تدخلات الصندوق،

- **بالنسبة لولاية المنستير** : تمّ تسجيل إنخراط مؤسستين ضمن تدخلات الصندوق ثمّ تخليهما عم مواصلة الإجراءات حيث إكتفتا بإعادة جدولة ديونهما البنكية لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب النمط العادي لإعادة الهيكلة الخاص بالبنك دون اللجوء لتدخلات صندوق،

- **بالنسبة لولاية تطاوين** : لم يسجل المكتب الجهوي لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة إنخراط للمؤسسات ضمن تدخلات الصندوق وذلك رغم وجود مؤسستين تمرّان بصعوبات إقتصادية ومالية تتوفّر في إحداهما شروط الإنخراط غير أنّ محاولة رئيس المكتب الجهوي لحثّها على تقديم ملفّها لم تجد نفعا بالإضافة لعدم توفّر موازنات مالية لدى الشركة وعدم تفاعل الباعث لإنقاذ المؤسسة،

- **بالنسبة لولاية قبلي** : تمّ إنخراط مؤسسة واحدة ضمن تدخلات الصندوق. حيث صادقت لجنة تسيير الصندوق نهائيا على برنامج إعادتها هيكلتها بتاريخ 19 سبتمبر 2017 وتمّ إلغاء هذه المصادقة بتاريخ 19 فيفري 2019.

هذا، وقد تمكن الصندوق من صرف قسط من مستحقات إعادة هيكلة 103 مؤسسة تمرّ بصعوبات مالية ظرفية من جملة 119 مؤسسة بمبلغ جملي قدره 57130 أد خلال الفترة 2015-2021. وتتوزع المبالغ المصروفة حسب الآليات كما يلي :

الآليات	تعهدات الصندوق		الإنجازات خلال الفترة 2015-2021	
	العدد	جملة تعهدات الصندوق (أد)	العدد	المبالغ المصروفة خلال الفترة 2015-2021 (أد)
آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة : أتعاب الخبراء	-	1110	-	927
آلية تدعيم الأموال الذاتية : مساهمات شركات الإستثمار	49 مساهمة	10245	47 مساهمة	11147
آلية القروض (قروض إعادة الجدولة وقروض التمويل)	139 قرض	37379	126 قرض	34886
آلية قروض المساهمة	102 قرض مساهمة	10850	95 قرض مساهمة	10170
الجملة	**290**	**59584**	**268**	**57130**
عدد المؤسسات المعنية ببرنامج إعادة الهيكلة	**119 مؤسسة مصادق على برنامج إعادة هيكلتها**		**103 مؤسسة منتفعة بتدخلات الصندوق**	

المصدر : بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وتجدر الإشارة إلى أنّ قروض إعادة الجدولة وقروض التمويل متوسطة المدى قد خصّصت جلّها لتمويل إستثمارات جديدة تتطلبها عمليات إعادة الهيكلة وأنّ قروض المساهمات ومساهمات شركات الإستثمار قد خصّصت في مجملها لدعم الأموال المتداولة وتغطية مصاريف الإستهلاك وجزئيا لخلاص الديون العاجلة.

ويرجع عدم صرف المستحقات المالية لبعض المؤسسات وعددها 16 مؤسسة إلى وجود إشكاليات تتعلق أساسا بـ :

- عدم توصّل هذه المؤسسات إلى إبرام إتفاق مع شركات الإستثمار أو مع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالنظر إلى الشروط التي يفرضها كلّ طرف،

- عدم التمكّن من إبرام قرار إعادة جدولة مع البنوك الشريكة،

- إنعدام تفاعل البنوك الشريكة في مسألة تحاصص الضمانات.

وبتواصل وجود هذه الإشكاليات وعدم تسجيل تقدّم في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة، سيتمّ النظر من طرف لجنة تسيير الصندوق في إلغاء القرض المتوسط المدى المصادق عليه أو إلغاء كامل برنامج الهيكلة المالية المصادق عليه.

ـ صرف مستحقات إعادة الهيكلة بعنوان آلية الضمان :

تبعا للإتفاقية المبرمة بتاريخ 9 مارس 2015 بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان، فقد تمّ توسيع تدخلات آلية الضمان لتشمل ضمان التمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات في إطار إعادة الهيكلة المالية والمبرم في شأنها ملحق إتفاقية بتاريخ 15 جانفي 2007 بين الدولة التونسية والشركة التونسية للضمان.

وبذلك، فقد بلغ حجم القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق 21724 أد خلال الفترة 2007-2021 تتعلق بـ 29 قسط من قروض بنكية بقيمة 12754 أد و57 قسط من مساهمات لشركات إستثمار ذات رأس مال تنمية بقيمة 8970 أد.

ويتوزع عدد وحجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007-2021 حسب قطاع النشاط كما يلي :

قطاع النشاط	أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007-2020		أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق سنة 2021		الجملة	
	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)
الصناعة	77	20974	1	50	78	21024
الخدمات	7	480	1	220	8	700
الجملة	**84**	**21454**	**2**	**270**	**86**	**21724**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويتوزع حجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007-2021 حسب الولايات كما يلي :

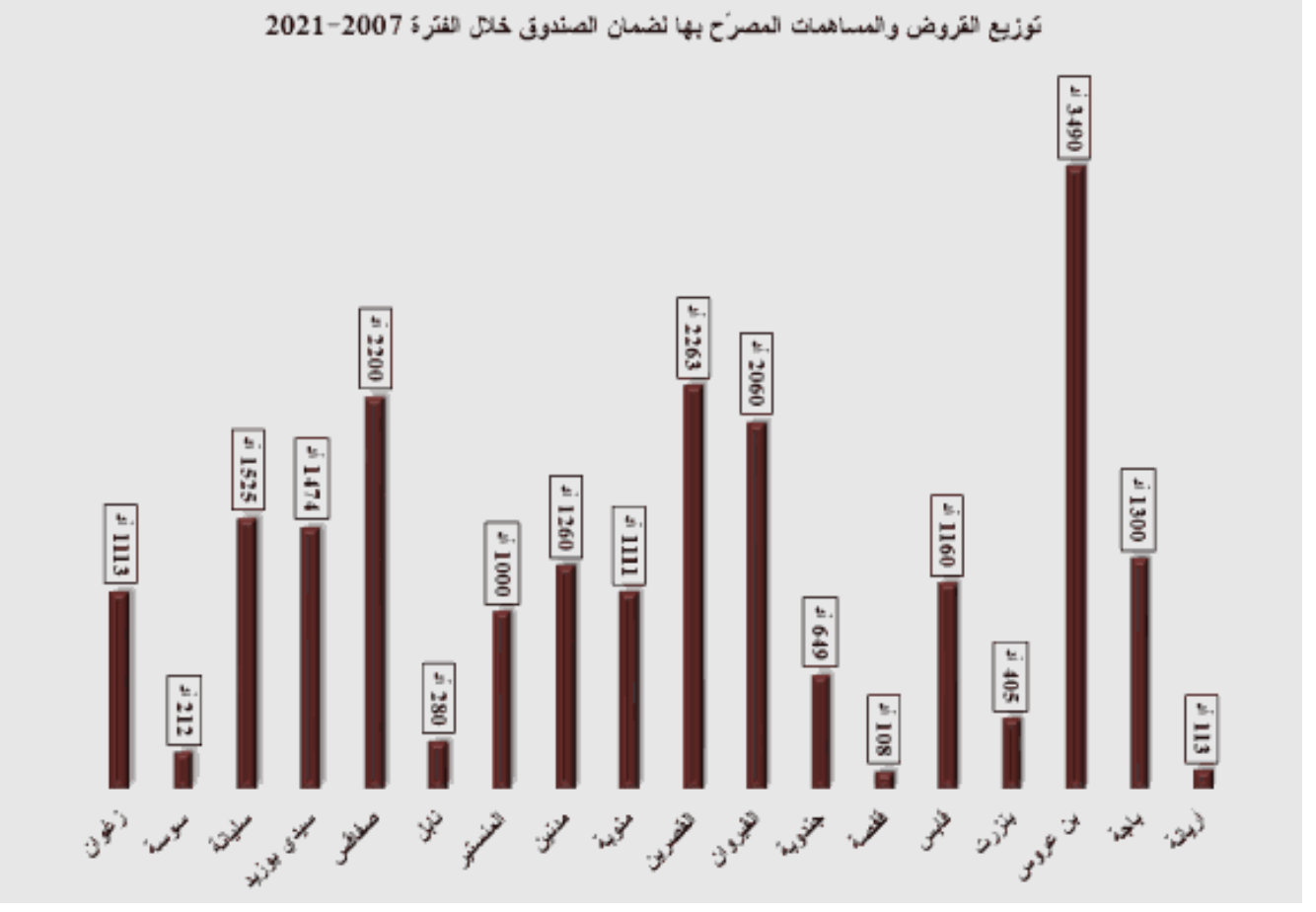

هذا ولم ترد خلال سنة 2021 أية مطالب جديدة لتعويض القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع حسب ما يبيّنه الجدول الموالي. ولا يزال الملفان الواردان على الشركة التونسية للضمان خلال الفترة 2007-2020 والمتعلقان بتعويض 2 قروض غير قابلة للإسترجاع في حالة تعليق النظر فيهما إلى حين توفير الوثائق المطلوبة بالنسبة للقرض المسند عن طريق الشركة التونسية للبنك والبالغ 1000 أد وتسوية الوضعية

تجاه الشركة التونسية للضمان بالنسبة للقرض المسند عن طريق بنك الأمان والبالغ 628 أد. كما لا تزال الإجراءات التنفيذية للإستخلاص القضائي للقرض المسند عن طريق بنك الأمان والبالغ 900 أد جارية ممّا حال دون صرف بقية مستحقات البنك سنة 2021.

السنوات	التمويلات غير القابلة للإسترجاع الواردة			التمويلات غير القابلة للإسترجاع المصادق علىتعويضها			تعهدات الصندوق			المبالغ المصروفة (أد)		
	عدد الملفات	مبلغ أصل القروض أو المساهمات (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	مبلغ أصل القرض أو المساهمة (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان (أد)	تعهدات الصندوق بعنوان تحمّل قسط من مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)	المبالغ المصروفة بعنوان مصاريف التقاضي (أد)
الفترة 2007-2020	3	2528	-	1	900	-	1	450	-	1	251	-
2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : الشركة التونسية للضمان

ويفسّر عدم ورود مطالب جديدة لتعويض القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع خلال سنة 2021 بأهمية الإجراءات التي إتخذتها الدولة لمساعدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على مواصلة نشاطها وعدم إحالة ملفاتها إلى التقاضي من قبل البنوك وشركات الإستثمار بالنسبة للمبالغ غير المسدّدة. وتتمثل أهمّ هذه الإجراءات في إقرار :

- آليات ضمان جديدة على غرار آلية ضمان قروض التصرّف والإستغلال المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المتضرّرة من جائحة «كورونا» والتي تمّ تمويلها بوفورات تمّ إقتطاعها من الصندوق الوطني للضمان وآلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية المتّضررة من كوفيد 19 والتي تمّ تمويلها في إطار ميزانية وزارة المالية،

- خطوط تمويل لإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعان صعوبات مالية على غرار خط الإعتماد المفتوح لدى البنك المركزي التونسي وترسّم الإعتمادات المخصّصة له سنويّا بميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

- تكفّل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الإستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط. وترسّم الإعتمادات المخصّصة لهذا البرنامج بميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

- إعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضرّرة من جائحة «كورونا» والتي لا يتجاوز حجم إستثماراتها بإعتبار الأموال المتداولة 15 م د. وتخصّص الإعتمادات المتعلقة بهذا الإجراء بميزانية وزارة المالية،

وذلك بالإضافة إلى تأجيل سداد الديون والأداءات وإجراءات أخرى لها أثر إيجابي مباشر على دعم سيولة المؤسسات خلال سنة 2021.

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية

يهدف صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2021، إلى تمويل الجماعات المحلية قصد تدعيم قدراتها ومساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي وتحقيق التضامن والحدّ من التفاوت بينها.

وفي إنتظار التفعيل التدريجي لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وإصدار الأوامر التطبيقية المتعلقة بشروط ومعايير توزيع موارده بين الجماعات المحلية، سيتمّ مواصلة العمل لفترة إنتقالية بالمعاييرالمعتمدة حاليا في :

- توزيع الدعم المالي السنوي المخصّص من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية طبقا للقرار المؤرخ في 22 جوان 2018 كما تمّ تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 مارس 2019 وبالقرار المؤرخ في 29 جوان 2021،

- توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية المنصوص عليها بالأمر عدد 2797 لسنة 2013 المؤرخ في 8 جويلية 2013.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2019-2021 :

	2019	2020	2021
جملة موارد الصندوق (أد)	**-**	**-**	**815705**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)	-	-	815705 (*)
المبالغ المتأتية من مردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية (أد)	-	-	-
مردود المعلوم المتأتي من مساهمة الجماعات المحلية في أشغال التيار الكهربائي والتنوير العمومي (أد)	-	-	-
المبالغ المتأتية من محصول الضرائب الراجعة لميزانية الدولة (أد)	-	-	-
المداخيل المتأتية من إستغلال الثروات الطبيعية (أد)	-	-	-
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	-	-	-
المبالغ المحالة من الصندوق إلى الجماعات المحلية والهياكل الأخرى المستفيدة (أد)	**-**	**-**	**815705**
المبالغ المحالة إلى البلديات (أد)	**-**	**-**	**638912**
منها : المناب من الدعم المالي السنوي للتسيير (أد)	-	-	*476500*
: المناب من الدعم المالي السنوي للإستثمار (أد)			*82600*
: المبالغ المتأتية من معاليم جبائية - المعلوم على المؤسسات والمعلوم على سعر التيار الكهربائي (أد)			*64800*
: إعتمادات مالية إضافية (أد)			*13512*
: مساعدات إستثنائية متأتية من سلطة الإشراف (أد)			*1500*
المبالغ المحالة إلى المجالس الجهوية (أد)	**-**	**-**	**149793**
منها : المناب من الدعم المالي السنوي للتسيير (أد)			*52900*
: المبالغ المتأتية من معاليم جبائية - المعلوم على المؤسسات والمعلوم على سعر التيار الكهربائي (أد)			*3200*
: إعتمادات مالية إضافية (أد)			*93693*
المبالغ المحالة إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان تطهير مديونية الجماعات المحلية (أد)	-	-	**25000**
المبالغ المحالة إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية (أد)	**-**	**-**	**2000**

المصدر : منظومة أدب مركزي، الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية بوزارة الداخلية

(*) تتكفل ميزانية الدولة بتخصيص الموارد اللازمة لمصاريف الصندوق في إنتظار فتح حساب خاص للصندوق بالخزينة العامة للبلاد التونسية لإدراج الموارد الراجعة له.

توزيع موارد الصندوق لسنة 2021 حسب الهياكل المستفيدة

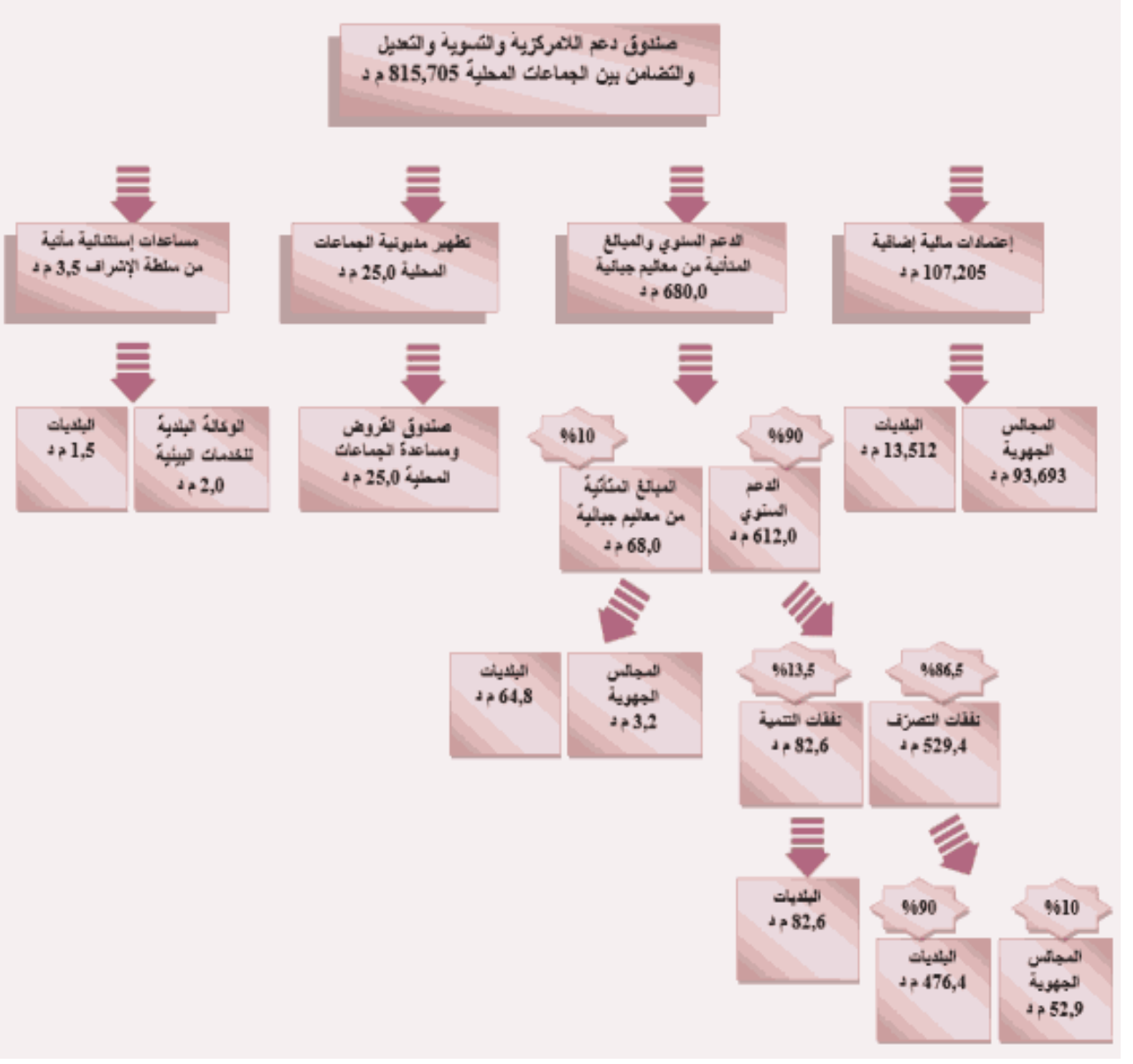

توزعت الإعتمادات المحالة من الصندوق إلى الجماعات المحلية والهياكل الأخرى المستفيدة، حسب بيانات وزارة الداخلية، كما يلي :

- **الدعم المالي السنوي المخصّص للتسيير والإستثمار** : تخصّص إعتمادات الدعم المالي السنوي لدعم قدرات التصرف للبلديات والمجالس الجهوية ودفع مجهود التنمية. ويسند بصفة مباشرة إلى الجماعات المحلية أو غير مباشرة عن طريق سلطة الإشراف أو صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. يوزع الدعم المالي السنوي بين الجماعات المحلية وفق المقاييس المضبوطة بالقرار المؤرخ في 22 جوان 2018 كما تمّ تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 مارس 2019 وبالقرار المؤرخ في 29 جوان 2021.

التبويب	النسبة	الهيكل المستفيد/المقياس	النسبة	الإستعمالات
نفقات التصرف	% 86,5	**البلديات**	**% 90**	
		-التساوي	% 10	تمويل مختلف حاجيات البلديات في إطار التدبير الحرّ
		- عدد السكان	% 38	
		- المقابيض	% 31	
		- التفاوت	% 9	
		- التوازن	% 12	إثر وجود صعوبات مالية أو حاجيات خصوصية
		المجالس الجهوية	**% 10**	تمويل مختلف حاجيات المجالس البلدية في إطار التدبير الحرّ
نفقات التنمية	% 13,5	**البلديات**	**% 100**	
		بلدية تونس	% 25	دعم مجهود التنمية
		بلديات مراكز الولايات	% 29	يوزع لفائدة 24 بلدية معنية
		صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	% 27	يوضع تحت تصرف صندوق القروض قصد إسناد مساعدات إستثنائية للجماعات المحلية
		سلطة الإشراف	% 19	يوضع تحت تصرف سلطة الإشراف قصد تلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة للجماعات المحلية

- **المبالغ المتأتية من معاليم جبائية (المعلوم على المؤسسات، المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي)** : تتأتى هذه المبالغ سابقا من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية قبل حذفه بقتضى قانون المالية لسنة 2021. وقد تمّ توفير الإعتمادات المتعلقة بهذا المورد لسنة 2021 على ميزانية الدولة في إنتظار فتح حساب خاص بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وتخصّص هذه الإعتمادات لتغطية الحاجيات المالية للبلديات والمجالس الجهوية في إطار التدبير الحرّ. وتقوم وزارة الداخلية والتنمية المحلية سنويا بدعوة البلديات لتخصيص هذه الموارد لخلاص ديونها تجاه المؤسسات العمومية وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- **موارد مالية إضافية** : تمّ خلال سنة 2021، توفير إعتمادات إضافية بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية لفائدة بعض المجالس الجهوية والبلديات خصّصت كما يلي:

الهيكل المستفيد	الإعتمادات (أد)	الإستعمالات
المجلس الجهوي بتطاوين	80000	تمويل صندوق التنمية الجهوية بولاية تطاوين
	11991	خلاص أجور أعوان شركات البيئة والغراسة والبستنة بولاية تطاوين
المجلس الجهوي بقبلي	1702	خلاص أجور أعوان شركات البيئة والغراسة والبستنة بولاية قبلي
بلدية جربة حومة السوق	13512	تهيئة المسرح البلدي بحومة السوق في إطار الإستعداد لإحتضان فعاليات القمة الفرنكوفونية
الجملة	**107205**	

ـ **مساعدات إستثنائية متأتية من سلطة الإشراف** : تمّ إحالة إعتمادات بـ 1500 أد لفائدة 11 بلدية قصد خلاص ديونها موزعة كما يلي :

البلدية	الديون في موفى سنة 2020 (أد)	الدعم الإستثنائي (أد)	الإستعمالات
قرطاج	2847	250	خلاص ديون
سيدي ثابت	666	100	خلاص ديون
قبلاط	871	100	خلاص ديون
الدهماني	534	100	خلاص ديون
مكثر	1164	150	خلاص ديون
حاجب العيون	1248	150	خلاص ديون
خنيس	1012	200	خلاص ديون
بنان بوضر	537	100	خلاص ديون
منزل حياة	529	100	خلاص ديون
مطماطة الجديدة	1491	150	خلاص ديون
غمراسن	576	100	خلاص ديون
الجملة	**11475**	**1500**	

ـ **موارد لتطهير مديونية الجماعات المحلية** : توضع هذه الموارد على ذمّة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة 25000 أد سنة 2021 لخلاص أقساط ديون 64 بلدية محمولة على ميزانية الدولة طبقا لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر 2017.

ـ **موارد للوكالة البلدية للخدمات البيئية :** تمّ تحويل 2000 أد للوكالة البلدية للخدمات البيئية التابعة لبلدية تونس المكلفة بالإشراف على تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات طبقا لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 12 ماي 2015. وتشمل الخطة إقتناء المبيدات وكراء الوسائل الجوية لمقاومة الحشرات بالمآوي الريفية الشاسعة بـ 7 ولايات وهي تونس وأريانة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمنستير علاوة على مقاومة الوشواشة بسبخة السيجومي بالإضافة إلى توفير الدعم البشري واللوجستي اللازمين لتنفيذ الخطة.

ويبين الجدول الموالي الوضعية المالية للجماعات المحلية (بلديات ومجالس جهوية) وتطوّر مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية ومؤشر اللامركزية في بعدها المالي ومؤشر المجهود الإدخاري خلال الثلاث سنوات الأخيرة 2019 و2020 و2021 :

الوحدة : ألف دينار

	2019			2020			2021		
	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة
جملة الموارد	**2015077**	**1128848**	**3143925**	**2085925**	**1031773**	**3117697**	**2356327**	**1324911**	**3681237**
موارد العنوان الاول	**1167311**	**101312**	**1268623**	**1133870**	**90066**	**1223936**	**1226283**	**101661**	**1327944**
الموارد الذاتية	**728 236**	**49 097**	**777 333**	**620 424**	**32 810**	**653 234**	**678 000**	**44 200**	**722 200**
تحويلات الدولة للتسيير بإعتبار فواضل السنة السابقة (على موارد صندوق دعم اللامركزية)	**439 075**	**52 215**	**491 290**	**513 446**	**57 256**	**570 702**	**548 283**	**57 461**	**605 744**
* المناب من الدعم السنوي	357 447	44 652	402 100	410 214	49 110	459 324	429 967	52 665	482 632
* الموارد المتأتية من المعلوم على المؤسسات	24 880	1 214	26 094	32 168	1 957	34 126	61 333	2 552	63 885
* الموارد المتأتية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	16 155	2 949	19 104	16 078	3 727	19 805	2 443	1 695	4 137
* تحويلات وموارد أخرى مخصصة للتسيير	40 592	3 400	43 992	54 986	2 461	57 447	54 541	550	55 091
موارد العنوان الثاني	**847 767**	**1027535**	**1875302**	**952 054**	**941 707**	**1893761**	**1130044**	**1223249**	**2353293**
الموارد الذاتية	**425 801**	**18 673**	**444 474**	**461 697**	**18 208**	**479 904**	**437 883**	**19 977**	**457 860**
تحويلات الدولة للإستثمار	**374 554**	**1008074**	**1382628**	**450 189**	**921 425**	**1371614**	**650 586**	**1203118**	**1853704**
* المناب من الدعم للإستثمار بإعتبار فواضل السنة السابقة (على موارد صندوق دعم اللامركزية)	87 256	-	87 256	109 764	-	109 764	104 701	-	104 701
* منح التجهيز ومنح أخرى	243 455	29 097	272 552	297 651	32 797	330 449	487 084	41 376	528 460
* موارد البرنامج الجهوي للتنمية	-	292 178	292 178	-	264 179	264 179	-	327 604	327 604
* الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	43 843	686 799	730 642	42 773	624 449	667 223	58 801	834 138	892 939
موارد الإقتراض	**47 412**	**788**	**48 200**	**40 169**	**2 073**	**42 242**	**41 574**	**155**	**41 729**
جملة النفقات	**1273 092**	**698 423**	**1971515**	**1255706**	**592 848**	**1848 553**	**1423 173**	**663 269**	**2086 442**
نفقات العنوان الأول	**940 182**	**57 758**	**997 940**	**975 920**	**59 461**	**1035 381**	**1064591**	**56 226**	**1120817**
نفقات التأجير	543 882	35 258	579 140	619 142	34 947	654 089	671 956	34 593	706 549
نفقات وسائل المصالح	297 672	11 405	309 077	275 051	13 001	288 052	297 735	12 753	310 489
نفقات التدخلات المحلية	72 407	9 763	82 170	60 298	10 294	70 593	66 025	7 884	73 909
نفقات التصرّف الطارئة	1	-	1	179	-	179	130	8	138
فوائد الدين	26 220	1 332	27 552	21 248	1 219	22 468	28 745	988	29 733
نفقات العنوان الثاني	**332 909**	**640 665**	**973 574**	**279 786**	**533 386**	**813 172**	**358 581**	**607 043**	**965 625**
الإستثمارات المباشرة	271 825	201 587	473 412	224 655	168 667	393 321	283 248	153 770	437 018
التمويل العمومي	14	40 004	40 018	39	28 047	28 086	155	52 312	52 467
تسديد أصل الدين	43 490	2 205	45 695	36 992	2 500	39 492	46 704	2 018	48 722
النفقات على الإعتمادات المحالة	17 581	396 870	414 450	18 100	334 172	352 273	28 022	399 200	427 222
نفقات حسابات أموال المشاركة	-	-	-	-	-	-	452	-	452
جملة التحويلات/موارد ميزانية الدولة دون إعتبار موارد الإقتراض	**% 2.5**	**% 3.3**	**% 5.8**	**% 3.1**	**% 3.2**	**% 6.3**	**% 3.6**	**% 3.7**	**% 7.3**
مؤشر الإستقلالية المالية	**% 57.3**	**% 6.0**	**% 38.9**	**% 51.9**	**% 4.9**	**% 36.3**	**% 47.4**	**% 4.8**	**% 32.1**
مؤشر أهمية اللامركزية	**% 3.0**	**% 1.7**	**% 4.7**	**% 2.6**	**% 1.2**	**% 3.8**	**% 2.6**	**% 1.2**	**% 3.8**
مؤشر المجهود الإدخاري	**% 19.5**	**% 43.0**	**% 21.3**	**% 13.9**	**% 34.0**	**% 15.4**	**% 13.2**	**% 44.7**	**% 15.6**

المصدر : منظومة أدب جهوي، منظومة أدب بلديات

ـ على مستوى الموارد :

شهدت الموارد البلدية تطوّرا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019 لتستعيد نسبة نموّ الموارد البلدية نسقها، حيث بلغت 13,0 % سنة 2021 مقابل 3.5 % سنة 2020 و14,4 % سنة 2019.

كما عرفت موارد المجالس الجهوية تطوّرا هامّا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019 لتتحسّن بذلك نسبة نموّ موارد المجالس الجهوية، حيث بلغت 28,4 % سنة 2021 مقابل 8,6- % سنة 2020 و1,8 % سنة 2019.

وبالرغم من تطوّر جملة الموارد الراجعة للجماعات المحلية إلاّ أنها بقيت مستقرة في حدود نسبة 2,6 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2018-2020 مقابل تذبذب لنسبة الموارد الذاتية لميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 24,7 % سنة 2018 و26,4 % سنة 2019 و25,6 % سنة 2020.

ولئن تمكنت الجماعات المحلية من المحافظة على إستقرار نسبة مواردها الجملية من الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ ذلك يرجع إلى أهمية مساهمة ميزانية الدولة في تمويل الجماعات المحلية. حيث شهدت تحويلات الدولة بعنوان التسيير والإستثمار إرتفاعا ملحوظا وقد بلغت 2459,448 م د سنة 2021 مقابل 1942,316 م د سنة 2020 و1873,918 م د سنة 2019. كما إرتفع أيضا حجم تحويلات الدولة مقارنة بالموارد الذاتية لميزانية الدولة عبر السنوات ليصل إلى 7,1 % سنة 2021 مقابل 6,3 % سنة 2020 و5,8 % سنة 2019. في حين عرفت جملة الموارد الذاتية للجماعات المحلية تراجعا، حيث مرّت من 1221,807 م د سنة 2019 إلى 1133,139 م د و1180,060 م د على التوالي سنتي 2020 و2021.

هذا، وتواصل إنخفاض نسق تعبئة موارد الإقتراض لدى الجماعات المحلية خلال الفترة 2019-2021. ولعلّ ذلك يرجع من جهة إلى تراجع حجم الإستثمار المحلي والجهوي بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا ومن جهة أخرى إلى مقتضيات المنظومة التمويلية الجديدة للتنمية البلدية والجهوية الصادرة بالأمر عد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والتي خوّلت للجماعات المحلية الإنتفاع بمساعدات الدولة دون ربطها بالإقتراض والتمويل الذاتي.

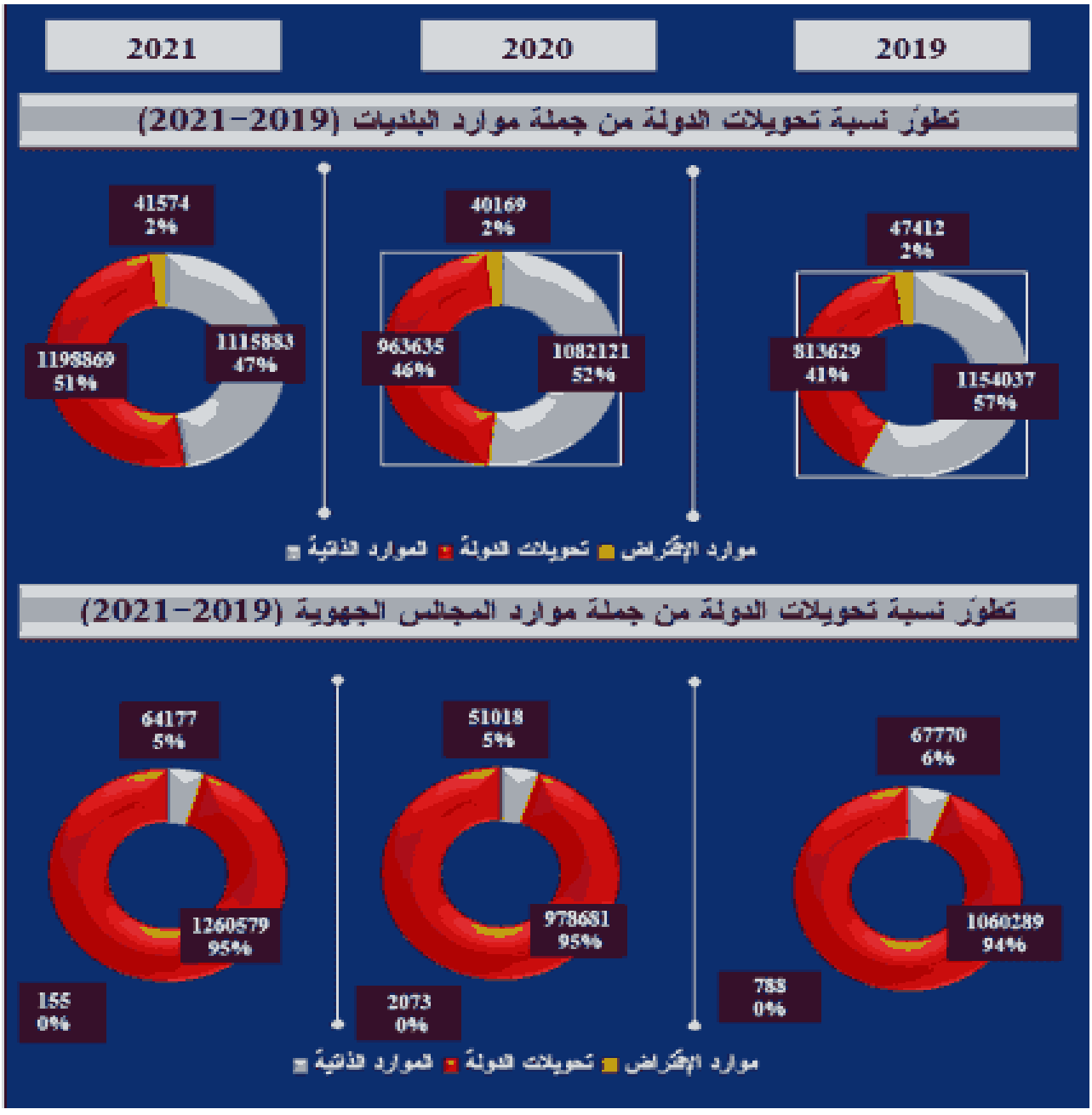

ـ على مستوى النفقات :

بالنسبة للبلديات، يعكس مستوى الإنفاق البلدي نفس نسق النموّ المسجل على مستوى الموارد. حيث شهدت نفقات البلديات تطوّرا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019، إذ بلغ نسق نموّ النفقات 13,3 % سنة 2021 مقابل 1,4- % سنة 2020 و13,3 % سنة 2019. وتبرز هيكلة الموارد والنفقات للبلديات بين عنوان أول وعنوان ثاني ما يلي :

- الارتفاع الملحوظ لنفقات العنوان الأول على حساب نفقات العنوان الثاني يرجع أساسا إلى ارتفاع نفقات التأجير التي بلغت 46,6 % من إجمالي موارد العنوان الأول للبلديات سنة 2019 ثمّ إرتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ54,6 % و54,8 % على التوالي

سنتي 2020 و2021 لتتجاوز بذلك الهامش المسموح به بالفصل التاسع من مجلة الجماعات المحلية والمحّدد بـ 50 % بالنسبة إلى كلّ جماعة محلية على حدة. وهو ما يدعو البلديات المعنية إلى إعداد برنامج للتحكّم في نفقات تأجيرها من جهة وتطوير مداخيلها بشكل يسمح بالتخفيض من نسبة نفقات التأجير من مواردها الإعتيادية وذلك إلى حين صدور الأمر الحكومي الذي سيضبط شروط تطبيق الفصل التاسع من المجلة وإجراءاته. هذا، ويمكن تفسير نموّ نفقات التأجير بحجم الإنتدابات المنجزة خلال الفترة 2019-2021 وتحمّل البلديات لأجور رؤسائها بعد إلزامهم بالتفرّغ الكلّي للعمل البلدي وكذلك بقيمة الزيادات المتتالية للأجور والمساهمات الاجتماعية والمصاريف المترتبة عن ترقية وتدرّج الأعوان. وأصبحت بذلك كتلة الأجور تثقل كاهل البلديات وتحول دون قيامها بأدوارها التنموية وتقديمها لخدماتها الأساسية،

- تواضع حجم نفقات العنوان الثاني مقارنة بموارد العنوان الثاني يعزى أساسا إلى النمّو الملحوظ لموارد التنمية بنسبة 18,7 % تمّ تسجيلها خلال سنة 2021 بالمقارنة مع نتائج سنة 2020 من جهة وإلى تراجع نسق إستهلاك إعتمادات المشاريع التنموية من جهة أخرى خاصّة سنة 2020 حيث بلغت نسبة نفقات العنوان الثاني من موارد العنوان الثاني 29,4 % ناتجة عن تأجيل بعض المشاريع البلدية أو إلغاؤها وإعطاء الأولوية إلى النفقات الوجوبية والمتأكدة تحسّبا لأيّ إنهيار في الموارد قد يحصل جرّاء جائحة كورونا،

- ضعف نفقات التمويل العمومي وتمثل هذه النفقات الإستثمارات البلدية غير المباشرة التي تنجزها البلديات عن طريق المؤسسات المحلية. وقد بقيت هذه النوعية من النفقات ضئيلة جدّا عبر السنوات،

- أهمية نفقات الإستثمارات المباشرة التي تمثل ما يقارب 80 % من نفقات التنمية. وتتعلق النفقات المنجزة سنة 2021 بعنوان الإستثمارات المباشرة أساسا بمشاريع الطرقات والمسالك 37,1 % وإقتناء معدات النظافة والتجهيزات 12,0 % ومشاريع الإنارة العمومية ونصب الإشارات الضوئية وأشغال الصيانة المتعلقة بها 9,6 % والبناءات الإدارية 8,4 % وأشغال التهيئة والتهذيب 7,6 % وتهيئة المساحات الخضراء ومداخل المدن 5,2 % وبناء منشآت الثقافة والشباب والرياضة والطفولة 4,6 % وبناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الإقتصادية 4,5 %،

- ضعف حجم النفقات المسدّدة من الإعتمادات المحالة من الوزارات القطاعية وضعف نسبة الإنجاز مقارنة بالموارد المحالة. وتتعلق هذه النفقات أساسا بمشاريع

رياضية ومشاريع ذات صبغة سياحية. ويرجع ذلك إلى عديد الإشكاليات التي من شأنها أن تعطّل أو تحول دون تنفيذ المشاريع المبرمجة في الإبان، نذكر منها إفتقار البلديات إلى الرصيد العقاري اللازم لتركيز المشاريع ومطالبة البلديات بالمساهمة في رصد تمويل ذاتي لهذه المشاريع قد تكون أحيانا غير قادرة على توفيره،

- أهمية نفقات الدين المسدّدة أصلا وفائدة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ولخزينة الدولة بعنوان تسوية تسبيقات متخلدة بذمّة البلديات. وبالرغم من تدخّل الدولة للتخفيف من حدّة المديونية عبر الجدولة أو تطهير قسط هامّ منها، يظلّ عبئ الدين المحلي عائقا أساسيا أمام بلوغ التوازن المالي للعديد من البلديات. وتعود أهمّ أسباب المديونية إلى الصعوبات المالية الهيكلية التي مرّت بها والناتجة عن:

* العبئ الهام على مستوى كتلة الأجور الي تحملته الجماعات المحلية بعد الثورة بعنوان تسوية الوضعية الإدارية لعدد كبير من الأعوان الوقتيين والمتعاقدين،
* الأضرار التي لحقت الأملاك والمعدات البلدية والتجهيزات العمومية أثناء الثورة ممّا إستوجب تعويضها،
* محدودية الموارد المالية أمام ارتفاع التكاليف المنجرّة بالخصوص على مستوى نفقات التأجير وخدمات النظافة والعناية بالبيئة،
* التنامي السريع لحاجيات البلديات من التسيير والإستثمار بما يفوق قدراتها الحقيقية وتحمّلها لتكاليف وتدخلات لا ترجع لها أحيانا بالإختصاص،
* الصعوبات الظرفية التي تشهدها البلديات نتيجة تداعيات جائحة كورونا على وضعها المالي بعد تراجع مواردها الذاتية وإظطرارها إلى مجابهة نفقات جديدة من أجل تطويق الأزمة الوبائية.

بالنسبة للمجالس الجهوية، كانت الإنجازات ضعيفة مقارنة بنسق نموّ مواردها. حيث سجّلت نسبة نموّ النفقات في حدود 11,9 % سنة 2021 مقابل 15,1- % سنة 2020 و9,0- % سنة 2019. وتبرز هيكلة الموارد والنفقات للمجالس الجهوية بين عنوان أول وعنوان ثاني ما يلي:

- رغم أهمية حجم موارد العنوان الثاني الموضوعة على ذمّة المجالس الجهوية أو المحالة لها من قبل الوزارات لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وذات الصبغة الجهوية، إلاّ أنّ الإنفاق الجهوي كان ضعيفا بالنظر إلى العديد من الإشكاليات منها ضعف الموارد البشرية،

- ضعف الموارد الذاتية المخصّصة لتمويل التنمية وتعويل المجالس الجهوية على الموارد المتأتية من الدولة لإنجاز إستثماراتها،

- ضعف حجم نفقات التمويل العمومي مقارنة بنفقات الإستثمارات المباشرة. وقد خصّصت النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي أساسا للمساهمة في رأس مال المؤسسات الوطنية ولإنجاز مكونات البرنامج الجهوي للتنمية المتعلقة بتحسين المسكن وإحداث وتدعيم مواطن الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعات التقليدية والمهن الصغرى والتكوين المهني وخلاص المساهمات الاجتماعية لعملة الحضائر،

- تراجع نفقات الإستثمارات المباشرة سنة 2021 إلى 25 % من نفقات التنمية بعد أن كانت النسبة مستقرة في حدود 31,5 % خلال سنتي 2019 و2020. وتتعلق النفقات المنجزة سنة 2021 بعنوان الإستثمارات المباشرة أساسا بمشاريع الطرقات والمسالك 58,5 % والماء الصالح للشراب 16,6 % وبناء وتهيئة الهياكل الصحية المحلية الأساسية 5,9 % ومشاريع الإنارة العمومية 5,1 % وأشغال التطهير 4,5 % وبناء وتهيئة منشآت الثقافة والشباب والطفولة 3,1 %. وتموّل هذه المشاريع أساسا على إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية.

ـ مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية :

يحتسب هذا المؤشر على أساس ما تمثله الموارد الذاتية من نسبة داخل جملة الموارد الراجعة للجماعات المحلية. وتشمل الموارد الذاتية كلّ الموارد الراجعة للجماعات المحلية دون إعتبار موارد الإقتراض والموارد المتأتية من الدولة (المناب من دعم الدولة المخصص للتسيير والمناب السنوي المخصص للإستثمار والموارد المتأية من المعلوم على المؤسسات ومن المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي ومنح التجهيز والموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة وموارد البرنامج الجهوي للتنمية).

ويبرز تحليل مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية للفترة 2019-2021 بالأساس ما يلي :

- على مستوى كافة الجماعات المحلية : تراجع المؤشر خلال الفترة 2019-2021 ليبلغ 32,1 % سنة 2021 مقابل 36,3 % سنة 2020 و38,9 % سنة 2019 وذلك تبعا لتطوّر الموارد المتأتية من الدولة والمحالة للجماعات المحلية خاصّة منها تحويلات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية،
- على مستوى البلديات : إنخفضت نسبة الإستقلالية المالية بالنسبة للبلديات خلال الفترة 2019-2021 ممّا يشير إلى أهمية مساهمة الدولة في دعم الإمكانيات الذاتية للبلديات لمساعدتها على التحكم في نفقاتها وتأمين حاجياتها وقيادة المسار اللامركزي،
- على مستوى المجالس الجهوية : سجّل المؤشر شبه إستقرار بين سنتي 2020 و2021 في حدود 4,8 % بعد أن شهد تراجعا حادّا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كان يبلغ 6,0 %. هذا، ونشير إلى مدى ضعف نسبة الإستقلالية المالية بالنسبة للمجالس الجهوية مقارنة بالبلديات.

ـ مؤشر اللامركزية للجماعات المحلية :

يحتسب هذا المؤشر على أساس ما تمثله نفقات الجماعات المحلية من نسبة داخل جملة نفقات الجماعات المحلية ونفقات ميزانية الدولة دون التحويلات. ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعتمدة لقياس هامش الصرف المخوّل للجماعات المحلية.

ويبرز تحليل مؤشر اللامركزية للجماعات المحلية للفترة 2019-2021 إنحدارا تدريجيا للنتائج المحققة بهذا المؤشر والتي بلغت 3,8 % سنة 2021 مقابل 3,8 % سنة 2020 و4,7 % سنة 2019.

ـ مؤشر المجهود الإدخاري للجماعات المحلية :

يحتسب هذا المؤشر على أساس ما يمثله الفارق بين موارد العنوان الأول ونفقات العنوان الأول بإعتبار مساهمة العنوان الأول في نفقات العنوان الثاني من نسبة داخل موارد العنوان الأول. ويمكن هذا المؤشر من قياس أداء الجماعات المحلية في تعبئة الموارد الراجعة لها ومدى قدرتها على التصرّف والتحكّم في نفقاتها لخلاص قروضها وتمويل التنمية.

ويبرز تحليل مؤشر المجهود الإدخاري للجماعات المحلية للفترة 2019-2021 بالأساس ما يلي :

- على مستوى كافة الجماعات المحلية : إنخفاض حادّ للنتائج المحققة بهذا المؤشر سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت 21,3 % سنة 2019 مقابل 15,4 % سنة 2020 ليتواصل إستقرار المؤشر سنة 2021 في حدود 15,6 %،
- على مستوى المجالس الجهوية : شهدت النتائج المحققة بهذا المؤشر تحسّنا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بسنتي 2020 و2019، حيث بلغت 44,7 % سنة 2021 مقابل 34,0 % سنة 2020 و43,0 % سنة 2019،
- على مستوى البلديات : تقلّصت نتائج المؤشر خلال الفترة 2019-2021 ليصل إلى 13,2 % سنة 2021 مقابل 13,9 % و19,5 % على التوالي سنتي 2020 و2019. كما أنّ ضعف المجهود الإدخاري لدى البلديات يشير إلى إشكالية عدم قدرتها على التحكّم في نفقاتها وعلى حسن توظيفها لتسيير مصالحها ولإنجاز مشاريعها التنموية ولخلاص ديونها.

• صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

في إطار مواصلة تفعيل أسس منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمّ إحداث صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمقتضى قانون المالية لسنة 2022. ويهدف إلى إسناد وتنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية، وذلك عبر تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات، في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تتأتى موارد الصندوق من :

- مساهمة صندوق الودائع والأمانات،

- المساهمات والهبات والوصايا الموظفة لفائدته طبقا للتشاريع والتراتيب الجاري بها العمل.

وستمكن تدخلات الصندوق من الإستعانة بالخبرات ومكاتب الدراسات قصد مساندة الهياكل والمؤسسات العمومية في إعداد وإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة وما يتطلبه ذلك من دراسات فنية وإقتصادية ومالية وقانونية من جهة وفي التحديد المسبق والدقيق لحاجيات الإستثمار والتفاوض الناجع حول الإستثمارات العمومية المزمع إنجازها مع القطاع الخاص من جهة أخرى.

II. النتائج المنتظرة لسنة 2022 :

- **الموارد :**

بلغت جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2022 ما قدره 1290591 أد مقابل 1410331 أد محققة خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بتراجع بنسبة 8,5 %. ويعود هذا التراجع إلى :

- إنخفاض منحة الدولة المحالة للحساب المركزي للتنمية الفلاحية ولصندوق النهوض بقطاع الزيتون ولصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية خلال السداسي الأول من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021،

- تراجع الموارد الذاتية المعبئة في إطار الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري وصندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية خلال السداسي الأول من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021،

في حين عرف حجم الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2021 إلى تصرّف سنة 2022 تطوّرا بـ 3,0 % مقارنة بحجم الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2020 إلى تّصرف سنة 2021. وذلك إمّا لضعف نسق صرف المنح والحوافز أو لتحصيل الموارد في موفى السنة ممّا يحول دون صرفها في السنة ذاتها أو لأهمية حجم الموارد الراجعة للصندوق بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل مقارنة بتدخلاته.

وتتوزع جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2022 والبالغة 1290591 أد كما يلي :

- 825782 أد بقايا موارد السنوات السابقة،

- 320219 أد بعنوان منحة الدولة المحالة للصناديق

- 144590 أد موارد ذاتية محصّلة في موفى جوان 2022.

وقد إستوجب تطوّر الوضع الإقتصادي للسداسية الأولى من سنة 2022 والنتائج المسجلة لسنة 2021 ضرورة مراجعة تقديرات موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2022 وذلك بإعتماد التوجهات التالية :

- التخفيض في الاعتمادات المرسّمة بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 بعنوان منحة الدولة المحالة لصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والبقاء في نفس مستوى الاعتمادات المرسّمة بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 بالنسبة للصناديق المخصّصة لدعم الإستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وللحماية من الجوائح الطبيعية وإلغاء الاعتمادات المرسّمة بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 لصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار لعدم تسجيله لنفقات منذ إحداثه إلى موفى السداسي الأول من سنة 2022. هذا، ونشير إلى أنّه يمكن عند الإقتضاء الترفيع في المنحة المحالة من ميزانية الدولة لفائدة الصناديق الخاصة خلال السنة وذلك إمّا بإسناد إعتمادات طارئة أو بإعادة توزيع الإعتمادات داخل ميزانية الوزارة المشرفة على الصندوق وحسب الإجراءات المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

- مراجعة مبالغ الموارد المتبقية من السنوات السابقة بالصناديق الخاصة بعد تحيين نتائج سنة 2021،

- تحيين مبالغ الموارد الذاتية التي ينتظر تعبئتها في إطار الصناديق الخاصة على ضوء النتائج المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2022 وذلك بالترفيع في الموارد المحصّلة لفائدة الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وتوقع عدم تعبئة موارد ذاتية في إطار صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار. هذا، وبإعتبار عدم فتح حساب خاص بالخزينة العامة لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية إلى حدّ الآن لإدراج كافة الموارد الراجعة له فإنّه سيتمّ توفير الموارد اللازمة لتدخلاته ضمن منحة الدولة وبالتالي يتوقّع عدم تعبئة موارد ذاتية له إلى حين فتح الحساب. كما يتوقّع عدم تسجيل موارد ذاتية لصندوق دعم الشراكة بين القطاع العام القطاع الخاصّ خلال سنة 2022 في إنتظار صدور الأوامر التطبيقية المنظمة لتدخلاته.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2022 ما قدره 2107027 أد موزّعة كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة الموارد في موفى جوان 2022				تقديرات محيّنة لموارد كامل سنة 2022
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	8114	10000	3074	**21188**	**32114**
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	18181	9000	9258	**36439**	**43931**
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	9011	5000	472	**14483**	**47411**
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	19479	26175	2249	**47903**	**104479**
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	420	-	2	**422**	**1223**
الصندوق الوطني للضمان	562441	-	31922	**594363**	**627441**
صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	76222	**76222**	**260000**
صندوق ضمان المؤمن لهم	36051	-	13005	**49056**	**64141**
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	93294	-	6114	**99408**	**134294**
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	40000	-	-	**40000**	**40000**
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	38791	-	2272	**41063**	**43291**
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	270044	-	**270044**	**708702**
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	-	-	-
جملة الموارد	**825782**	**320219**	**144590**	**1290591**	**2107027**

وتظهر الأرقام الواردة بالجدول أعلاه ما يلي :

- أهمّية الموارد التى تخصصّها الدولة سنويا للمجالات الاقتصادية والاجتماعية (2107027 أد سنة 2022) وهو ما يبرز مواصلة السلطة التنفيذية القيام بدورها في هذين المجالين رغم الصعوبات التى تشهدها المالية العمومية،

- إستئثار صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بأكبر قسط من الموارد (708702 أد) يليه الصندوق الوطنى للضمان (627441 أد) ثمّ صندوق تغطية مخاطر الصرف (260000 أد) وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية (134294 أد) والحساب المركزي للتنمية الفلاحية (104479 أد)،

- معاضدة الدولة للتنمية المحلية والجهوية من خلال تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية لتسريع نسق الإستثمار المحلي والجهوي وتحسين أداء المرفق العمومي في الجهات،

- أهمّية الموارد المخصّصة لحماية المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الفردية من الجوائح الطبيعية ومن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي قد تؤدي إلى عجز باعثي المشاريع عن تسديد قروضهم،

- العناية التى يحظى بها قطاع الفلاحة والصيد البحري كقطاع اجتماعى واقتصادي هامّ بالنظر إلى حجم التمويل العمومي المخصّص لفائدته على موارد ميزانية الدولة،

- **النفقات :**

بلغت جملة نفقات الصناديق الخاصة في موفى جوان 2022 ما قدره 408013 أد مقابل 614062 أد خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بتراجع بنسبة 33,5 %. ويعود هذا التراجع إلى :

- إنخفاض حجم تدخلات الصناديق المخصّصة لدفع الإستثمارالخاص : الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون، خلال السداسي الأول من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021،

- تراجع نفقات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية خلال السداسي الأول من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021،

- تراجع نفقات صندوق ضمان المؤمن لهم بإعتبار أنّه تمّ خلال السداسي الأول من سنة 2021 تسديد مبلغ أصل القرض الرقاعي دفعة واحدة لفائدة خزينة الدولة

والبالـغ 80 م د بالإضافـة إلى التقـدّم الكبـير في صرف التعويضـات لفائـدة معظـم المؤسسـات المتـضرّرة مـن الفيضانـات المسجّلـة بولايـة نابـل يـوم 22 سـبتمبر 2018،

- عـدم صرف مبالـغ عـلى مـوارد صنـدوق تعويـض الأضرار الفلاحيـة الناجمـة عـن الجـوائح الطبيعيـة خـلال السـداسي الأول مـن سـنة 2022 مقارنـة بنفـس الفـترة مـن سـنة 2021،

في حـين عرفـت نفقـات كلّ مـن الصنـدوق الوطـني للضـمان وصنـدوق تغطيـة مخاطـر الـصرف وصنـدوق دعم المؤسسـات الصغرى والمتوسطة التـي تمرّ بصعوبـات ماليـة ظرفيـة تطـوّرا خـلال السـداسي الأول مـن سـنة 2022 مقارنـة بنفـس الفـترة مـن سـنة 2021،

وقـد إسـتوجب تطـوّر الوضـع الاقتصـادي للسداسـية الأولى مـن سـنة 2022 والنتـائج المسجلـة لسـنة 2021 ضرورة مراجعـة تقديـرات نفقـات الصناديـق الخاصـة لكامـل سـنة 2022 وذلـك بإعتمـاد التوجهـات التاليـة:

- تحيـين نفقـات الصنـدوق الوطـني للنهـوض بالصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى وصنـدوق التطويـر واللامركزيـة الصناعيـة والصنـدوق الخـاص لتنميـة الفلاحـة والصيـد البحـري والحسـاب المركـزي للتنميـة الفلاحيـة وصنـدوق النهـوض بقطـاع الزيتـون بالتخفيض فيهـا وذلـك في حـدود المـوارد المتوقـع تعبئتهـا لسـنة 2022 وحسـب نسـق الصرف للسـداسي الأول مـن سـنة 2022،

- التخفيـض في نفقـات الصنـدوق الوطـني للضـمان وصنـدوق ضمـان المؤمـن لهـم وصنـدوق دعم المؤسسـات الـتي تمـرّ بصعوبـات ماليـة ظرفيـة وصنـدوق دعم اللامركزيـة والتسـوية والتعديـل والتضامـن بـين الجماعـات المحليـة عـلى ضـوء النتـائج المسجلـة للسـداسي الأول مـن سـنة 2022،

- عـدم تسجيـل نفقـات لصنـدوق ضمـان القـروض السـكنية لفائـدة الفـئات الاجتماعيـة مـن ذوي الدخـل غـير القـار ولصنـدوق دعم الشراكـة بـين القطـاع العـام والقطـاع الخـاص خـلال سـنة 2022،

- المحافظـة عـلى تقديـرات النفقـات لسـنة 2022 بالنسـبة لصنـدوق تغطيـة مخاطـر الـصرف وصنـدوق تعويـض الأضرار الفلاحيـة الناجمـة عـن الجـوائح الطبيعيـة.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة نفقات الصناديق الخاصة لكامل سنة 2022 ما قدره 1157473 أد موزّعة كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة النفقات في موفى جوان 2022	تقديرات النفقات لكامل سنة 2022 محيّنة
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	14414	30000
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	8150	20000
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	6438	25000
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	29169	70000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	150	900
الصندوق الوطني للضمان	2512	5200
صندوق تغطية مخاطر الصرف	76222	260000
صندوق ضمان المؤمن لهم	724	1671
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	-	35000
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	-	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	190	1000
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	270044	708702
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-
جملة النفقات	**408013**	**1157473**

وتظهر الأرقام الواردة بالجدول أعلاه ما يلي :

- أهمية التمويلات المسندة من ميزانية الدولة إلى الجماعات المحلية للمساهمة في تغطية نفقات تسييرها وفي تمويل المشاريع والإستثمارات المحلية والجهوية. حيث يتوقع أن يبلغ حجم هذه التمويلات 708702 أد في موفى سنة 2022 أي ما يعادل 61,2 % من جملة نفقات الصناديق الخاصة،
- أهمية الإمتيازات والضمانات المسندة للإستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يتوقع أن تبلغ التدخلات في هذا القطاع 130900 أد في موفى سنة 2022،
- توقع تراجع تدخلات الصناديق الخاصة المخصّصة لحفز الإستثمار ودفع المبادرة الخاصة لسنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة تبعا لتراجع نوايا الإستثمار المصرّح بها خلال السداسي الأول من سنة 2022 في علاقة بتداعيات الحرب الروسية الأكرانية ومخلفات جائحة ‹كورونا›،
- أهمية تدخلات صندوق تغطية مخاطر الصرف مقارنة بالسنوات السابقة بالنظر إلى تراجع التصنيف الإئتماني للبنوك التونسية وتوقّع آفاق سلبية للنشاط المصرفي التونسي حسب تقرير وكالة التصنيف الإئتماني «موديز»، ممّا سيدعو المقرضين الأجانب إلى مطالبة البنوك التونسية بتسديد بقية أقساط قروضهم بصفة مسبقة أو الترفيع في نسبة الفائدة الموظفة عليها. وهو ما سيكون له إنعكاس مالي على حجم التعويضات المصروفة بعنوان تغطية خسائر الصرف على موارد الصندوق.

III. تقديرات سنة 2023 :

ضبطت موارد الصناديق الخاصة لسنة 2023 في حدود 2419556 أد مقابل 2107027 أد لسنة 2022.

وضبطت نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 في حدود 1330800 أد مقابل 1157473 أد سنة 2022.

تتوزع موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات الموارد لسنة 2023				تقديرات النفقات لسنة 2023
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	2114	25000	5000	**32114**	**30000**
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	23931	9000	19000	**51931**	**20000**
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	22411	35000	1000	**58411**	**25000**
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	34479	88000	4000	**126479**	**90000**
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	323	500	2	**825**	**800**
الصندوق الوطني للضمان	622241	-	61000	**683241**	**6000**
صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	260000	**260000**	**260000**
صندوق ضمان المؤمن لهم	62470	-	26000	**88470**	**2000**
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	99294	30000	15000	**144294**	**30000**
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	40000	10000	-	**50000**	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	42291	-	3500	**45791**	**2000**
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	863000	-	**863000**	**863000**
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	15000	**15000**	**2000**
الجملة	**949554**	**1060500**	**409502**	**2419556**	**1330800**

وقد إرتكز إعداد تقديرات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة لسنة 2023 على الفرضيات التالية :

- مزيد تفاقم الضغوطات التضخمية لسنة 2023 في ظلّ تأثر كبير للإقتصاد بالمحيط الدولي غير الملائم ممّا سيؤثر سلبا على ميزانية الدولة وعلى النشاط الاقتصادي،

- ارتفاع معدّلات الفائدة على القروض البنكية نتيجة تشديد السياسة النقدية من طرف البنك المركزي ممّا سيؤدي إلى تردّد المستثمرين في الإقدام على بعث المشاريع،

- ضعف ديناميكية العرض والطلب على العقارات، حيث سيتأثر الطلب على السكن بضعف القدرة الشرائية وإرتفاع أسعار مواد البناء،

- مخاطر التغيرات المناخية المحتملة على الموسم الفلاحي 2022-2023 وخاصّة الجفاف الذي سيؤثر على القطاع الفلاحي، ممّا سيدعو السلطات العمومية لدعم الفلاحين لمواجهة الجفاف وإرتفاع أسعار الأعلاف والأسمدة،

- نموّ متوقع لنفقات التنمية الجهوية والمحلية رغم الظرف الاقتصادي الراهن وذلك في إطار تحفيز النموّ الاقتصادي وتوفير الخدمات العمومية الأساسية وتدعيم مشاركة السلط الجهوية والمحلية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على كلّ هذه الفرضيات، تمّ إتخاذ التدابير التالية لضبط موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 :

- **بالنسبة للموارد :**

- الترفيع في منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة لسنة 2023 مقارنة بتقديرات سنة 2022 محيّنة،

- نقل بقايا موارد الصناديق الخاصة المسجّلة عند إنتهاء سنة 2022 إلى ميزانية الصناديق لسنة 2023،

- توقع تراجع للموارد الذاتية لسنة 2023 مقارنة بسنة 2022، وذلك دون إعتبار الموارد التي سيتمّ تعبئتها ضمن صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بسبب الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمرّ به تونس حاليا كسائر دول العالم. وهو ما يدعو الهياكل المتصرّفة في الصناديق الخاصة إلى تحسين تعبئة الموارد الذاتية الراجعة للصناديق والعمل على تطوير مردودية التوظيفات للموارد المتوفرة بها والبحث عن تمويلات جديدة لتدعيم سيولتها.

وتبعا لذلك، ينتظر أن تسجّل موارد الصناديق الخاصة لسنة 2023 تطوّرا بنسبة 14,8 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 محيّنة كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات محيّنة لموارد سنة 2022				تقديرات الموارد لسنة 2023			
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	8114	18000	6000	**32114**	2114	25000	5000	**32114**
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	18181	6750	19000	**43931**	23931	9000	19000	**51931**
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	9011	37700	700	**47411**	22411	35000	1000	**58411**
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	19479	80000	5000	**104479**	34479	88000	4000	**126479**
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	420	800	3	**1223**	323	500	2	**825**
الصندوق الوطني للضمان	562441	-	65000	**627441**	622241	-	61000	**683241**
صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	260000	**260000**	-	-	260000	**260000**
صندوق ضمان المؤمن لهم	36051	-	28090	**64141**	62470	-	26000	**88470**
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	93294	30000	11000	**134294**	99294	30000	15000	**144294**
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	40000	-	-	**40000**	40000	10000	-	**50000**
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	38791	-	4500	**43291**	42291	-	3500	**45791**
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	708702	-	**708702**	-	863000	-	**863000**
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	-	**-**	-	-	15000	**15000**
جملة الموارد	**825782**	**881952**	**399293**	**2107027**	**949554**	**1060500**	**409502**	**2419556**

وبالتالي، ستشهد موارد الصناديق الخاصة التالية تطوّرا كما يلي :

صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	+154,298 م د
الصندوق الوطني للضمان	+55,8 م د
صندوق ضمان المؤمن لهم	+24,329 م د
صندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي)	+22,0 م د
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	+11,0 م د
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	+10,0 م د
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	+10,0 م د
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	+8,0 م د
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	+2,5 م د

ويفسّر تطوّر موارد الصناديق آنفة الذكر بأهمية الفوائض التي يتوقع نقلها من تصرّف سنة 2022 إلى تصرّف سنة 2023 والترفيع في منحة الدولة المخصّصة لها لسنة 2023.

كما ينتظر أن يتمّ تركيز صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال سنة 2023 وإعداد النصوص الترتيبية المتعلقة بتدخلاته ليتمكّن من تعبئة موارده الذاتية المتأتية من مساهمات صندوق الودائع والأمانات والهبات التي سيتمّ توظيفها له.

هذا، وستسجل موارد صندوق النهوض بقطاع الزيتون تراجعا بـ 0,398- م د.

كما ستعرف موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وصندوق تغطية مخاطر الصرف إستقرارا خلال سنتي 2022 و2023.

- **بالنسبة للنفقات :**

- الترفيع في حجم التمويلات المسندة إلى الجماعات المحلية بعنوان دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بينها نظرا للحاجيات المتزايدة للبلديات والمجالس الجهوية،

- الترفيع في حجم تدخلات الصناديق الخاصّة المخصّصة لتدعيم الأموال الذاتية لباعثي المشاريع أو البقاء في نفس حجم التدخلات المتوقعة لسنة 2022 دون التخفيض فيها وذلك في إطار السياسة المتّبعة من طرف الدولة والتي تهدف إلى الإنعاش الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتحسين ظروف العيش،

- الترفيع في حجم تدخلات صناديق الضمان وتغطية المخاطر أو البقاء في نفس حجم التدخلات المتوقعة لسنة 2022 دون التخفيض فيها وذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف والتغيرات المناخية وتأثير الظرف الاقتصادي الصعب على إستخلاص القروض الإستثمارية التي حلّ أجلها.

وبالنظر لتضرّر عديد القطاعات الاقتصادية بسبب تداعيات الحرب الروسية – الأكرانية وتدهور مؤشر ثقة المستثمرين تبعا لإرتفاع أسعار المواد الأولية بالسوق العالمية وتقلّص نسق الإنتاج وتعطل سلاسل توريد السلع في العالم وإرتفاع أسعار الشحن والتأمين وتواصل المستويات المرتفعة للتضخم، فإنّه يتعيّن :

- وضع إجراءات تدخل ناجعة للصناديق المخصّصة لدفع الإستثمار الخاص تراعي وضعية المستثمر وطبيعة الإستثمار وذلك عند المصادقة على إسناد الإمتيازات وعند صرف المنح والمساهمات في رأس المال،

- تبسيط إجراءات وشروط وآجال التمتّع بالتعويضات المسندة على موارد الصناديق المخصّصة للضمان والتغطية ضدّ المخاطر وتنويع خدمات ومنتجات التأمين بما يدعم كافة الأنشطة الاقتصادية والمستثمرين،

- تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للأولويات والنجاعة الاقتصادية وتبسيط القواعد والأساليب المعتمدة للشراكة.

وتبعا لذلك، ينتظر أن تسجّل نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2023 تطوّرا بنسبة 15,0 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 محينة كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات النفقات لسنة 2022 محينة	تقديرات النفقات لسنة 2023
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	30000	30000
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	20000	20000
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	25000	25000
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	70000	90000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	900	800
الصندوق الوطني للضمان	5200	6000
صندوق تغطية مخاطر الصرف	260000	260000
صندوق ضمان المؤمن لهم	1671	2000
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	35000	30000
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	-	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	1000	2000
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	708702	863000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	2000
جملة النفقات	**1157473**	**1330800**

وبالتالي، ستعرف نفقات الصناديق التالية تطوّرا كما يلي :

صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	+154,298 م د
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي)	+20,0 م د
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	+1,0 م د
الصندوق الوطني للضمان	+0,8 م د
صندوق ضمان المؤمن لهم	+0,329 م د

هذا، وينتظر أن تسجّل نفقات الصناديق التالية تراجعا كما يلي :

صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	-5,0 م د
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-0,1 م د

وستعرف نفقات كلّ من صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وصندوق تغطية مخاطر الصرف والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري إستقرارا خلال سنتي 2022 و2023.

كما يتوقع عدم تسجيل نفقات لصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار سنة 2023 بإعتبار أنّ الصندوق لم ينطلق في النشاط الفعلي خلال سنة 2022 ولم يتم الإشعار بوجود قروض سكنية أسندت للفئات المعنية بتدخل الصندوق والتصريح بها لدى الشركة التونسية للضمان.

IV. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2023 :

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق التطوير واللامركزية الصناعية كما يلي:

هدف 1 : النهوض بالإستثمار في القطاع الصناعي

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
مبالغ منح الإستثمار والمساهمات في رأس المال المصادق عليها من طرف لجان إسناد الإمتيازات	أد	113234	84444	85305	110000	121000	133000	147000
عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	عدد	226	160	214	220	220	230	235
نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	%	86	86	89,7	90	90	90,3	90,5

هدف 2 : استقطاب الباعثين والرفع من مستوى تأطيرهم

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد الحملات التحسيسية والتظاهرات الوطنية لفائدة الباعثين والهياكل المموّلة للمشاريع	عدد	282	150	تمّ تمويل إنجاز هذه الأنشطة على ميزانية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وليس على ميزانية الصندوق	-	-	-	-
عدد الباعثين المنتفعين بعمليات تكوين	عدد	922	635		-	-	-	-
عدد الباعثين المنتفعين بعمليات مرافقة ودعم خلال إنجاز مشاريعهم أو بعد الدخول طور الاستغلال	عدد	290	255		-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير تدخلات الصندوق المتعلقة بتمويل إحداث أو توسعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة	مبالغ منح الإستثمار والمساهمات في رأس المال المصادق عليها من طرف لجان إسناد الإمتيازات	- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- تجميع مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال المقدمة من قبل المستثمرين والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب خاصة دراسة جدوى المشروع والتي تتضمن البيانات التالية : * نوعية الإستثمار، * النشاط الرئيسي، * نظام الاستثمار، * مكان انتصاب المشروع، * بيانات حول السوق، * كلفة الاستثمار وهيكلة التمويل، * النظام القانوني للمؤسسة، * المساهمات الأجنبية، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * قائمة التجهيزات اللازمة التي سيقع اقتناؤها، * كشف للمصاريف بعنوان البنية الأساسية. - دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال وإبداء الرأي فيها من قبل لجنة إسناد الإمتيازات المختصة، - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة المستثمر أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتياز وإعلام المستثمر بذلك كتابيا في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إمضائه، - تقليص آجال البتّ في المصادقة على الإمتيازات لفائدة الباعثين وتبسيط إجراءات صرف أقساط المنح، - صرف المنح للمستثمرين بناء على: * ملف مدعم بالوثائق والمؤيدات اللازمة خاصة الفواتير والعقود والقائمات في إنجاز أشغال البناء والتهيئة والخدمات التي تكون مصحوبة بالتحويلات البنكية وبما يفيد الخلاص الفعلي للمبالغ المفوترة وذلك بعد القيام بالمعاينة الميدانية من قبل الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمصالح الجهوية لوزارة المالية، * أو على قسطين بطلب من المستثمرين (القسط الأول: 40 % من قيمة المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، القسط الثاني: 60 % من قيمة المنحة وذلك عند الدخول طور النشاط الفعلي). - التثبت في مدى إستجابة الفواتير والعقود للشروط القانونية ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية، - إحتساب المنح بإعتماد المبالغ خالية من الأداء على القيمة المضافة وذلك بالنسبة للحالات التي يمكن فيها إسترجاع أو طرح الأداء المذكور، - متابعة تقدّم نسق إنجاز المشاريع المتحصلة على إمتيازات الصندوق طيلة فترة الإنجاز المنصوص عليها وذلك على ضوء تقرير سنوي يقدمه المستثمر إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، - سحب وإسترجاع الإمتيازات وتوظيف خطايا تأخير عليها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بمجلة المحاسبة العمومية وذلك عند عدم إنجاز الإستثمار في الآجال المحدّدة أو تحويل الوجهة الأصلية للإستثمار، - التثبت في الإجراءات والوثائق المكونة للمطالب المقدمة من طرف المؤسسات التي ترغب في تغيير نظام الحوافز والتي تشمل : * إيداع تصريح في الإنتقال من نظام إلى أخر من أنظمة الحوافز، * دفع الفارق بين جملة قيمة الحوافز الممنوحة في إطار النظامين مع خطايا التأخير.
	عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق		
	نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق		

• الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى كما يلي:

هدف 1 : إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تغطية تعهدات البنوك	%	84	85	88,7	87	89	90	100
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	عدد	1482	1693	1591	1700	1800	1880	1900
عدد مواطن الشغل المحدثة	عدد	2779	3117	3362	3400	3500	3700	3780

هدف 2 : تحسين التصرّف في موارد الصندوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	%	82	79,3	غير متوفر	80	80,5	80,8	90
مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	أد	87038	97910	(*) 114050	114500	115000	115600	115900

(*) معطيات تمّ تجميعها من قبل البنك المركزي التونسي من 4 بنوك وهي البنك التونسي للتضامن والبنك الوطني الفلاحي وبنك تونس العربي الدولي والبنك التونسي.

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها	نسبة تغطية تعهدات البنوك	- البنك المركزي التونسي - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- إعلام البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق بالمبالغ المرصودة لفائدتهم وطلب مدّ البنك المركزي التونسي والوزارة بالبرنامج التقديري للإستعمالات، - تحويل الإعتمادات في الآجال، - تنظيم إجتماعات مع البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق لحلّ الإشكاليات، - موافاة وزارة المالية بتقرير كلّ ثلاثة أشهر حول متابعة إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لدى البنوك والعمليات المتعلقة بالجانب الدائن والجانب المدين للصندوق وبكشف للمشاريع التي لم يقع المصادقة عليها.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	- البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- وضع الدراسات القطاعية وقاعدة المعطيات حول المشاريع القابلة للإنجاز وذات المردودية وقائمة محيّنة في متطلبات كل حرفة من تجهيزات ضرورية والأسعار المتداولة في السوق على ذمة خلايا البنك لتسريع عملية دراسة ملفات الباعثين الراغبين في الحصول على تمويلات الصندوق، - قبول مطالب الباعثين والتثبت في الوثائق المكوّنة لها وخاصة دراسة جدوى المشروع تحتوي بالخصوص على: * نوعية الاستثمار، * النشاط الرئيسي، * مكان انتصاب المشروع، * بيانات حول السوق، * نمط الاستثمار والتمويل، * النظام القانوني للمؤسسة، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * كشف للمصاريف وقائمة التجهيزات التي سيقع اقتناؤها، - دراسة المطالب والتثبت في إستجابة الباعثين لشروط الحصول على تمويلات الصندوق ودراسة مردودية المشروع المزمع إنجازه أو توسعته، - إعلام الباعثين بمآل ملفاتهم، - تقديم طلب سحب إعتمادات إلى البنك المركزي التونسي - متابعة تقدّم إنجاز المشاريع المموّلة على موارد الصندوق ومساندتها وتقييمها، - التنسيق بين المصالح المركزية للبنك وخلاياه الجهوية وربط الصلة بالباعثين والإحاطة بهم لمعرفة الأسباب التي حالت دون تقدّم إنجاز مشاريعهم - القيام بزيارات ميدانية لمعاينة وضعية بعض المشاريع - ضبط قائمة المشاريع المموّلة على موارد الصندوق والتي تعاني صعوبات في الإنجاز وإقتراح التدابير والحلول لإنقاذها
	عدد مواطن الشغل المحدثة		
تحسين التصرف في موارد الصندوق	نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	- البنك المركزي التونسي - البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	-إعداد كشف حول مبالغ الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات التي حلّت آجالها، - إستخلاص الإعتمادات وفوائد التأخير المستوجبة من البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق، -توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة الإستخلاصات بعنوان الأصل وفوائض التأخير إلى البنك المركزي التونسي، -التثبت في العمولات الراجعة للبنوك بعنوان إستخلاص الإعتمادات والإذن لهم بسحبها على موارد الصندوق، - إستصدار أوامر بالدفع في شأن الباعثين الذين لم يقوموا بخلاص ديونهم تجاه البنك، - توظيف نسبة فائدة على المبالغ غير المسدّدة في آجالها وإحتساب فوائد التأخير في صورة عدم قيام الباعثين بدفع المبالغ المتخلّدة بذمّتهم، - القيام بالتتبعات المدنية والجزائية ضدّ الباعثين الذين تمّ توجيه إنذارات بالدفع لهم أو الذين قاموا بالتفريط في المعدات المموّلة من قبل البنك والمرهونة لفائدته - إعداد كشف للقروض والإعتمادات غير القابلة للإستخلاص - تقديم مطالب التعويض إلى الصندوق الوطني للضمان بهدف ضمان القروض غير القابلة للإستخلاص
	مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	- موافاة البنك المركزي ووزارة المالية بكشف لإعتمادات الدولة غير القابلة للإستخلاص وإثبات العجز النهائي للباعث على تسديد ديونه وذلك بعد إستيفاء جميع الإجراءات القانونية لإسترجاعها، - دفع قسط من المخاطر المنجرّة عن عدم إستخلاص إعتمادات الدولة المحمولة عليه.

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري كما يلي :

الهدف : تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	6513	6839	4167	4500	5000	5200	5300
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	118	117	164	150	160	170	178
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	1350	781	708	720	725	730	760
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	-	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	- تجميع مطالب الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب خاصة: * مطلب الإنتفاع بالإمتيازات مع وثيقة تتضمن معطيات حول عملية الإستثمار (دراسة مختصرة) طبقا للأنموذج المعمول به، * شهادة تصريح بالإستثمار، * هيكل التمويل للمشروع، * شهادة ملكية أو شهادة حوز أو عقد كراء للأرض موضوع المشروع أو رخصة صيد ساحلي أو عقد مغارسة أو عقد مساقاة أو توكيل بالتصرف أو شهادة إسناد أرض إشتراكية على وجه الملكية الخاصة، * قائمة تقديرية في الأشغال أو المواد المراد إقتناؤها مصادق عليها من طرف المصالح الفنية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية. - دراسة المطالب من الناحية الفنية، - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - إحالة مقرّرات إسناد الإمتيازات إلى البنك، - إعلام الباعثين بمآل مطالبهم ودعوتهم إلى التوجه إلى فرع البنك المعني لإمضاء العقد معه والقيام بإجراءات الرهن، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	* بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلاّ في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للمندوبية، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - صرف المنح على قسطين: * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند الدخول ور النشاط الفعلي. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التيدخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات، - تكثيف تظاهرات تعريف الفلاحين والصيادين البحريين بالفرص المتاحة للإنتفاع بالمنح بعنوان الإستثمارات في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، - تنظيم أيام إعلامية تحسيسية لفائدة الفلاحين حول الممارسات السليمة في المجال الفلاحي، - تأطير الفلاحين في مجال مكافحة الآفات الدخيلة وطرق الوقاية منها.
	عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي		
	عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن		

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) كما يلي :

الهدف : تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين والهياكل المهنية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	3833	2489	2635	3000	4000	4500	4800
عدد مشاريع التحول الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	عدد	7	4	9	8	10	12	15
عدد المنتفعين بالإعتماد الواجب إرجاعه المسند على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	1	-	-	-	-	-	-
عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	159	126	124	150	180	190	200

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين والهياكل المهنية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.	عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب إسناد الإمتيازات، - دراسة وتقييم مطالب الإنتفاع بالإمتيازات الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب (دراسة فنية وإقتصادية للمشروع ما عدى بالنسبة لعمليات الإستثمار الفردية والعمليات التي تقل قيمة إستثماراتها عن 60 أد وبعض عمليات الإستثمار الصغرى، ملف جدوى ومردودية المشروع عند الإقتضاء، شهادة التصريح بالإستثمار، هيكل التمويل للمشروع،...) - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار في علاقتها مع القيمة المضافة كما يلي: * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة غير الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح بإعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة للمكونات المعفاة منها، * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الخدمات والتحويل الأولي): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة لجمع وخزن المنتوج على حالته على غرار صوامع خزن الحبوب وتجميع الحليب... - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية. * بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلاّ في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للوكالة، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - صرف المنح على قسطين : * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند الدخول ور النشاط الفعلي. - صرف منحة الدراسة كاملة مع صرف القسط الأول من المنح أي عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمارات المصادق عليها وذلك بعد تقديم المستثمر للفاتورة وما يفيد الخلاص الفعلي للمبلغ. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التيدخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالإعتماد الواجب إرجاعه المسند على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي		- توجيه الإمتيازات نحو تطوير القطاعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية ومنظومات الإنتاج والنهوض بالمناطق الفلاحية ذات الأولوية وخاصة منها الداخلية والرفع من القدرة التشغيلية، - توجيه الإستثمار في مجال الاقتصاد في الطاقة على غرار الريّ الذكي وإستعمال الطاقة الشمسية، - تشجيع الإستثمار في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، - التحسيس بأهمية الإستثمارات اللامادية في نجاح المشاريع ومواكبتها للتطوّرات، - تنظيم دورات تكوينية في مجال بعث المشاريع الفلاحية من قبل محاضن المؤسسات الفلاحية، - تنظيم ورشات مبادرة للباعثين الشبان من المتكونين بمراكز التكوين المهني الفلاحي والراغبين في الإنتصاب للحساب الخاص، - الإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان خلال المراحل التالية: * دراسة المشروع: بتوفير خبراء ومؤطرين لمدّة تصل إلى 24 شهرا والمساعدة على إعداد مخطط الأعمال وتوفير محطات للتجارب النموذجية لأفكار المشاريع المجدّدة وتأمين حصص تكوين إضافي وتربصات للباعث، * تمويل المشروع : بمرافقة الباعث عند البحث على مصادر التمويل وعند طلب الحصول على الإمتيازات المسندة في إطار قانون الإستثمار، * إنجاز المشروع : بتذليل الصعوبات ومساندة الباعث خلال الإجراءات المتعلقة بصرف القروض والإمتيازات وخلال الدخول طور النشاط ثمّ التطوير. - تعصير الإدارة وتقريب الخدمات من المستثمر ومزيد تسهيل الإجراءات الإدارية (التصريح عن بعد،...)، - تكثيف أشغال لجان إسناد الإمتيازات، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محاضن المؤسسات الفلاحية للإستفادة من برامجها، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محطات التجارب النموذجية بالوكالة والحصول على علامة المؤسسات الناشئة، - تنمية مهارات باعثي المشاريع في مجال التصرّف وتقنيات التسويق، - مواصلة العمل مع المؤسسات الجامعية لإحداث ماجستير مهني مختصّ في المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي، - تجسيم مشاريع الشراكة والتعاون المبرمة مع المنظمات العالمية والمؤسسات الأجنبية في مجال بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والإحاطة وتأطير الباعثين والبحث عن مشاريع شراكة وتعاون جديدة،
	عدد مشاريع التحول الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- إعداد بطاقات وصفية لأفكار مشاريع قابلة للإنجاز ودراسات قطاعية يتمّ وضعها على ذمّة المستثمرين الراغبين في بعث مشاريعهم للإستئناس بها، - توجيه الإستثمار في إطار تطوير منظومات الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية وفي إطار سلاسل القيمة، - حثّ الباعثين على إقتحام المجالات الواعدة للإستثمار لضمان أكبر الفرص لنجاح مشاريعهم خاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي الفلاحي.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب الحصول على قرض عقاري، - دراسة وتقييم مطالب الحصول على قرض عقاري الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب (مخطّط أعمال يثبت مردودية المشروع، التراخيص اللازمة، الوثائق الفنية المتعلقة بالموارد الترابية والمائية وبالإمتثال لمقتضيات كراسات الشروط المنظمة لتعاطي النشاط،...) - المعاينة الميدانية للأرض موضوع القرض وإعداد تقرير يتضمن خاصة الرأي الفني حول مدى قابلية الأرض للإحياء وجدوى المشروع ومدى قابليته للتمويل البنكي وذلك بعد دراسة وتقييم مخطط الأعمال المقدّم من طرف الباعث، - إعداد بطاقة قرض عقاري وإصدار مقرّر إسناد قرض عقاري في الغرضينصّ على قيمة شراء الأرض موضوع القرض وقيمة عمليات التهيئة إن وجدت وقيمة القرض المصادق عليه والمسند لكل مكونة على حدة، - صرف القسط الأول من القرض عقاري والمتعلق بإقتناء الأرض لفائدة الباعث من طرف البنك بعد ترسيم شرط فسخي لفائدة الدولة وتوظيف رهن عقاري على الأرض موضوع القرض لفائدة البنك المقرض وإستظهار الباعث بشهادة تصريح بالإستثمار، - صرف القسط الثاني من القرض العقاري والمتعلق بعمليات التهيئة طبقا للإجراءات المعمول بها،

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق النهوض بقطاع الزيتون كما يلي :

الهدف : تطوير وتنمية إنتاج الزيتون

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	695	272	382	400	410	430	435
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	-	-	1	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير وتنمية إنتاج الزيتون	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	- دراسة مطالب الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب، - إجراء بحث فني على عين المكان للتثبت من وجاهة الإستثمار وشروط النجاح الطبيعية والزراعية للغراسات المزمع إنجازها، - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة بعد أخذ رأي لجنة إسناد الإمتيازات، - إحالة مقرّرات إسناد الإمتيازات إلى البنك، - إعلام الباعثين بمآل مطالبهم ودعوتهم إلى التوجه إلى فرع البنك المعني للحصول على القسط الأول من المنحة، - القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع المنتفعة بالقسط الأول من المنحة للتأكد من الشروع في إنجاز الإستثمار أو لمعاينة القوة القاهرة التي حالت دون إنجاز المشروع، - الإذن بصرف بقية أقساط المنحة بالإعتماد على نتائج المعاينات الفنية، - حثّ الفلاحين أصحاب غابات الزيتون الهرمة على تجديدها وفق التقنيات المعتمدة وتنظيم دورات تكوينية في تقليم أشجار الزيتون، - تنظيم أيام إعلامية بالولايات حول سبل تطوير قطاع الزيتون والتعريف بالإمتيازات التي توفرها الدولة في مجال الإستثمار الفلاحي (العادي أو البيولوجي أو التحويل) لفائدة الفلاحين وأصحاب الشهائد العليا، - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين للتعريف بالخصائص المناخية والترابية لغراسات الزيتون والطرق الفنية لإنتاج الزيتون البيولوجي وآفات وأمراض الزيتون وطرق التوقي منها، - التكثيف من تأطير وتكوين الفلاحين خاصة في مجال مكافحة الآفات الدخيلة وكذلك طرق تطوير إستغلال المنتجات المحلية، - إنشاء المعارض الفلاحية، - إنجاز الدراسات المعمقة لحصر الصعوبات التي تعترض قطاع الزيتون وتحديد الحاجيات وآفاق تطوير هذا القطاع بما يتلاءم مع المعطيات المناخية والطبيعية لكل جهة وذلك بالتنسيق مع المصالح المركزية لوزارة الفلاحة والموارد المائية.
	عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي		

• الصندوق الوطني للضمان :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للضمان كما يلي :

هـدف 1 : توسـيع قاعـدة المسـتفيدين بالقروض وتحسـين حجـم الإسـتثمارات المصـرّح بهـا لضمـان الصنـدوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	2644	2569	2107	2600	3000	3400	3700
حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	47736	40085	47006	55132	50700	51000	53000
عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	40091	35663	29480	35700	36200	37000	37500
حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	166871	154387	149275	150000	154000	160000	170000

هدف 2 : تحسين التصرّف المالي في آليات الضمان

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	عدد	1742	-	722	650	700	750	800
عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	395	1025	915	1200	1000	1500	2000
عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	-	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
توسيع قاعدة ستفيدينبالقروض وتحسين حجم الإستثمارات المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- العمل على التعريف بمزايا آليات الضمان والتنسيق بين مختلف مؤسسات التمويل في هذا المجال للرفع من حجم القروض المصرح بها لضمان الصندوق ودفع نسق بعث الإستثمارات المتعلقة بها - إستغلال منظومةالإكسترانات(Extranet) الموضوعة على الخطّ لفائدة مؤسسات التمويل (بنوك، مؤسسات إيجار مالي، شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية) قصد تقريب الخدمات منهم وتمكينهم من متابعة التمويلات التي تم قبولها للضمان (الموافقة المبدئية والنهائية وقائم التمويلات ...) وانجاز التغييرات اللازمة عن بعد وكذلك متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي - العمل على التعريف بالإجراءات الخاصة بمجال تدخل آليات الضمان وبالآجال المعتمدة في التعامل مع مؤسسات التمويل للتصريح بالتمويلات وذلك عملا بما ورد بدليل الإجراءات الذي تم صياغته على أساس الإتفاقيات المبرمة بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان
تحسين التصرف المالي في آليات الضمان	عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	الشركة التونسية للضمان	- تجميع مطالب الضمان المقدّمة من طرف البنوك وتخزينها بقاعدة البيانات الخاصة بها، - دراسة مطالب الضمان والتثبّت في الوثائق المكوّنة لها وأساسا : * شهادة مسلّمة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر الترابي بعد معاينة المساحات المتضرّرة، * قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق تأخذ بعين الإعتبار نسبة الضرر الحاصل والحالة المالية للمدين، * جدول إستخلاص القروض المعاد جدولتها. - تعليق النظر في مطالب الضمان التي لا تتضمّن أحد الوثائق آنفة الذكر، - التثبّت إن تمّ التصريح فعلا بالقروض الأصلية، - مخاطبة البنوك قصد : * رفع التحفظات المتعلقة بعدم تطابق المعطيات بالوثائق المقدّمة مع المعطيات المذكورة بتصاريح القروض، * مراجعة قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق في صورة تضمّن القرار فوائض إعادة الجدولة (يستوجب أن يتضمّن قرار الجدولة مبلغ القروض المعاد جدولتها فقط مع إلغاء الفوائض الناجمة عنها)، - التثبّت في توفّر الشروط اللازمة لجدولة القروض المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي، - إعلام البنوك بمآل مطالبهم - دفع الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية إلى البنوك طبقا لجداول إستخلاص القروض المعاد جدولتها ولمدّة لا تتجاوز 5 سنوات.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- دراسة مطالب التصريح بالقروض أو المساهمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل وتقييم الوثائق والمستندات المكونة للمطالب خاصة دراسة الجدوى ومخطط الأعمال المقدمة من طرف الباعث وأية وثائق أخرى يقدمها إلى مؤسسة التمويل قصد الحصول على التمويلات (قرض أو مساهمة في رأس المال) كالتصريح بالإستثمار أو مقرر إسناد الإمتياز أو مكان الإنتصاب... وأية مستندات أخرى من شأنها أن تسهل دراسة مطلب الضمان.
	عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق		- مطالبة مؤسسات التمويل بتقديم الوثائق المثبتة لقيمة الإستثمار النهائي (عقود القروض ومعاهدات حاملي الأسهم وجداول سداد القروض والمساهمات) في أجل لا يتعدى 3 أشهر من تاريخ صرف القرض وذلك للتأكد من عدم تجاوز السقف المحدّد لتدخلات صندوق الضمان -النظر في إستجابة مطالب التصريح المقدمة من طرف مؤسسات التمويل لشروط الإنتفاع بالضمان وإعلامهم بمآلها - تحيين قاعدة البيانات بإدراج المعطيات المتعلقة بالإستثمارات المصرح بها لضمان الصندوق من حيث طبيعة النشاط وقيمة الإستثمار ومبلغ القرض وعدد مواطن الشغل التي تم إحداثها والتاريخ الفعلي للدخول حيّز النشاط - متابعة القروض التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها بالتنسيق مع مؤسسات التمويل وذلك لتكوين المدّخرات الضرورية - عقد إجتماعات مع مؤسسات التمويل للنظر في تقدم الإجراءات القضائية بخصوص الملفات التي هي في طور النزاع والملفات التي دخلت طور التسوية القضائية - دراسة مطالب التعويض النهائي المقدمة من قبل مؤسسات التمويل والتثبت في الوثائق المصاحبة (عقد القرض، جدول الخلاص، الحكم القضائي، الإجراءات التنفيذية بالنسبة للقروض البنكية، الوثائق المتعلقة بتصفية الشركة بالنسبة لمساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية) - تفعيل التعويض النهائي بعد التثبت في شهادة العجز النهائي عن التسديد وفي وضعية الضمانات العينية والشخصية المصرح بها.

• صندوق تغطية مخاطر الصرف :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تغطية مخاطر الصرف كما يلي :

الهدف : تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	أد	2812020	2862131	1935618	1800000	1750000	1600000	1550000
نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	نسبة	56,5	86,4	85,0	80,0	87,0	88,0	90,0

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.	مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التغطية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتثبت من تضمّنها للوثائق المستوجبة (نسخة من إتفاقية القرض والشروط المالية والنسب المتعلقة بتسديده) - إحالة مطالب التغطية للجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف لدراستها وضبط نسب تغطية الصندوق ونسب مساهمة البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة لكل قرض - إعلام البنوك والمؤسسات المالية بمآل مطالبهم وبنسب تغطية الصندوق للقروض ونسب مساهمتهم للإنتفاع بتدخلاته
	نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- مطالبة البنوك بكشف شهري حول السحوبات المنجزة خلال الشهر المنقضي ونسخة من قرار تحويل المبالغ المسدّدة ونسخة من عقد الصرف لبيع العملات الأجنبية وجدول الإهلاكات للقرض - إحتساب المساهمات الواجب تسديدها للصندوق من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند حلول آجال تسديد أقساط القروض الخارجية - إحتساب التغيير في سعر الصرف الواجب تغطيته من طرف الصندوق في تاريخ حلول أجل تسديد القسط من القرض - توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة مستحقات الصندوق في آجالها، - تسديد خطايا التأخير المستوجبة على الصندوق عند القيام بتأخير في صرف تغطية القروض الخارجية لفائدة البنوك والمؤسسات المالية - النظر في ضبط سياسة ناجعة لتوظيف موارد الصندوق بالتنسيق مع لجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف - إقتراح التدابير والحلول لتمويل عجز الصندوق

• صندوق ضمان المؤمن لهم :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق كما يلي :

هدف 1 : حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	13920	13936	13939	13943	13944	13946	13948
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	نسبة	51,1	51,7	52,3	52,8	53,0	53,2	53,4

هـدف 2 : جبـر الأضـرار الماديـة التـي لحقـت المؤسسـات المتضـررة مـن الإضطرابـات الشـعبية التـي شـهدتها البـلاد والمؤسسـات المتضـررة مـن الفيضانـات

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	695	695	695	695	695	695	695
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد	نسبة	97	97	97	97	97	97	97
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	18	112	152	154	156	157	159
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات	نسبة	96	94	99	99,4	99,6	99,7	99,8

ولتحقيـق القيمـة المنشـودة لمـؤشرات قيـس الأداء، تمّـت برمجـة الأنشـطة والتدخـلات التاليـة لسـنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم	العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق حسب تاريخ وصولها بدفتر مرقم ومؤشر عليه بصفة قانونية، - التثبت من تضمّن مطالب التعويض لجميع الوثائق المستوجبة، - دراسة مطالب التعويض من طرف الشركة المسيّرة للصندوق وتقديم مقترحات بشأنها وإحالتها إلى اللجنة الفنية - إبداء الرأي في مطالب التعويض من طرف اللجنة الفنية وتضمين مقترحاتها ضمن محضر جلسة ممضى من طرف أعضاء اللجنة الحاضرين، - عرض مطالب التعويض على لجنة ضمان المؤمن لهم مصحوبة بمقترحات الشركة المسيّرة للصندوق ورأي اللجنة الفنية
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تكليف محامين لتمثيل الصندوق لدى سائر المحاكم، - إحتساب التعويضات بالنسبة للملفات التي صدر بشأنها أحكام قضائية باتة والملفات المتضمنة لأحكام قضائية باتة بالغرم الوقتي على أساس النسب المنصوص عليها بدليل الإجراءات، - تسديد مبالغ التعويضات المستحقة مباشرة لحساب المؤمن لهم والمستفيدين بعقود التأمين أو لورثته في حالة وفاة المستفيد من التعويض، - مواصلة إجراءات التقاضي وإرجاء صرف التعويضات في صورة عدم صدور حكم قضائي نهائي، - متابعة تنفيذ إتفاقيات إعادة التأمين وعرض الملفات التي تدخل في إطار إعادة التأمين على لجنة فنية لدراستها وتقديم مقترحات بشأنها إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق (التعويضات المستحقة حسب طبيعة الأضرار، أتعاب المحامين...) وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - موافاة وزارة المالية بتقرير مفصل حول العمليات المنجزة يتضمن خاصة: * مبالغ التعويضات الممنوحة * توزيع التعويضات حسب أصناف التأمين وحسب أنواع الأضرار المادية والبدنية * مطالب التعويض في إنتظار التسوية * الموازنة السنوية للصندوق * المداخيل والمصاريف * الميزانية التقديرية للصندوق

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
جبر الأضرار المادية التي لحقت المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد والمؤسسات المتضررة من الفيضانات	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق بدفتر خاص حسب تاريخ وصولها، - تجميع مطالب التعويض والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة الفنية - دراسة الملفات من طرف اللجنة الفنية والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتدخل الصندوق وإبداء الرأي فيها وتضمين مقترحاتها ضمن جدول ممضى من كافة أعضاء اللجنة الحاضرين - إحالة مقترحات اللجنة الفنية على لجنة ضمان المؤمن لهم المكلفة بالنظر في مطالب التعويض **بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين :** - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بإعتماد : * تقرير الإختبار العدلي المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة * أو بعد إجراء إختبار مضادّ لتقرير الإختبار المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة وذلك بناء على طلب من اللجنة الفنية - أو بعد تعيين خبير ثالث لإحتساب مبلغ التعويض المستحق في صورة إعتراض المؤسسة المتضررة على نتائج الإختبار المنجز بطلب من اللجنة الفنية - أو بعد تعيين خبير من ضمن قائمة الخبراء المسجلين لدى الجمعية المهنية لشركات التأمين في صورة عدم تقديم المؤسسة المتضررة لتقرير الإختبار العدلي **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين :** - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بالإعتماد وجوبا على تقرير الإختبار العدلي المنجز بطلب من مؤسسة التأمين، - صرف منح التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد : * التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين * أو عدم التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين ودون وجود منازعة حول إستحقاق المؤسسة المتضررة لمبلغ التعويض وإصدارها لشهادة متضمنة لمبلغ التعويض المستحق - إرجاء صرف التعويضات في صورة وجود خلاف بين المؤسسة المتضررة ومؤسسة التأمين حول مبالغ التعويض المستحقة أو نتيجة الإختبار، إلى حين فضّالنزاع القائم وتحديد مبلغ التعويض المتكفل به من قبل شركة التأمين - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة بواسطة التحويل البنكي مقابل إمضاءها إلتزام بعدم منازعة الصندوق في مبلغ التعويض، - القيام بعمليات رقابة ميدانية للتأكد من شروع المؤسسة المنتفعة بالتعويض في القيام بإصلاح الأضرار المعنية بالتعويضات أو مطالبة المؤسسة المنتفعة بالتعويضات بالوثائق المثبتة لإصلاح الأضرار. - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم يتضمن خاصة : * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التعويض الواردة على مؤسسة التأمين المتصرّفة في الصندوق والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة، - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة، - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة المحدثة للغرض، - دراسة الملفات من طرف اللجنة والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق ومن مبالغ التعويضات المستحقة، - إعلام المؤسسات بمآل مطالبهم. - تكليف خبراء لإنجاز إختبار تقييم الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الإقتصادية، - إحتساب سقف التعويض المستحق بالإعتماد على تقرير الإختبار المنجز، **بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين:** - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة. **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين :** - تسديد مبالغ التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين، - إعداد كشف حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق يتضمن خاصة : * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات		

• صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية كما يلي :

الهدف : تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	عدد	46	1415	1840	1900	2000	2200	2500
نسبة المستفيدين بتعويضات الصندوق من جملة المتضرّرين	نسبة	-	99,6 (*)	99,6	100	100	100	100
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين	نسبة	-	99,9 (*)	99,9	100	100	100	100

(*) تمّ تحيين إنجازات المؤشر على إثرصرف تعويضات سنة 2021 لـ 4 ملفات تتعلق بالموسم الفلاحي الفارط 2019-2020

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية	العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	مؤسسة «كتاما»	- توسيع تدخلات الصندوق ليشمل تغطية بعض الخضروات ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية على غرار البطاطا، الطماطم الفصلية، الفلفل، البصل الشتوي، البصل الصيفي، - إصدار إعلان للفلاحين بفتح باب الإكتتاب وآخر أجل للإكتتاب، - تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع الأطراف المتدخلة (وزارة الفلاحة والموارد المائية، الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، المندوبيات الفلاحية، المجالس الجهوية للولايات) وإعداد الدعائم والنشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الفلاحين والمهنة، - دراسة مطالب الإكتتاب في الصندوق والتثبت في أنّ الأنشطة والمجالات المراد تغطيتها تندرج ضمن تدخلات الصندوق وفي إستفاء المطالب للشروط المضبوطة بدليل الإجراءات، - رفض مطالب الإكتتاب الواردة خارج الآجال المضبوطة بدليل الإجراءات - تسليم المشتركين المقبولين عقد إشتراك يتضمن حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وإجراءات وأسس التعويض، - إدراج المعطيات اللازمة بالنظام المعلوماتي وخاصة المعطيات المتعلقة بمعدل كلفة الإنتاج والمردود حسب الجهات ونوعية الإنتاج في مجال الزراعات الكبرى، - إستخلاص مساهمات المكتتبين وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	نسبة المستفيدين بتعويضات الصندوق من جملة المتضرّرين	مؤسسة «كتاما»	- إعداد دليل إختبار ينظم عمليات الإختبار عند حصول الجوائح وعرضه على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - دراسة مطالب المصرّحين المتضرّرين والتثبت في إستجابتها لـ: * شروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزارة المالية * طبيعة الجوائح والأنشطة والمناطق المتضرّرة والمدّة الزمنية التي حصل فيها الضرر والتي تمّ إقرارها بمقتضى أمر حكومي - تكليف خبراء لمعاينة الأضرار وفقا لدليل الإختبار، - إحتساب مبالغ التعويضات المستحقة بالإعتماد على تقارير تقييم الأضرار المتعلقة بملفات المتضرّرين والمساحات ووفقا لدليل الإجراءات، - إدراج تقارير الإختبارات بالنظام المعلوماتي لحفظها، - صرف التعويضات بناء على مقرّر تعويض جماعي ممضى من طرف الوزير المكلف بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لفائدة المتضرّرين وذلك في حدود الموارد المتوفرة بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية، - عرض جميع الإشكاليات المتعلقة بالوضعية المالية للصندوق على اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - المساهمة في إقتراح الآليات الكفيلة بتطوير الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية، - القيام بتوظيف الموارد المتوفرة بالصندوق مع ضمان أفضل مردودية والمحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تحويل فوائد التوظيفات لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية، - عرض برنامج الإستثمار المتعلق بتوظيف موارد الصندوق على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - موافاة وزارة المالية والكتابة القارة للجنة الوطنية للجوائح الطبيعية كل ثلاث أشهر بتقارير حول نشاط الصندوق تتضمن خاصة البيانات حول الإكتتابات وملفات التعويض تحت الدرس أو بصدد التعويض، - موافاة وزارة المالية بتقرير سنوي حول نشاط الصندوق والقوائم المالية المصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين		

• صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار كما يلي :

الهدف : تطوير آليات ضمان القروض السكنية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	أد	-	-	-	-	-	30000	40000
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	عدد	-	-	-	-	-	-	-
مبالغ توظيفات موارد الصندوق	أد	-	-	-	-	-	4200	4800

ورغم توقع عدم دخول الصندوق طور النشاط الفعلي لسنة 2023 خاصة في ما يتعلق بمدى وجود قروض سكنية أسندت للفئات المعنية بتدخل الصندوق والتصريح بها لدى الشركة التونسية للضمان، إلاّ أنّ الهياكل المكلفة بتسيير الصندوق مطالبة بإنجاز الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات ضمان القروض السكنية	مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	الشركة التونسية للضمان	- إستكمال تطوير تطبيقة إعلامية ووضعها على الخطّ لفائدة البنوك المنخرطة في الصندوق قصد تمكينهم من متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي، - تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع البنك الدولي لفائدة البنوك وإعداد النشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الأسر والبنوك، - إبرام إتفاقيات ثنائية مع بقية البنوك للإنخراط في الصندوق تتضمّن الشروط العامة للضمان وشروط الإنتفاع بضمان الصندوق، - التثبت في التصاريح بالقروض السكنية المقدّمة من طرف البنوك إن وجدت ودراستها حسب الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية والإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - إعلام البنوك بمآل تصاريحهم، - إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- إحتساب سقف تفعيل الضمان لكل بنك وذلك على أساس نسبة مبالغ تفعيل الضمان من جملة التمويلات المصرّح بها والتي تمّ قبولها للضمان، - ضبط سقف تفعيل الضمان بالإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك بعد المصادقة عليه من قبل وزير المالية، - متابعة القروض السكنية التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها لتكوين المدخرات الضرورية، - التثبت في إستجابة مطالب تفعيل الضمان المقدمة من طرف البنوك لشروط وإجراءات الإنتفاع بضمان الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية وللإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - عقد إجتماعات مع البنوك للنظر في تقدّم الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض، - صرف التعويضات النهائية لفائدة البنوك بعد التثبت في قيام البنك بإستيفاء جميع الإجراءات القانونية الجاري بها العمل قصد إستخلاص القروض وبعد تفعيل الضمانات البنكية موضوع القرض،
	مبالغ توظيفات موارد الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- تحويل كلّ الموارد الراجعة للصندوق لحسابه المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية، - فتح حساب بنكي قصد إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية الراجعة للصندوق وتحويلها إلى حساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة، - إسترجاع المبالغ المدفوعة للبنوك بعنوان تحمّل نسبة من القروض غير المستخلصة في صورة توقف الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض المذكورة أو ثبوت عدم قيام البنك بالإجراءات اللازمة للإستخلاص، - طلب فتح الإعتمادات المرصودة على ميزانية الدولة بعد موافاة وزارة المالية بكشف لميزانية الصندوق للسنة الموالية يتضمن تقديرات موارده وإلتزاماته ودفوعاته والتوازن المالي للصندوق على مدى 5 سنوات، - ضبط تعهدات الصندوق ومستحقاته المالية قصد المحافظة على توازناته المالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب قواعد تضمن سلامتها مع المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تقييم مردودية التوظيفات والعمل على تطويرها.

• صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية كما يلي :

الهدف : محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة	عدد	1	1	1	1	1	2	2
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان	%	55,8	55,8	55,8	55,8	55,8	58,0	58,0
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	عدد	80	غير متوفر	103	105	106	107	110
العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة	عدد	2211	2211	2196 (*)	2196	2196	2196	2196
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات	%	88,6	89,8	95,9	96,5	97,0	97,6	98,0

(*) يتعلق العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن إعادة الهيكلة بـ 119 مؤسسة مصادق نهائيا على إعادة هيكلتها. غير أنّ هذا العدد قابل للإنخفاض وفقا لمدى تقدّم 16 مؤسسة في إنجاز برنامج إعادة الهيكلة.

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة	الشركة التونسية للضمان	- قبول مطالب الإنخراط في الآلية والتي تتقدم بها البنوك أو شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية أو شركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف وفقا لأحكام الإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان وللشروط والإجراءات التي تحددها الشركة التونسية للضمان والتي يتمّ إعلامهم بها، - إستخلاص مساهمة المستفيدين بالتمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة وذلك حسب النسب المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان، - دراسة مطالب مؤسسات القرض الرامية إلى إستعمال ضمان "آلية الضمان" بعنوان إعادة تمويل النصف وتحمّل الفوائد بعنوان النصف الآخر من نسبة المبالغ غير المستخلصة من القروض وتحمّل نسبة من القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع وتحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض، - المصادقة على مطلب إستعمال ضمان "آلية الضمان" ودفع تسبقات بعنوان المبالغ غير القابلة للإستخلاص لمؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف، - دفع الفوائد بعنوان النصف الآخر من المبالغ غير القابلة للإستخلاص، - متابعة تقدم الإجراءات القضائية للإستخلاص وتفعيل الضمانات العينية والشخصية المصرح بها، - دفع بقية المبالغ المستحقة بعنوان ضمان أصل القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع بعد تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - تسديد المبالغ المحمولة على الصندوق بعنوان قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي، - إسترجاع المبالغ الراجعة للصندوق والمدفوعة في شكل تسبيقات إلى مؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف عند عدم تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - إستخلاص العمولات الراجعة للشركة التونسية للضمان حسب المبالغ المضبوطة بالتقارير السنوية لمراقب الحسابات وبعد أخذ موافقة الوزارة المكلفة بالمالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب سياسة ناجعة تضمن المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية بتقرير سنوي حول نشاط "آلية الضمان" مع بيان خاصة موارد الآلية وإلتزاماتها ودفوعاتها مبوبة حسب أصناف تدخلاتها.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق ومتابعة تقدّم إنجاز برنامج إعادة الهيكلة ومواصلة صرف المستحقات المتعلقة به بعنوان الآليات التالية: **آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة:** - متابعة تنفيذ مختلف مكونات برنامج إعادة الهيكلة من طرف الخبير المختص وإعداد تقارير بخصوص مسار تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - دراسة تقارير المتابعة التي ينجزها الخبير من طرف اللجان الجهوية وإعلام لجنة تسيير الصندوق بمختلف التطورات التي تشهدها عملية تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - مصادقة لجنة تسيير الصندوق على تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء، - تسديد أتعاب الخبراء، - إعداد تقرير سنوي من طرف لجنة تسيير الصندوق حول تقدّم إنجاز البرنامج وإحالته إلى الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة، - إحصاء عدد المؤسسات التي تجاوزت صعوباتها المالية والإقتصادية على ضوء تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء أو من خلال عمليات المتابعة التي تنجزها المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. **آلية تدعيم الأموال الذاتية:** - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الذي تنجزه شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ومدى إلتزامها بالحوكمة الرشيدة وإحكام التصرّف المالي وعدم الحياد عن الأهداف، - تحويل الإعتمادات في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية إلى كلّ شركات الإستثمار المعنية حسب نسق إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لديها وتقدم تدخلاتها وذلك في حدود سقف الإعتمادات المخصّصة لكل شركة. - ضبطت قائمة شركات الإستثمار المعنية بالبرنامج كما يلي: * شركة التنمية والإستثمار للشمال الغربي، * شركة التنمية والإستثمار للجنوب، * شركة الإستثمار والتنمية للوسط الغربي، * صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية، * شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، * شركة التنمية الاقتصادية بسيدي بوزيد. - متابعة إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية، - الترخيص لشركات الإستثمار في سحب العمولات الراجعة لها من الحساب الخاص بهذه الآلية المفتوح لديها، - الترخيص لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سحب العمولات الراجعة له بعنوان هذه الآلية بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. **آلية القروض:** - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد التأكد من : * بالنسبة لجدولة الديون: - التأكد من حصول المؤسسة على جميع الموافقات على إعادة الجدولة من كل الأطراف المتدخلة (مؤسسات مالية، مصالح الجباية، مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الدائنين، البنوك، شركات الإستثمار...)،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة		- التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة في مسألة تحاصص الضمانات، * بالنسبة للقروض متوسطة المدى: - التأكد من سلامة الوضعية المالية للمؤسسة (بعد إعادة جدولة ديونها) وللباعث (بعد خلاص الديون العاجلة وما تعلق به من ديون شخصية) وذلك بالإعتماد على المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي، **آلية قروض المساهمة:** - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد: * التثبت من عدم وجود ديون متخلدة بذمة الباعث بصفة شخصية وذلك بإعتماد المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي أو التأكد من تمكّن الباعث من إبرام إتفاقيات تسوية مع الدائنين، * التأكد من عقد الجلسات الخارقة للعادة لمجالس إدارة المؤسسات للموافقة على الترفيع في رأس المال، - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. - تحويل الإعتمادات المستخلصة في إطار الصندوق بعنوان جميع الآليات لفائدة ميزانية الدولة - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة بكشوفات كل ثلاثة أشهر للتمويلات المسندة والإستخلاصات المنجزة في إطار كلّ آلية.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات		

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية كما يلي :

هدف 1 : تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات (*)	نسبة	-	-	45,8	47,0	48,0	48,7	49,3
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية (*)	نسبة	-	-	56,7	58,0	58,8	59,1	59,6

(*) تحتسب الأعباء على أساس جملة النفقات دون إعتبار النفقات المسدّدة على الإعتمادات المحالة.

هـدف 2 : تحقيـق التسـوية والتعديـل والتضامـن بيـن الجماعـات المحليـة والحـدّ مـن التفـاوت بينها

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد البلديات التي يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني (**)	عدد	-	-	136	140	142	145	148

(**) نصيب الساكن من جملة موارد البلدية = جملة موارد البلدية (عنوان أول وثاني) /عدد سكان البلدية (وقد تمّ إعتماد إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2020 لمعرفة عدد السكان حسب البلدية)
المعدل الوطني = الجملة العامة لموارد البلديات/العدد الجملي للسكان

ولتحقيـق القيمـة المنشـودة لمـؤشرات قيـس الأداء، تمّـت برمجـة الأنشـطة والتدخـلات التاليـة لسـنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات	الهيئة العليا للمالية المحلية	- تقدير الموارد المالية الممكن إحالتها للجماعات المحلية ضمن مشروع ميزانية الدولة على أساس حاجيات تمويل مدروسة ومقاييس توزيع موضوعية وشفافة وفقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 38منه ومجلة الجماعات المحلية، - إعداد دراسة مسبقة حول الكلفة التقديرية لتحويل الإختصاصات أو توزيعها بالتنسيق مع المصالح المركزية، - القيام بالتحاليل المالية لمختلف الجماعات المحلية بناء على القوائم المالية للجماعات المحلية المحالة إليها، - تطوير نظام معلوماتي مندمج لتشبيك كافة الجماعات المحلية قصد توفير معطيات دقيقة وشاملة ومؤشرات مالية وإحصائية ذات بعد جهوي ومحلي ذات مصداقية، - تحليل المعطيات المالية وتقييم مدى نجاعة مختلف الموارد المحلية، - إعداد إستشارة وطنية حول سبل تطوير المالية المحلية بما في ذلك الموارد الذاتية المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون المحلية، - إعداد وثيقة مرجعية تتضمن مخرجات الإستشارة الوطنية، - إعداد تقرير حول الحلول العملية لتطوير موارد الجماعات المحلية وآليات التحكّم في نفقاتها وحسن توظيفها بما يرتقي بأدائها في تسيير المصالح المحلية وتنمية المناطق الراجعة لها بالنظر، - إعداد دراسة تشخيص إشكاليات ضبط وجرد وحصر الأملاك العقارية للجماعات المحلية العامة والخاصة وإقتراح سبل تثمينها وذلك بالإستعانة بخبراء في التصرّف البلدي، - إقتراح منهجية جديدة لإعداد المخططات التنموية المحلية بالإستعانة بخبراء في التخطيط الإستراتيجي والتخطيط المحلي، - النظر في حجم التأجير العمومي للجماعات المحلية، - متابعة مديونية الجماعات المحلية، - تعيين خبراء في الجباية المحلية قصد: * إعداد تشخيص معمّق للجباية المحلية، * إعداد دراسة لتطوّر الجباية المحلية على إثر تطوّر النظام اللامركزي، * صياغة التصوّر العام والأحكام الجبائية الجديدة في إتجاه إرساء منظومة جبائية محلية أكثر عدالة تضمن التناسب بين الأعباء والإمكانيات. - القيام بالدراسات التقييمية والإستشرافية المتعلقة بالمالية المحلية وذلك بصفة دورية كلّ ثلاث سنوات، - تركيز نظام رقابة داخلية في إطار منظومة تصرّف في الميزانية حسب الأهداف تساعد على تحسين مؤشرات التوازن المالي والتصرّف وترشيد النفقات ولا سيّما نفقات التأجير والمديونية.
	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تحقيق التسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والحدّ من التفاوت بينها	عدد البلديات التي لا يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني	الهيئة العليا للمالية المحلية	- مواصلة تنفيذ الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية خاصة المتعلقة بتركيز مؤسسات اللامركزية (الجهات، المجلس الأعلى للجماعات المحلية)، - إعداد تصوّر لآلية ومقاييس توزيع إعتمادات التسوية والتعديل، - ضبط قائمة الجماعات المحلية المعنية ببرنامج تحقيق التوازن المالي من طرف المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك حسب المعطيات المتوفرة لدى الهيئة، - متابعة تنفيذ توزيع المنابات الراجعة لكل جماعة محلية من مال الصندوق وإقتراح التعديلات اللازمة عند الإقتضاء، - القيام بدراسات تقييمية دورية حول مخصّصات الموارد المالية المحلية وتوزيعها على أساس تطوّر مؤشر الإستقلالية المالية لكلّ جماعة محلية وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية، - وضع إجراءات لتصحيح آثار الفوارق التنموية بين الجماعات المحلية، - إعداد إستشارة وطنية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية حول آليات تقليص التفاوت بين الجماعات المحلية ومقاييس توزيع الموارد بينها، - تطوير آليات مستحدثة لتقليص التفاوت بين الجماعات المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية على غرار تركيز نظام محاسبة الكلفة بالجماعات المحلية وإعداد دراسة حول توزيع الموارد على أساس قاعدة الكلفة.

• صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما يلي :

الهدف : تنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد الدراسات المموّلة على موارد الصندوق للمشاريع المزمع إنجازها في إطار الشراكة	عدد	-	-	-	-	8	10	15
عدد عمليات المساندة والمرافقة المسداة للهياكل العمومية والمموّلة على موارد الصندوق	عدد	-	-	-	-	5	6	7
عدد مشاريع الشراكة المنتفعة بتدخلات الصندوق	عدد	-	-	-	-	8	10	15
نسبة تغطية تعهدات الصندوق	%	-	-	-	-	100	100	100

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2023 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية	عدد الدراسات المموّلة على موارد الصندوق للمشاريع المزمع إنجازها في إطار الشراكة	الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	- قبول مطالب المساعدة الفنية المقدّمة من مختلف الهياكل العمومية (الإدارات العمومية، الجماعات المحلية، المؤسسات والمنشآت العمومية) والمتعلقة بالمشاريع المبرمجة في إطار عقود شراكة، - التثبت في الوثائق المصاحبة لكلّ مشروع خاصة المعطيات المتعلقة بـ: * تصنيف المشروع ونشاطه (صناعي، فلاحي، تجاري، خدماتي...)، * تحديد موقع المشروع، * تحديد الخبرة والمؤهلات المطلوبة للشريك الخاص، * تحديد الشكل والنظام القانوني للشركة المتصرفة في المشروع (شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مدرجة بالسوق المالية، مشروع فردي...)، * تحديد الرخص والتصاريح والجهة المعنية بإصدارها وتكلفتها والوقت اللازم لإستلامها لبدء المشروع، * تحديد المواصفات والأهداف المنتظرة من المشروع، * معطيات أخرى مفيدة لدراسة المشروع المزمع إنجازه في إطار عقود شراكة.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			- دراسة مقبولية مطالب المساعدة الفنية والبتّ في المشاريع المقدّمة من مختلفة الهياكل العمومية وبحث جدوى تنفيذها بنظام الشراكة وعرضها على لجنة إدارة الصندوق لإبداء الرأي فيها وحول الحاجة إلى دعم فني من الصندوق للتعاقد مع خبراء ومكاتب دراسات قصد مساندة ومرافقة الهياكل العمومية في: * التحديد الدقيق لحاجيات الإستثمار وإعداد الدراسات الأولية للمشروع (الدراسة المسبقة والدراسة التقييمية للآثار المالية والتأثيرات البيئية والإجتماعية)، * إختيار الشريك الخاص والتفاوض الناجع معه، * إعداد وإبرام عقد الشراكة.
	عدد عمليات المساندة والمرافقة المسداة للهياكل العمومية والمموّلة على موارد الصندوق		تتضمن الدراسة المسبقة للمشروع تقدير للكلفة الإجمالية والمردودية الاقتصادية للمشروع حسب مختلف الصيغ الممكن إعتمادها لإنجازه والهيكلة المالية بالإضافة إلى دراسة مختلف الجوانب القانونية والفنية والإجتماعية والإقتصادية. وتتضمن الدراسات التقييمية للآثار المالية والتأثيرات البيئية والإجتماعية ضبط للكلفة النهائية للمشروع وللآتاوات الثانوية إن وجدت وللمقابل المحتمل الذي سيتولى الشخص العمومي دفعه إلى الشريك الخاص وتقدير جملي لعملية التحيين على أساس الفترات والنسب المعتمدة وتقدير للقيمة المحيّنة الصافية للنفقات المحمولة على الشخص العمومي بعنوان كل صيغة تعاقدية. ويتضمن عقد الشراكة خاصة : موضوع العقد، أطراف العقد، مدة العقد، الكلفة الإجمالية للعقد، آجال إنجاز المشروع، كيفية تقاسم المخاطر بين الشخص العمومي والشريك الخاص، شروط ضمان توازن العقد في حالة القوة القاهرة والظروف الطارئة، حقوق والتزامات المتعاقدين، صيغ تنفيذ المشروع ووضعه حيز الاستغلال، صيغ تمويل المشروع، أهداف النجاعة المحمولة على الشريك الخاص وطرق تحديدها وكيفية مراقبتها، متطلبات الجودة بعنوان الخدمات المسداة وتشغيل المعدات والتجهيزات والأصول اللامادية موضوع العقد، طرق ضبط المقابل الذي يتقاضاه الشريك الخاص من الشخص العمومي مع ربطه بأهداف النجاعة، ضبط المقابل المرخص للشريك الخاص في استخلاصه من مستعملي المرفق العمومي وذلك إذا تضمن عقد الشراكة ترخيصا في استغلال بعض الخدمات أو المنشآت المرتبطة بالمشروع بصفة ثانوية، طرق مراقبة الشخص العمومي ومتابعته لتنفيذ العقد وخاصة تحقيق الأهداف المتعلقة بالجودة، عقود التأمين الواجب إبرامها، إجراءات اللجوء إلى المناولة، النظام القانوني للممتلكات والتأمينات والضمانات خلال مدة العقد وعند نهايته، إجراءات تعديل العقد أثناء تنفيذه، شروط تأمين استمرارية توفير الخدمة موضوع العقد في صورة فسخه، ضبط العقوبات والخطايا وكيفية دفعها، حالات إنهاء العقد قبل حلول أجله وشروطها وإجراءاتها وما يترتب عنها من إحالة وحلول، طرق فض النزاعات. - القيام بالإعلان عن إستشارات لإختيار خبراء أو مكاتب دراسات في كلّ مجال إختصاص يتطلبه المشروع وإختيار العارض على أساس العرض المالي الأقل ثمنا وتطابقه مع العناصر المرجعية الواردة بكراس الشروط، - إبداء الرأي في الدراسة المسبقة المنجزة للمشروع وإحالة الدراسة التقييمية للآثار المالية لوزارة المالية لإبداء الرأي،
	عدد مشاريع الشراكة المنتفعة بتدخلات الصندوق		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			- إبرام إتفاقية المساعدة الفنية مع الهيكل العمومي المعني في صورة الموافقة على إسناد الدعم الفني للمشروع المقترح إنجازه في إطار الشراكة، - متابعة تنفيذ المشاريع المنجزة في إطار الشراكة ومراقبة مدى إحترام الخبراء المتعاقدين للمهام المناطة بعهدتهم، - دراسة تقارير المتابعة التي يعدّها الخبراء وإعلام الجهات المعنية بمختلف التطوّرات والصعوبات والعراقيل التي يشهدها إنجاز المشروع، - تسديد أتعاب الخبراء، - إعداد تقرير سنوي حول تقدّم إنجاز مشاريع الشراكة، - تطوير نظام معلوماتي مندمج يضمّ كافة الأطراف المتدخلة في مجال الشراكة لتوفير المعطيات الإحصائية حول المشاريع المنجزة والمشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعدد وكلفة الدراسات وعمليات المرافقة والمساندة المموّلة من طرف صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، - القيام بأنشطة إتصالية وتكوينية لفائدة الهياكل العمومية للتعريف بمزايا إعتماد صيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية،
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق	الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	- فتح حساب للصندوق لدى مؤسسة بنكية لتعبئة الموارد الراجعة له بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل، - متابعة السيولة المالية المتوفرة بالصندوق والقيام بتوظيف الموارد المتوفرة به مع ضمان أفضل مردودية والمحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - ضبط تعهدات الصندوق ومستحقاته المالية قصد المحافظة على توازناته المالية، - عرض جميع الإشكاليات المتعلقة بالوضعية المالية للصندوق على وزارة المالية وتقديم كشف لميزانية الصندوق يتضمن تقديرات موارده وإلتزاماته ودفوعاته والتوازن المالي له، - موافاة وزارة المالية بتقرير سنوي حول نشاط الصندوق والقوائم المالية المصادق عليها من طرف مراقب الحسابات.

الملاحق

ملحق 1 : التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

الوحدة : ألف دينار

الإقليم/الولاية	2019	2020	2021
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	**37557**	**43610**	**39437**
إقليم الشمال الشرقي	**4751**	**8017**	**9930**
تونس	-	537	-
أريانة	54	-	849
منوبة	157	-	-
بن عروس	-	552	-
بنزرت	427	62	1152
نابل	-	193	588
زغوان	4113	6673	7341
إقليم الوسط الشرقي	**2662**	**6639**	**4965**
سوسة	71	-	788
المنستير	61	50	56
المهدية	961	3842	1919
صفاقس	1569	2747	2202
إقليم الشمال الغربي	**6283**	**3242**	**5220**
سليانة	1777	1276	1945
الكاف	676	105	1886
جندوبة	323	1809	130
باجة	3507	52	1259
إقليم الوسط الغربي	**17318**	**18507**	**5944**
القيروان	8332	4850	3375
سيدي بوزيد	6099	11309	603
القصرين	2887	2348	1966
إقليم الجنوب	**6543**	**7205**	**13378**
قفصة	3145	2472	4483
قابس	256	708	1735
مدنين	1138	1015	1374
تطاوين	168	109	256
قبلي	693	929	1211
توزر	1143	1972	4319
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	**2202**	**1104**	**2948**
الجملة	**39759**	**44714**	**42385**

المصدر : البنك المركزي التونسي

ملحق 2 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

الإقليم/الولاية	2019		2020		2021	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**595**	**7245**	**658**	**8728**	**605**	**7758**
تونس	173	2128	200	2821	159	2167
أريانة	72	955	90	1169	80	1086
منوبة	117	1236	99	1004	62	577
بن عروس	105	1124	105	1137	136	1472
بنزرت	36	464	65	1034	49	708
نابل	77	1175	76	1219	93	1377
زغوان	15	163	23	344	26	371
إقليم الوسط الشرقي	**348**	**4204**	**400**	**5105**	**396**	**5701**
سوسة	100	1062	129	1587	137	2212
المنستير	90	1169	96	1307	88	1020
المهدية	40	438	49	567	62	911
صفاقس	118	1535	126	1644	109	1558
إقليم الشمال الغربي	**115**	**1453**	**135**	**1867**	**139**	**1794**
سليانة	13	201	33	421	24	281
الكاف	41	390	35	451	26	332
جندوبة	30	445	24	384	39	536
باجة	31	417	43	611	50	645
إقليم الوسط الغربي	**196**	**2205**	**200**	**2169**	**173**	**2267**
القيروان	43	627	55	750	44	531
سيدي بوزيد	66	728	68	803	48	652
القصرين	87	850	77	616	81	1084
إقليم الجنوب	**228**	**2663**	**300**	**3146**	**278**	**3029**
قفصة	43	443	54	656	39	537
قابس	40	466	49	475	59	648
مدنين	53	754	67	892	48	597
تطاوين	45	453	56	514	60	515
قبلي	24	324	29	284	29	322
توزر	23	223	45	325	43	410
الجملة	**1482**	**17770**	**1693**	**21015**	**1591**	**20549**

المصدر : البنك المركزي التونسي وبتصرف

ملحق 3 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

الإقليم/الولاية	2019		2020		2021	
	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**1203**	**5264**	**1005**	**4969**	**809**	**3877**
تونس	30	108	20	63	20	66
أريانة	23	96	17	62	15	73
منوبة	30	160	20	180	31	287
بن عروس	42	136	25	112	24	104
بنزرت	639	2357	424	2077	464	1816
نابل	288	1589	324	1637	154	763
زغوان	151	818	175	838	101	768
إقليم الوسط الشرقي	**847**	**2312**	**876**	**2618**	**487**	**1500**
سوسة	48	204	88	411	67	298
المنستير	180	520	219	692	110	381
المهدية	465	682	405	733	148	273
صفاقس	154	906	164	782	162	548
إقليم الشمال الغربي	**1142**	**3196**	**850**	**3144**	**742**	**2873**
سليانة	712	2020	498	1854	334	1276
الكاف	153	375	91	373	172	737
جندوبة	157	461	142	482	116	333
باجة	120	340	119	435	120	527
إقليم الوسط الغربي	**1641**	**4312**	**1305**	**5200**	**777**	**3179**
القيروان	54	225	51	252	42	295
سيدي بوزيد	532	2432	707	3211	458	1977
القصرين	1055	1655	547	1737	277	907
إقليم الجنوب	**3148**	**11312**	**3701**	**12865**	**2224**	**7181**
قفصة	127	450	157	949	127	717
قابس	537	1429	773	2416	313	1021
مدنين	764	2457	965	2839	687	1653
تطاوين	826	2111	864	1944	606	1762
قبلي	497	2359	653	2684	314	948
توزر	397	2506	289	2033	177	1080
الجملة	**7981**	**26396**	**7737**	**28796**	**5039**	**18610**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

ملحق 4 : التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية

الإقليم/الولاية	2019		2020		2021	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**510**	**18460**	**346**	**13304**	**361**	**17591**
تونس	3	36	-	-	2	31
أريانة	23	1476	14	830	23	1102
منوبة	62	2502	27	1184	48	2334
بن عروس	47	956	19	833	24	887
بنزرت	126	4872	110	4257	93	4879
نابل	155	5233	118	4333	99	5007
زغوان	94	3385	58	1867	72	3351
إقليم الوسط الشرقي	**493**	**19857**	**281**	**8623**	**287**	**12445**
سوسة	28	642	26	670	23	1187
المنستير	120	5953	38	1417	70	2316
المهدية	118	5609	68	2278	67	3116
صفاقس	227	7653	149	4258	127	5826
إقليم الشمال الغربي	**529**	**18274**	**337**	**12905**	**435**	**17395**
سليانة	168	6109	86	3984	132	5492
الكاف	107	3028	65	1800	89	3687
جندوبة	124	4236	107	4439	140	4968
باجة	130	4902	79	2682	74	3248
إقليم الوسط الغربي	**1417**	**45438**	**958**	**28606**	**948**	**32058**
القيروان	339	14556	186	7278	197	10309
سيدي بوزيد	566	16744	391	10738	368	10179
القصرين	512	14138	381	10590	383	11570
إقليم الجنوب	**1051**	**24965**	**697**	**16482**	**737**	**20049**
قفصة	360	7833	236	5116	216	5562
قابس	197	6877	106	2797	141	5041
مدنين	171	3967	155	3994	145	4130
تطاوين	114	1811	72	1495	77	1069
قبلي	163	3636	96	2515	115	2971
توزر	46	841	32	565	43	1276
الجملة	**4000**	**126995**	**2619**	**79920**	**2768**	**99538**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ملحق 5 : التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون

الإقليم/الولاية	2019		2020		2021	
	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**20**	**46**	**23**	**83**	**5**	**18**
تونس	-	-	-	-	-	-
أريانة	-	-	-	-	-	-
منوبة	-	-	-	-	-	-
بن عروس	1	1	-	-	-	-
بنزرت	-	-	-	-	1	3
نابل	3	9	-	-	-	-
زغوان	16	36	23	83	4	15
إقليم الوسط الشرقي	**19**	**11**	**3**	**7**	**9**	**10**
سوسة	-	-	-	-		
المنستير	2	3	-	-		
المهدية	8	4	1	5		
صفاقس	9	4	2	2	9	10
إقليم الشمال الغربي	**11**	**29**	**2**	**6**	**2**	**3**
سليانة	11	29	2	6	2	3
الكاف	-	-	-	-	-	-
جندوبة	-	-	-	-	-	-
باجة	-	-	-	-	-	-
إقليم الوسط الغربي	**85**	**165**	**75**	**161,8**	**184**	**458,7**
القيروان	2	3	1	5	-	-
سيدي بوزيد	82	161	69	148	176	445
القصرين	1	1	5	8,8	8	13,7
إقليم الجنوب	**560**	**487**	**169**	**321,2**	**183**	**378,3**
قفصة	40	112	24	66	50	106
قابس	136	86	122	169	115	202
مدنين	232	162	18	81	15	69
تطاوين	152	127	4	5	1	0,3
قبلي	-	-	-	-		
توزر	-	-	1	0,2	2	1
الجملة	**695**	**738**	**272**	**579**	**383**	**868**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ملحق 6 : خارطة التوزيع الجغرافي لتدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2021

إستأثرت ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد وزغوان وقفصة وصفاقس بـ **43,2 %** من جملة تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون لسنة 2021.

ملحق 7 : بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة

عرّف القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في فصله 33 الصناديق الخاصة كما يلي : «تحدث بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي صناديق خاصة لتمويل تدخلات في قطاعات معينة. ويمكن أن تعهد مهمّة التصرّف في هذه الصناديق إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة بمقتضى إتفاقيات تبرم مع الوزير المكلف بالمالية ورئيس الإدارة تحدّد بمقتضاها الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات التي تمكن من تقييم النتائج. كما يمكن أن ترصد لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة وذلك بالإضافة إلى المبالغ التي يتمّ إسترجاعها من القروض المسندة أو مداخيل أخرى يمكن توظيفها لفائدتها. تنقح وتلغى هذه الصناديق بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي».

وبذلك، تختلف الصناديق الخاصة عن الحسابات الخاصة من حيث مصادر تمويلهما وطرق التصرف فيهما.

الصناديق الخاصة :

تتكون مواردها من المبالغ التي ترصد لفائدتها من ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية وفي إطار ميزانية الوزارة المشرفة على كلّ صندوق بالإضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها من القروض المسندة أو التي يمكن توظيفها لفائدتها. تحدث وتنقح وتلغى الصناديق الخاصة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تكتسي نفقات الصناديق الخاصة الصبغة المحدودة حيث لا يمكن التعهد بها أو الأمر بصرفها إلاّ في حدود الإعتمادات المرخّص فيها بمقتضى قانون المالية.

وتعهد مهمة التصرّف فيها إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة وتخضع نفقاتها إلى نفس الإجراءات المتّبعة في مستوى تنفيذ ميزانية الدولة حيث يتولى آمر الصرف القيام بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف ويتكفل أمين المصاريف بتسريح الإعتمادات لفائدة الهياكل المعنية.

تتولى المؤسسات أو الهياكل المختصّة المتعاقدة في إطار الصناديق الخاصة تنفيذ البنود التعاقدية الواردة بالإتفاقيات المبرمة في الغرض مع وزير المالية والوزير المعني.

الحسابات الخاصة :

الحسابات الخاصة تشتمل على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تتكون موارد الحسابات الخاصة في الخزينة من موارد جبائية وغير جبائية توظف لتمويل نفقات معيّنة ذات صلة بمصدر الموارد. ولا يمكن أن تسند لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة. تحدث وتنقح وتلغى الحسابات الخاصة في الخزينة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تتكون موارد حسابات أموال المشاركة من المساهمات التطوعية أو الهبات التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون أو الذوات المعنوية توظف لتغطية نفقات ذات مصلحة عامة. ولا يمكن توظيف مداخيل جبائية أو إعتمادات من ميزانية الدولة لفائدتها. تفتح وتنقح وتلغى حسابات أموال المشاركة بقرار من وزير المالية.

تكتسي نفقات الحسابات الخاصة الصبغة التقديرية حيث يمكن الترفيع فيها خلال السنة في حدود الموارد المحصّلة فعليا وذلك بقرار من وزير المالية دون المصادقة المسبقة لمجلس نواب الشعب. كما يمكن نقل فواضلها من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك ضمن قانون المالية.

وتفتح الحسابات الخاصة وجوبا بدفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية الذي يتولى ترسيم كل مورد راجع لكل حساب خاص ضمن عملياته الحسابية ثم جبايته. وعند قيام آمر الصرف بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف لنفقات الحساب الخاص يتكفل أمين المال العام للبلاد التونسية بخلاص النفقات.

- بالإضافة إلى الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة، يمكن بمقتضى قانون المالية إحداث خطوط تمويل لإنجاز تدخلات معيّنة لفترة زمنية محدّدة وترصد لفائدتها إعتمادات جملية من ميزانية الدولة وأي موارد أخرى. تلغى خطوط التمويل بإنقضاء الفترة الزمنية المخصّصة لها أو بإستهلاك كامل الإعتمادات المرصودة وذلك ما لم يصدر خلاف ذلك بقانون المالية أو بقانون المالية التعديلي.

- هذا وتطلق تسمية «**الصندوق**» على مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية على غرار «**الصندوق التونسي للإستثمار**» و«**الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**» و«**الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**» و«**الصندوق الوطني للتامين على المرض**». ولكن لا تعتبر هذه الصناديق صناديقا خاصة على معنى الفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولا تدخل ضمن هذا التقرير.

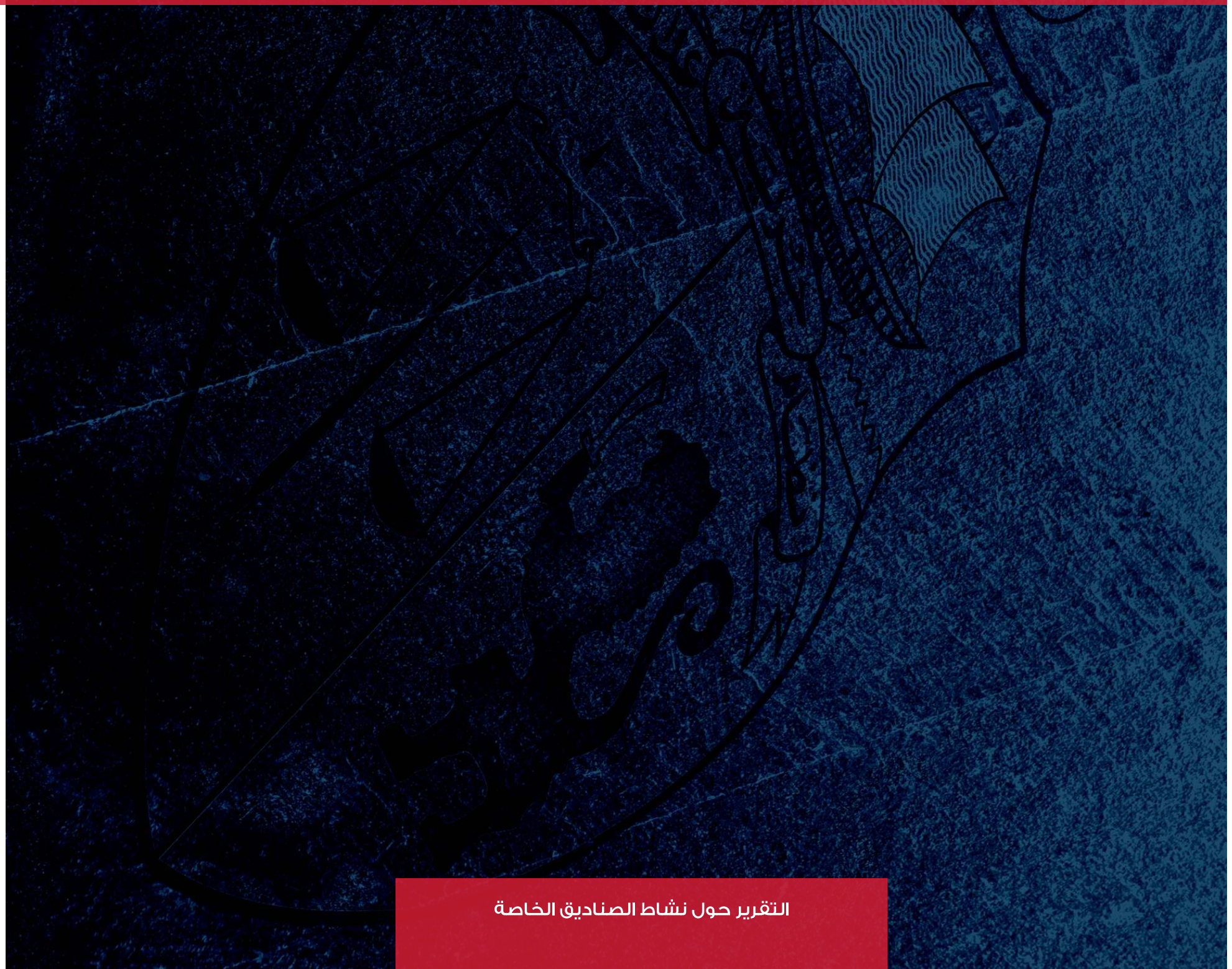

التقرير حول نشاط الصناديق الخاصة